وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقا يد
الملحقة الجامعية مغنية
كلية العلوم الاقتصادية

تخصص :إقتصاد نقدي و مالي.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2014 - 1970)

من إعداد الطالبـــــة:

بوكايـــس ســـعاد

تحت إشراف الأستاذ المحترم:

د.ساهـــد عبد القـــادر

السادة أعضاء لجنة المناقشـــة.

د.ميكيديش محمد أستاذ محاضر رئيسا.

د.ساهد عبد القادر أستاذ محاضر مشرفا.

د.شكوري سيدي محمد أستاذ محاضر مناقشا.

السنـــــة الجامعيـــة :

2016 - 2015

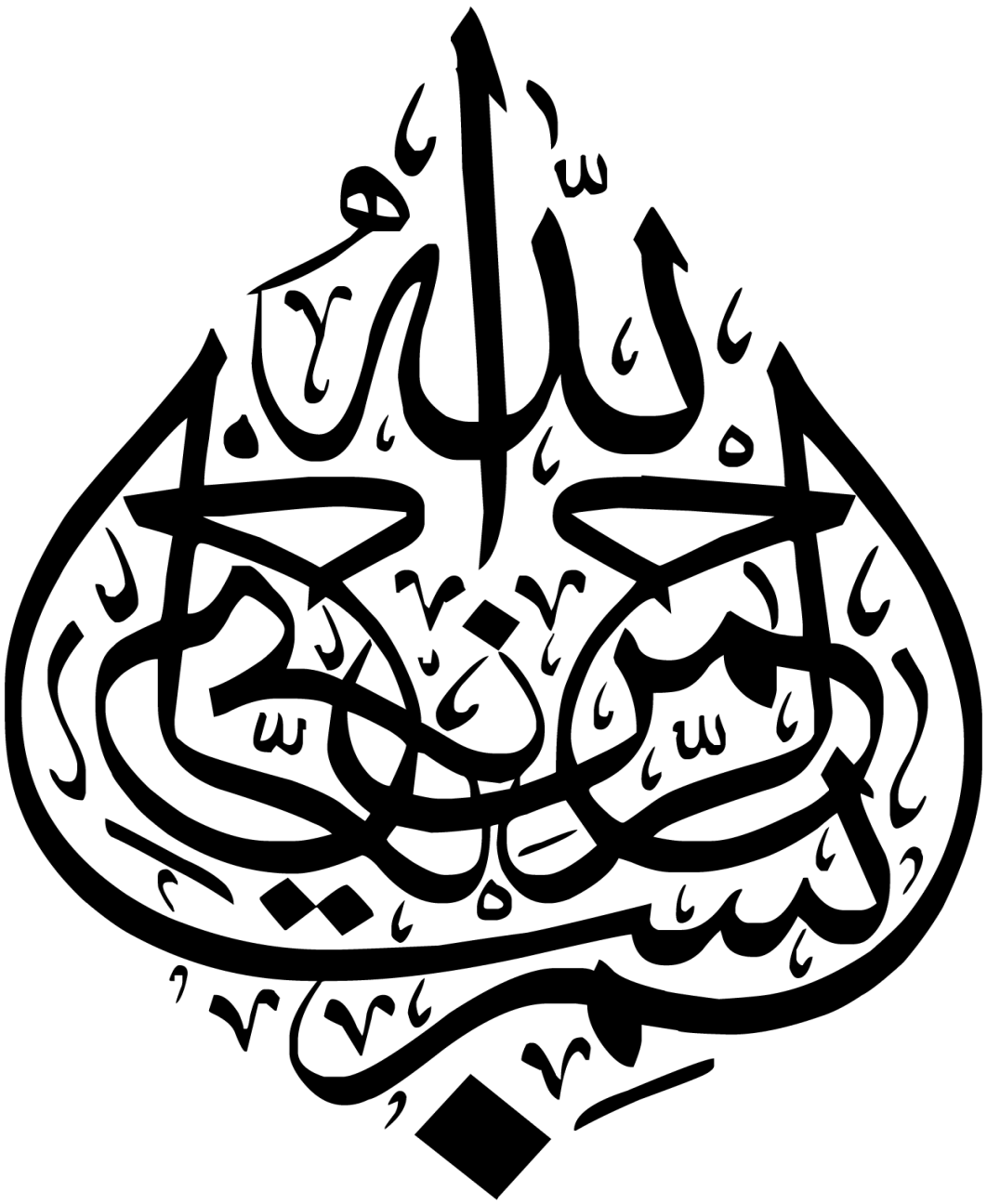

كلمة شكر:

الحمد و الشكر لله العلي القدير وحده الذي أنعم عليا بإنجاز هذا العمل المتواضع.

تحية شكر و تقدير إلى المشرف على هذه المذكرة الأستاذ الساهد عبد القادر على إرشاداته و توجيهاته القيمة في سبيل إخراج هذا العمل إلى الوجود.

كما أتوجه بالشكر للسادة أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزءا ثمينا من وقتهم في سبيل قراءتها و تقيمها.

كما أخص بالشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء :

إلى روح جدي وجدتي رحمهم الله.

إلى من رحلت عن حياتنا وبقيت ساكنة في قلوبنا أختي فوزية رحمها الله.

إلى أمي الحبية التي غمرتني بحنانها و حفظتني بدعائها.

إلى أعز شخص من يهتم بتتبع كل خطوات دراستي أبي الحنون.

إلى إخوتي عزيز و أعمر.

إلى أخواتي :جميلة ،مريم ،رابحة ،حسيبة و زوجها محمد.

إلى الصغيرين : لبنى و عيسى.

إلى من ساعدني كثيرا وكان نعم السند خطيبي يوسف.

إلى عائلتي الثانية

إلى صديقات الدراسة : جهيدة ،فريدة.

سعاد..

فهرس المحتويات:

كلمة شكر و تقدير	
الإهداء	
الفهرس العام	
قائمة الجداول و الأشكال	
المقدمة العامة	أ-و
الفصل الأول : مدخل للنفقات العامة.	
مقدمة الفصل.	1
المبحث الأول : تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.	2
المطلب الأول : الإنفاق العام في ظل التيار الكلاسيكي.	2
المطلب الثاني : الإنفاق العام في ظل الفكر الكنزي	3
المطلب الثالث : الإنفاق العام في الفكر النقدي.	3
المطلب الرابع : الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي.	4
المبحث الثاني : عموميات حول الإنفاق العام.	5
المطلب الأول : ماهية الإنفاق العام.	5
الفرع الأول : مفهوم النفقات العامة.	5
الفرع الثاني : عناصر النفقة العامة.	6
المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة.	8
الفرع الأول : تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها.	8
الفرع الثاني : تقسيم النفقات من حيث استخدام القوة الشرائية و نقلها.	8
الفرع الثالث : تقسيم النفقات من حيث دوريتها.	9
الفرع الرابع : تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها.	10
الفرع الخامس : تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية	10
الفرع السادس : تقسيم النفقات العامة في الجزائر.	11
المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	11
الفرع الأول :الآثار المباشرة للنفقات العامة.	12
الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة.	15

المبحث الثالث : قواعد و أسس النفقات العامة.	19
المطلب الأول : ضوابط النفقات العامة و محدداتها.	19
الفرع الأول : ضوابط النفقات العامة.	19
الفرع الثاني : محددات النفقات العامة.	21
المطلب الثاني : تطور النفقات العامة و تزايدها.	24
الفرع الأول : النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.	25
الفرع الثاني : الأسباب الظاهرة و الحقيقية لتزايد النفقات العامة.	30
خلاصة الفصل.	34
الفصل الثاني : الإنفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي.	
مقدمة الفصل.	35
المبحث الأول : النمو الاقتصادي و محدداته.	36
الفرع الأول : ماهية النمو الاقتصادي.	36
الفرع الثاني : الفرق بين النمو الاقتصادي و بعض المصطلحات.	36
المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.	38
الفرع الأول : قياس النمو الاقتصادي.	40
الفرع الثاني : محددات النمو الاقتصادي.	40
المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي و نماذجه.	41
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية.	42
الفرع الأول : نظرية أدم سميث.	42
الفرع الثاني : نظرية دفيد ريكاردوا.	43
الفرع الثالث : نموذج روبرت مالتوس.	43
الفرع الرابع : نموذج كارل ماركس.	43
الفرع الخامس : انتقادات النظرية الكلاسيكية.	44
المطلب الثاني : النظرية الكلاسيكية الجديدة.	45
الفرع الأول : نموذج شومبيتر.	47
الفرع الثاني : النموذج الكينزي للنمو.	48
الفرع الثالث : نموذج هارود دومار.	49
الفرع الرابع : نموذج Solow Swan.	50

الفرع الخامس :نموذج Mead.	53
المطلب الثالث : نماذج نظرية النمو الداخلي.	54
الفرع الأول : نموذج .Rebelo.	56
الفرع الثاني : نموذجLucas .	58
الفرع الثالث : نموذج Paul Romer .	59
الفرع الرابع : نموذج Barro .	59
المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.	62
المطلب الأول : مصادر تمويل الإنفاق العام.	63
الفرع الاول : الضرائب.	64
الفرع الثاني : الرسوم.	64
الفرع الثالث : القروض.	64
الفرع الرابع : الاصدار النقدي.	64
الفرع الخامس : الضرائب و الرسوم كمصدرين لتمويل الإنفاق العام.	65
المطلب الثاني : أثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي .	65
الفرع الأول : فعالية السياسة الإنفاقية في نموذج ISLM.	65
الفرع الثاني : فعالية السياسة الانفاقية في نموذج الاقتصاد المفتوح (منديل –فليمنغ).	66
خاتمة الفصل.	
الفصل الثالث : تحليل استذكاري و قياسي لسياسة الانفاقية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2014.	
تمهيد.	75
المبحث الأول : تحليل تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.	76
المطلب الأول : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 1970-2014.	76
الفرع الأول :تحليل التطور الإجمالي لنفقات العامة.	76
الفرع الثاني : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 1970-2014.	81
الفرع الثالث : علاقة النفقات العامة بالإيرادات عامة 1970-2014.	84
المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.	85
الفرع الأول : وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.	85
الفرع الثاني : وضعية مؤشرات التوازن الخارجي.	94

المبحث الثاني : عموميات عن التحليل القياسي.	95
المطلب الأول : ماهية الاقتصاد القياسي و نماذج الانحدار.	95
الفرع الأول : ماهية الاقتصاد القياسي.	96
الفرع الثاني : نماذج الانحدار.	97
المطلب الثاني : تحليل السلاسل الزمنية.	97
الفرع الأول : مفهوم السلاسل الزمنية.	98
الفرع الثاني : مركبات السلاسل الزمنية.	98
الفرع الثالث : استقرارية السلاسل الزمنية.	99
الفرع الرابع : اختبار استقرارية اسلاسل الزمنية.	100
المطلب الثالث :التكامل المتزامن.	101
الفرع الأول : التكامل المتزامن ذو متغيرين.	102
الفرع الثاني : اختبار التكامل المتزامن ذو عدة متغيرات.	102
المطلب الرابع : تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR.	103
الفرع الأول : تقديم نموذج شعاع الانحدار الذاتي.	103
الفرع الثاني : تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي.	105
المبحث الثالث : دراسة قياسية لآثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2014.	108

المطلب الأول : تحليل متغيرات الدراسة.	108
الفرع الأول:متغيرات الدراسة.	108
الفرع الثاني : التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية.	108
المطلب الثاني : تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.	110
المطلب الثاني : تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي.	112
الفرع الأول : دراسة استقرارية لسلاسل الزمنية.	112
الفرع الثاني : تحديد درجات التأخر في النموذج.	113
الفرع الثالث : تقدير النموذج.	114
خاتمة الفصل.	116
الخاتمة العامة.	117
قائمة المراجع	120
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول و الأشكال:

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.2)	فعالية سياسة الإنفاق العام في نظام سعر الصرف الثابت و المرن حسب درجة حرية انتقال رؤوس الأموال.	**73**
(1.3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج	**79**
(2.3)	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1990-1995.	**86**

(3.3)	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1995-1999	**87**
(4.3)	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004.	**88**
(5.3)	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009.	**89**
(6.3)	معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014.	**90**
(7.3)	حجم العمالة النشطة ومعدلات البطالة خلال الفترة 2000-2004.	**91**
(8.3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	**93**
(9.3)	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013.	**94**
(10.3)	نتائج اختبار ADF للمتغيرات.	**112**
(11.3)	نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات.	**113**
	قائمة الأشكال	
(1.1)	**مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل.**	**15**
(2.1)	**منحنى توازن في سوق السلع و الخدمات**	**17**
(3.1)	**وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام**	**21**
(4.1)	**العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة**	**23**
(5.1)	**المنحنى الممثل لقانون وانجر**	**28**
(6.1)	**تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك –وايزمان**	**30**
(1.2)	**أثر التوسيع في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني في نموذج IS-LM.**	**67**
(2.2)	**أثر تخفيض الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج** IS-LM.	**68**
(3.2)	**فعالية سياسية الإنفاق العام في حالى نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.**	**75**

(4.2)	**فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال**	**81**
(1.3)	**تطور حجم نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة من 1970-2014.**	**82**
(2.3)	**توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة 1970-2014.**	**83**
(3.3)	**نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة 1970-2014.**	**84**
(4.3)	**تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2014.**	**85**
(5.3)	**تطور حجم العمالة النشطة في جزائر 2000-2014.**	**92**
(6.3)	**تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2014.**	**92**
(7.3)	**تطور معدلات تضخم 2000-2014.**	**93**
(8.3)	**رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال السنة 2000-2014.**	**95**
(9.3)	**تغيرات الإنفاق العام بمليون دج 1970-2014.**	**109**
(10.3)	**تغيرات نمو معدل الناتج الداخلي الخام 1970-2014.**	**109**

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
1	إجمالي تور نفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز من 1970-2014.
2	توزيع نفقات التسيير حسب القطاعات من 1970-2014.
3	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات 1970-2014.
4	تطور الجباية البترولية والإيرادات العامة في الجزائر من سنة 1970-2014.
5	تطور معدل النمو من 1970-2014.
6	تطور الإنفاق العام و الناتج الإجمالي في الجزائر من 1970-2014.
7	نتائج اختبار ADF على المتغيرات
8	نتائج اختبار ADF على المتغيرات للفروق الأولى
9	تقدير النموذج

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المقدمـــة:

أهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي و اعتبروا تحسين معدلاته هدف لأي سياسة اقتصادية كانت و يقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة معينة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة و كلما ارتفع هذا المعدل فهذا يعني نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

و لاختلاف الاوضاع و تباين مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول انعكاس مباشر على اهداف السياسة الاقتصادية مطبقة في كل دولة ،ويبرز في هذا الإطار السياستين المالية و النقدية اللتان تعكسان تطور كل من الفكر المالي والنقدي فالتاريخ الاقتصادي شهد الكثير من الجدل بين المفكرين الاقتصاديين ،لكن هذا لم يمنع من امكانية المزج بين السياستين باعتبارهما تكملا بعضهما البعض.

بعد ظهور أزمة الكساد الكبير سنة 1929 و ما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي ،إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام و اعتبره من أهم أدوات السياسة وبتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس اثار نحو توفير الموارد المالية اللازمة لنمو الاقتصادي ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام هي تحفيز النمو و خلق مناصب شغل جديدة.

ولقد اعتمدت الجزائر في هذا الاطار توسع في الانفاق من خلال برنامجين ضخمين من فترة 2001-2009 وهما برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 و لقد رافق هذه الفترة انخفاض معدلات البطالة و الزيادة مستويات التشغيل اضافة لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و في إطار التحليل الديناميكي نرى أن اثر الانفاق العام يمر عبر عدة متغيرات اقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي و بتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

1. الإشكالية :

ما مدى تأثيـــر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من فترة 1970-2014.

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية وهي :

- ✓ ماذا نقصد بالنفقات العامة وما هي أهم محدداتها.
- ✓ ما هي العوامل المحددة لنمو الاقتصادي.
- ✓ ما مدى التأثير الذي ولده الإنفاق في الجزائر من الفترة 1970-2014 و خاصة كل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم 2005-2009 على النمو الاقتصادي الجزائري.

للإجابة على هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية :

2. الفرضيات :

1) الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير.
2) إن النمو الاقتصادي يؤثر في الانفاق العام.
3) الإنفاق العام يحفز النمو الاقتصادي مباشرة
4) الإنفاق العام يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وعلى المدى الطويل.

3. دوافع اختيار الموضوع :

- ❖ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو بعد فترة كانت فيها الجزائر تعاني من ازمات سياسية و اقتصادية .
- ❖ سعي الجزائر لرفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة و تحقيق الانعاش الاقتصادي.

4. أهمية الدراسة :

- تحقيق النمو الاقتصادي هو مسألة مهمة لسلطات الاقتصادية حيث تهدف باستمرار إلى زيادته معدله.
- الإنفاق الحكومي يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو.
- من جانب النضري تبرز لنا هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- من الجانب التطبيقي تعطي لنا نظرة شاملة حول اثار سياسة الانفاق العام المطبقة في الجزائر على نمو الاقتصادي خلال فترة 1970-2014.

5. أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية و التأكد من الفرضيات مقدمة بالإضافة إلى :

- ✓ إعطاء نظرة كاملة حول الإطار النضري لإنفاق العام و النمو الاقتصادي.
- ✓ إبراز اثر الانفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

6. حدود الدراسة :

الإطار المكاني :تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزمني :تم تحديد الفترة من 1970-2014.

7. المنهج المتبع :

طبيعة البحث تستدعي الاعتماد على المنهج التاريخي و الوصفي في اطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

أما المنهج القياسي فيمكن استخدامه أثناء دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

8. أدوات البحث :

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية و اللغات الاجنبية و استخدام بيانات و احصائيات إضافة إلى استخدام التحليل القياسي Eviews 07.

9. صعوبات البحث :

واجهتنا بعض الصعوبات في جمع الإحصائيات وفي جانب التطبيقي.

10. الدراسات السابقة :

- ➢ دراسة **Fros Adienn 2010** التي أجريت على دولتي الماجر و ايرلندا و توصل الباحث إلى أن تأثير الإنفاق العام في المدى الطويل على المتغيرات الاقتصادية ضعيف من بينها النمو الاقتصادي بينما في المدى القصير يتحقق هذا التأثير لذا ينبغي خفض النفقات الغير منتجة.
- ➢ دراسة **Safa 1999** حاولت الباحثة إيجاد علاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في المدى الطويل باعتماد على معطيات الاقتصاد التركي في الفترة مابين 1950–1990 حاولت التأكد تجريبا من قانون

Wagner لكن توصلت في الأخير لرفض هذا القانون حيث تم الحصول على نتيجة مفادها عدم وجود تأثير متبادل بين النفقات العمومية و الناتج.

- **دراسة dépenses publique et croissance :une étude économétrique sur séries temporelles pour la Tunisies**

قام بها رياض بن جليلي حيث طرح الإشكالية التالية :ما هي العلاقة القائمة بين الإنفاق العام في الشكل الرأسمالي بشري و بنى التحتية والنمو الاقتصادي توصل إلى :

الأثر الإيجابي لكل من الإنفاق العام في شكل استثمارات عامة وفي شكل استهلاك عام على النمو الاقتصادي في تونس.

لكن من نقائص هذه الدراسة لم تتضمن إحصائيات للتأكد من النتائج المحققة.

- دراسة Barro **1991**

« Government Spending in a simple model of Endogenous Growth Across country study »

قام Barro بدراسة على عينة تحتوي 98 دولة و توصل إلى :

النفقات العمومية لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

نفقات الاستهلاك لها اثر سلبي على النمو.

- دراسة **Devarajan et autre 1996**

" The composition of public Expenditure and Economic Growth from cross-section and time-series data 1970-1990

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير الإشكال المختلفة لنفقات العمومية على النمو الاقتصادي حيث قاموا بدراسة على عينة تحتوي 43 دولة و توصلوا لنتائج التالية :

الأثر ايجابي لنفقات الاستثمار على النمو الاقتصادي .

الأثر سلبي لنفقات الاستهلاك على نمو الاقتصادي.

هذا بالنسبة لدول المتقدمة اما الدول النامية فكان العكس.

- **دراسة شاكر محمود شهاب** 1989 : في موضوع "أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية

توصل للنتائج التالية :

  - وجود علاقة قوية بين زيادة النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

- وجود علاقة وطيدة بين التغير في مستوى العام لأسعار و مستويات التشغيل و المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى.
- الإيرادات النفطية هي الممول الأساسي لبرامج الإنفاق العام.

11.مضمون البحث

اعتمدنا في دراستنا على خطة مكونة من ثلاث فصول كل فصل تسبقه مقدمة و تليه خاتمة.

❖ الفصـــل الاول :

جاء بعنوان "مدخل للنفقات العامة " حيث تناولنا في مبحثه الأول تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي حيث تطرقنا لمؤيدي ومعارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما أشرنا في مبحثه الثاني عموميات حول الانفاق العام حيث تطرقنا الى تعريف وتقسيمات النفقات العامة اضافة إلى أثارها الاقتصادية أما في مبحث الثالث من الفصل الأول تطرقنا إلى قواعد و أسس النفقات العامة.

❖ الفصل الثاني :

جاء بعنوان "نظريات النمو الاقتصادي " قسمناه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأهم محدداته أما المبحث الثاني فقد أشرنا إلى النظريات و نماذج المفسرة له و في الأخير تحدثنا عن أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي من الناحية النظرية.

❖ الفصل الثالث:

و قد عملنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان "دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي " تم إبراز خلفية الاقتصاد الجزائري حيث تطرقنا إلى برامج الإنفاق من 1970-2014 و النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة أما في مبحث الثاني فأشرنا بنظرة عامة إلى مفاهيم حول الاقتصاد القياسي و في المبحث الأخير فتطرقنا إلى تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

تمهيد:

نظرا لتطور مفهوم الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية زاد الاهتمام بالنفقات العامة إذ يرى الاقتصاديون التقليديون أمثال جون ستيوارت ميل و دافيد ريكاردو للنفقات نظرة كمية محصورة في تحديد حجمها وكيفية صرفها دون التطرق للآثار الناجمة عنها وذلك نظرا لحياديتها و أهمية السوق في تحقيق التوازن دون اللجوء للعوامل الخارجية بما فيها الدولة التي كانت وظيفتها الأساسية هي تحقيق الأمن و العدالة و صيانة المنشات,و لم تتغير هذه الأفكار إلا بعد حدوث الأزمات الاقتصادية و تطور الفكر الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ومن أجل توضيح أكثر حول الانفاق العام قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث من خلال التطرق إلى تطورها التاريخي تماشيا مع أشكال الدولة في الفكر الاقتصادي و ذالك من خلال المبحث الأول أما في المبحث الثاني فنبرز فيه مفهوم النفقة العامة و تقسيماتها المتعددة أما في المبحث الأخير يتم توضيح قواعد و أسس النفقات العامة.

المبحث الأول :تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي,

لقد عرف الإنفاق العام تطورا ملحوظا بتطور الفكر الاقتصادي مرى بعدة مراحل اختلف فيه مفهومه حسب دور الدولة و الوظائف التي تقوم بها هذا التطور كان واضح في ظل المذاهب المختلفة بداية بالفكر الكلاسيكي ثم الفكر الكنزي في ظل تدخل الدولة بالإضافة الى الفكر النقدي و الاشتراكي .

وفيما يلي سوف نستعرض أهم الأفكار الاقتصادية في هذا المجال.

المطلب الأول : الإنفاق العام في ظل التيار الكلاسيكي.

نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود[1]

بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب و الفضة من خلال خلق فرص المناسبة لزيادة الصادرات و تحقيق الفائض في ميزان التجاري[2].

كما آمن الكلاسيكيون بحيادية النفقات العامة و غياب الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لها،فظلا عن أولويتها و هو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها،ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيكية ،إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها و طبيعتها وحصر مفكروا هذه المدرسة من أهمهم "ادم سميث " دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود ,العدل , و التكفل بالأعمال العامة.[3]

غير أن "**جون ستيوارت ميل** " ذهب إلى أبعد من ذلك إذ جعل التدخل الحكومي في أدني مستواه .[4]

إضافة إلى "**دافيد ريكاردو**" الذي أظهر أن الزيادة الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبئا على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية.

[1] عبد الكريم صادق بركات،علم المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1981،ص 177

[2] عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص 39.

[3] الرزاق فارس،الحكومة و الانفاق العام،دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ، بيروت 1979،ص 22-23.

[4] حمدي عبد العظيم،السياسات المالية و النقدية،دار الجامعة،الاسكندرية ، 2007،ص 205 .

المطلب الثاني :الإنفاق العام في الفكر الكنزي.

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية,و لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و إلغاء مفهوم "**الدولة الحارسة**"،إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم،,و أن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط و يتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من اليد الخفية " "**لأدم سميث** ".

وبتالي تغيرت النظرة لنفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم و إنما ايضا من حيث مكونتها و أهدافها و معاييرها تحديدها و نوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع.

و يرى " **كينز**" و أتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية و خاصة النفقات العامة و التي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية و الاستثمارية او بصفة مختصرة هو "مجموع الاستهلاك و الاستثمار ".[1]

و يرى "**كينز**"أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.[2]

المطلب الثالث :الإنفاق العام في الفكر النقدي.

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة اقتصادية لم يعرفها من قبل،تمثلت في تعايش التضخم و الركود جنبا إلى جنب،و تحول التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل،فعجز الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها و حلها و بذلك نشأت المدرسة النقدية على نقد الفكر الكنزي بقيادة« milton Friedman » الذي أعاد احياء النظرية الكنزية التقليدية،و استطاع الترويج لأفكاره و تقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة،ومن أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي [3]:

1) الحرية الاقتصادية المطلقة ، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.
2) الدولة يجب ان تبتعد عن النشاط الاقتصادي،و تعود الى القيام بوظائفها التقليدية و ليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية .
3) ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود و السياسة النقدية و ليس المالية.

[1] عمر صخري ، تحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الخامسة ، 2005 ، ص 63

[2] مدحت قريشي ،تطور الفكر الاقتصادي،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر ،الاردن ،2008،ص 151.

[3] ابراهيم مشروب،الاقتصاد السياسي مبادئ مدارس انظمة،الطبعة الاولى،دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة و النشر،بيروت ، 2002،ص .

4) الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار و بتالي زيادة فرص العمل.

وبتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية و خاصة جانب الإنفاق العام في حل لأزمة باعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم و ذلك من خلال الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :

- ✓ ان الاعتماد على السياسة الإنفاقية لا يؤدي لحل المشكلات الاقتصادية.
- ✓ على خلاف كينز رأوا أنه بإمكان استخدام سعر الفائدة بالارتفاع او الانخفاض التقليص او تشجيع الائتمان حسب الظروف.
- ✓ اعتبروا ان تخفيض الضرائب يؤدي نظريا و أليا إلى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الاستثمار الانتاجي.

كما يرى النقديين انه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة،و في الاجل القصير،بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة،يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي،وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضيه على الإنفاق العام خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو و كذلك تخفيض الاستثمارات العامة.

المطلب الرابع :الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي.

إذا كان المذهب الرأسمالي ينادي بضرورة تدني التدخل الاقتصادي لدولة حسب (كلاسيك و نيوكلاسيك)،فإن المذهب الاشتراكي يسعى لتعظيم هذا الدور من خلال استحواذ الدولة على غالبية إن لم يكن كل موارد المجتمع و وسائل إنتاجه و بتالي زادت الملكية الجماعية مقارنة بالملكية الخاصة،كما اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و لم يعد يقتصر على توفير السلع و الخدمات العامة بل امتد ليشمل إنشاء بنية التحتية الضرورية لعملية التنمية كالسدود الجسور الطرق الحديثة و غيرها و بتالي أصبح تدخل الدولة بإحدى أدوات سياستها سواء الإنفاق العام أو الضرائب أو أدوات السياسة النقدية لا يستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل فحسب،بل يسعى لتحقيق أكبر كسب للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد و إعادة توزيع الدخل ومن تم تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى رفاهية المجتمع.

وهكذا نلمس التطور الحاصل في دور الدولة من دولة حارسة منظمة إلى دولة متدخلة مسيرة لكافة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و سياسية بعد ان تبين عدم صحة حيادها و بتالي أصبح الإنفاق الحكومي على نطاق واسع وسيلة من الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها.

كما ان زيادة حجم تدخل الدولة عن طريق نفقاتها سمح لها باعتلاء وظائف جديدة حددها Musgrave بثلاث وظائف أساسية هي [1]:

- وظيفة تخصيص الموارد.
- وظيفة إعادة التوزيع.
- وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني :عموميات حول الإنفاق العام.

تشكل دراسة النفقات العمومية ركنا أساسيا في الدراسات المالية،و يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي،و تعود أهمية النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العمومية ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي و الاجتماعي،لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تضيق عندما ينحصر هذا الدور،إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر اداة مهمة من الادوات المالية الرئيسية للدولة و ذلك من اجل تحقيق اهداف المجتمع و إشباع الحاجات العمومية فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول :ماهية الإنفاق العام.

لقد اختلف مفهوم النفقة العامة حسب التطور الفكري و اختلاف النظم الاقتصادية من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلا أنه لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة مع وجود معايير لتحديد حجم النفقات العامة و مختلف أنواعها.

الفرع الاول :مفهوم النفقات العامة.

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين و الاقتصاديين بصيغ مختلفة نذكر منها ما يلي:

- تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)،و هو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات،سلع و خدمات،من أجل تسير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها،و لمنح المساعدات و الإعانات المختلفة (اقتصادية اجتماعية ثقافية وغيرها).[2]

[1] François Escalle ; maitriser les finances publique pourquoi ; comment ; édition économique ; 2005 ; p 205.

[2] سوزي عدلي ناشد،اساسيات المالية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت ،2009،ص 25.

- تعرف النفقة أنه مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسستها، هيئتها و وزارتها المختلفة لإشباع حاجات العامة.[1]
- يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

الفرع الثاني :عناصر النفقة العامة.

يتضح من خلال التعارف السابقة أن للنفقات العامة ثلاث عناصر أساسية وهي :

- ❖ النفقة العامة مبلغ نقدي.
- ❖ النفقة العامة تصدر عن جهة عامة.
- ❖ النفقة العامة موجهة لتحقيق حاجة العامة.

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي** : تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع و الخدمات اللازمة لممارسة نشاطها،تسير المرافق العامة،منح مساعدات،اعانات مختلفة اقتصادية و اجتماعية و يعتبر الإنفاق النقدي الوسيلة الأفضل للقيام بوظيفة الدولة المالية في ظل الاقتصاد النقدي تقوم فيه جميع المعاملات بواسطة النقود،إلا أنه لا يعتبر الطريق الوحيد للإنفاق بحيث ظل الإنفاق العام ولفترة طويلة يتم في صورة عينة،لكن نظرا لمساوئ هذا الشكل من الإنفاق و إخلاله بالمبادئ الديمقراطية وعدم المساواة و العدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة قد ألغي التعامل بها إلا في الحالات الاستثنائية التي يتعذر على الدولة الحصول فيها على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي كأوقات الحروب أو الأزمات الحادة.

استنادا إلى ذلك لا تعتبر من قبيل النفقات العامة كل من الوسائل الغير النقدية و المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب أو الشرفية كمنح الألقاب و الأوسمة.[3]

وعليه يمكن القول بشكل عام أن النفقات العامة تتم دائما في صورة نقدية مما أدى إلى تزايد حجمها و ازدياد حجم الضرائب على اعتبارها المصدر الأساسي لإيرادات العامة.

2. **النفقة العامة تصدر عن جهة عامة** :العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام(يخضع للقانون العام)[4]،سواء كان هيئات عامة قومية أو محلية أو مؤسسات عامة.

[1] طارق الحاج،مالية العامة،دار الصفاء للنشر و توزيع ،عمان،الطبعة الاولى ،2009،ص 122.
[2] خالد الخطيب-احمد الشامية،اسس المالية العامة،دار وائل لنشر و التوزيع ،عمان،طبعة 2،2008،ص 53.
[3] د سوزي عدلي ناشد،مرجع سابق،ص 28.
[4] المرسي السيد حجازي،طبعة 2002،ص 139 .

على هذا الأساس لا تعتبر النفقة العامة النفقة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة،وإنما تندرج ضمن النفقة الخاصة و يعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة و خاصة.[1]

المعيار القانون : يعرف كذلك بالمعيار التقليدي أو الكلاسيكي و يرتكز على الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعته هذا الإنفاق،فإذا كان الشخص من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أي كان الغرض منها و إن كان من أشخاص القانون الخاص فهي خاصة بغض النظر عما تهدف إليه.

ويستند أنصار هذا المعيار في التفريق بين النفقات إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أصحاب القانون الخاص فالأول يهدف لتحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين و القرارات الإدارية،بينما الثاني يسعى لتحقيق مصلحة خاصة و الربح السريع.[2]

❖ **المعيار الوظيفي** :و يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها .

إذ أن التطورات العديدة في كافة الدول و بغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخذ بمفهوم معاصر لدور الدولة إذ اتسعت الحاجات العامة و تطور مفهومها بدرجة اتسعت معها أنشطتها التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع.

بناءا على ما سبق نستنتج أن النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط بل قد تصدر كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص التي تفوضهم الدولة باستخدام سلطتها.

3. **النفقة العامة موجهة للتحقيق حاجة عامة** :لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا اكتمل العنصر الثالث ألا و هو ضرورة تحقيق الهدف الذي تشده النفقة العامة وهو اشباع الحاجة العامة،ومن تم تحقيق نفع خاص يعود على الأفراد و يتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية،فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء و الفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء و الخدمات الصحية و التعليمية....الخ.

كما قد يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة محاربة التضخم،تحقيق التنمية الاقليمية متوازنة بين الاقاليم الدولة.

[1] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،مبادئ المالية العامة،الطبعة الاولى،دار المسيرة ،الاردن،2007،ص 119 .
[2] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 20.

فجميع هذه الأهداف و أخرى و التي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام يتم تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع و إذا انتفت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقا عاما.

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة[1].

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة.وبشكل عام يتوقف بنيان هذه النفقات على ما تنقسم إليه من أنواع،وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع وعادة فإن أسس التقسيم إدارية و اقتصادية و مالية،ولا يوجد تقسيم أوحد تتبعه جميع الدول فكل واحدة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها،و يمكن للباحث أن يتبع أكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العامة انطلاقا من عدة أوجه،نذكر ما يلي :

الفرع الأول : تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها.

وتقسم النفقة العامة حسب هذا الوجه إلى أربعة نفقات أساسية و هي:

1. **النفقات الإدارية** : و تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسير المرافق العامة من رواتب و أجور العاملين في الإدارات ، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي و استمرار العلاقات مع الخارج ، مثل النفقات الأمن و الدفاع و العدالة و غيرها.[2]
2. **النفقات الاجتماعية** : تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية لدولة و التي تتمثل في الإعانات الأسر،منح البطالين.....الخ.
3. **النفقات الاقتصادية** : و يقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأغراض الاقتصادية بصفة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية،حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال الجديدة.
4. **النفقات العامة المالية** : تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط و فوائد الدين العام و السندات و الأوراق المالية الأخرى.[3]

الفرع الثاني :تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية و نقلها,

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية و مدى تأثيرها على توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقة و نفقات تحويلية.

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ،ص 35-50 .

[2] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،مرجع سبق ذكره ، ص: 135.

[3] محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،مرجع سابق،ص136.

1. **النفقات الحقيقية** : يقصد بالنفقات الحقيقية تلك التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع و الخدمات أو رؤوس الأموال إنتاجية،كالمرتبات،اثمان الموارد و التوريدات ،المهمات اللازمة لتسير المرافق العامة التقليدية و الحديثة و النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية،فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق،كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

2. **النفقات التحويلية** : تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل،و تنقسم الى النفقات التحويلية الاقتصادية،النفقات التحويلية الاجتماعية،و النفقات التحويلية المالية.

- ✓ **النفقات التحويلية الاقتصادية** :و تشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة،بغرض زيادة حجم انتاجها،و قد تأخذ عدة أشكال (تدعيم بعض القطاعات الحساسة و الاستراتجية،او الاعفاءات من الرسوم الجمركية او الضريبية على رقم الاعمال او رسوم الدمغة) و يفرق في نطاق الإعانات الاجتماعية بحسب الهدف من منح الإعانات بين إعانات الاستغلال ،و إعانات تحقيق التوازن الاقتصادي و إعانات التجهيز و إعانات التجارة الخارجية.
- ✓ **النفقات التحويلية الاجتماعية** :و تشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية الضعيفة الدخل (مثل إعانات لفئة البطالين،المتضررين من الكوارث،المرضى و العجزة.....الخ).
- ✓ **النفقات التحويلية المالية** :و تشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام و الإعانات و المساعدات الخارجية.

الفرع الثالث :**تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها(النفقات العادية و النفقات غير العادية)** .

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين نفقات عادية و نفقات غير عادية.

1. **النفقات العادية** : هي تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا ، دون أن يعني هذا ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته [1]مثل (أجور الموظفين و أثمان الأدوات اللازمة لتسير المرافق العامة،و نفقات تحصيل الضرائب و غيرها) .

2. **النفقات غير العادية** :هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة ، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات على الكوارث ، الحروب....الخ.

[1]محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،مرجع سابق،ص137.

الفرع الرابع : تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها(النفقات الوطنية ، النفقات التحويلية).

يستند تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وطنية و محلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة و مدى الاستفادة افراد المجتمع منها.

1. **النفقات الوطنية** : هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع و القضاء و الامن.
2. **النفقات المحلية أو النفقات الإقليمية** : و هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات او مجالس الحكم المحلي و ترد في ميزانية هذه الإقليميات .

الفرع الخامس : تقسيم النفقات من حيث أثارها الاقتصادية.

تنقسم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية إلى عدة أنواع ، فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي ، و النفقات المولدة ، و النفقات المنتجة و النفقات الحكومية و أخيرا النفقات الاستثمارية.

1. **النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي** :و هي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل وحدات الإسكان العامة و خدمات الكهرباء و الماء.
2. **النفقات العامة المولدة** : وهي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني و أمثلة عن ذلك نفقات الصحة العامة و التعليم العام.
3. **النفقات العامة المنتجة** : و هي النفقات التي تولد الإضافة للدخل الوطني و هي عادة تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي ، بل تمتد لفترات مقبلة وهي ما يسمى بالخدمات المعمرة و أمثلة عن ذلك المباني الحكومية ، الحدائق المتنزهات العامة.
4. **النفقات العامة الحكومية** : و هي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل ، كان تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.
5. **النفقات العامة الاستثمارية** : وهي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة ومن تم حدوث إنعاش في النشاط الاقتصادي بصورة أكبر،و تتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات و المعدات المهيأة للعملية الانتاجية.

الفرع السادس:تقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

تقسم النفقات العمومية في الجزائر الى نفقات التسيير و نفقات التجهيز[1] .

1. **نفقات التسيير**:تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب و مصارف الصيانة،كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة و تشتمل نفقات التسيير على أربعة أبواب[2]يتعلق الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة و يتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي ،أما الثالث و الرابع فيرتبطان بالوزارات و يوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع،يضم الباب أقساما و يشمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية،أما أبواب نفقات التسيير فهي:

الباب الأول:أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني:تخصيصات السلطة العمومية.

الباب الثالث : نفقات خاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع:التدخلات العمومية.

2. **نفقات التجهيز**:تسمى أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة :تضم ثلاث أبواب[3].

الباب الأول:الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني:اعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

الباب الثالث:نفقات رأسمالية أخرى.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

لم تعد النظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختص بحالة انفاقية وليس له آثار اقتصادية و اجتماعية،حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العمومية تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاجتماعية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد رقم 28 لسنة 1984،القانون رقم 84/17 ، المتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 28 لسنة 1984 ، مرجع سبق ذكره.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 28 لسنة 1984، مرجع سبق ذكره ، المادة 35 من القانون 84/17.

و الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام و قد تكون آثار غير مباشرة و هي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي اثر المضاعف و المعجل،و تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية على عوامل عديدة منها:

- طبيعة هذه النفقات و هدفها.
- طبيعة الايرادات اللازمة لتمويلها.
- الوضع الاقتصادي السائد.

الفرع الأول : الآثار المباشرة للنفقات العامة.

هي التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية،نتيجة تطبيق الدولة لسياسة انفاقية عامة قصد التأثير في الإنتاج و الاستهلاك الوطنين أو طريقة توزيع الدخل،المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.

1. **على الإنتاج الوطني** :تؤثر النفقات العامة مباشرة(ايجابا،سلبيا) على الإنتاج الوطني (الذي يعني مجموع القيم المضافة المتولدة عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة،كما يقصد به مجمل السلع و الخدمات المنتجة خلال السنة و التي يمكن تقديمها نقدا[1]) ان على رغبة و قدرة الافراد على العمل الادخار الاستثمار أو على انتقال عناصر الإنتاج و تحويلها من مكان لأخر.

- **أثر النفقة العمومية على رغبة و قدرة الأفراد على العمل،الادخار والاستثمار** : كما يمكن للإنفاق العام أن يمس بقدرة الأفراد على العمل باعتبارهم عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج التي تسعى السلطات العامة لتطويرها كما و كيفا،من خلال رفع النفقات المتعلقة بتحسين قدراتهم الذهنية و الجسمية و تأمينهم ضد المخاطر المستقبلية[2]،عن طريق دعم قطاعات التعليم ،الصحة،التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى المحافظة على الأمن الداخلي و الخارجي و الحرص على إرساء العدالة،فإذا زاد استعداد الأشخاص للعمل ارتفعت بالضرورة إنتاجيتهم ما ينعكس ايجابا على الإنتاج الوطني.

وعليه تتطور دخول الأفراد نتيجة تحسن أدائهم الإنتاجي,ما يقود لرفع الادخار الذي تضمنه النفقات المباشرة و غير مباشرة ،اضافة إلى ذلك يمكن للنفقات العامة الاستثمارية كأن تمنح الدولة امتيازات و اعانات للقطاع الخاص أو العام أن تحسن و توسع المناخ الاستثماري ،فتتكون رؤوس الأموال التي تؤدي لزيادة القدرات الإنتاجية.

[1] عبد الكريم صادق بركات ،مرجع سبق ذكره،ص 302.

[2] محمد سعيد فرهود ،مبادئ المالية العامة ج 1،مديرية الكتب و المطبوعات جامعية ،حلب،1997 ،ص 103-104.

➢ **أثر النفقة العامة على انتقال عناصر الإنتاج و تحويلها** : تؤدي النفقات العامة أيضا لانتقال عناصر الإنتاج من فرد انتاجي لأخر أو من مكان لأخر،نتيجة ضرورات ظرفية أو أبعاد تنموية كتحويل عناصر الإنتاج من قطاعي الزراعة و الزراعة مثلا إلى الميدان الانتاج الحربي في حالة حروب[1] ،أو زيادة اهمية القطاع العام و توجيه انتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع إقامات صناعات جديدة[2]،كما تستطيع الدولة أن تزيد مما ينفق على الشؤون الصحية،التعليم و المشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة فيؤدي ذلك الى كفاية سكانها و زيادة مقدرتهم على العمل و الادخار،ما قد يغري هؤلاء لاستثمار في رؤوس أموالهم فيها و بتالي انتقال عناصر الإنتاج لمثل هاته المناطق و عليه يمكن للنفقات العمومية أن تسبب انتقال عوامل الإنتاج من منطقة لأخرى داخل إقليم واحد[3] و منه تقود النفقات العامة لتحويل عناصر الإنتاج من قطاع لأخر أو انتقالها من مكان لغيره قصد الرفع من الإنتاج الوطني.

2-على الاستهلاك الوطني : عن طريق الزيادة الأولية في الطلب،إما بطلب الدولة لسلع و الخدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الانفاق الحكومي الاستهلاكي أو زيادة طلب الأفراد بغرض اشباع رغباتهم الاستهلاكية المتزايدة و الناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة على شكل أجور و تحويلات[4].

➢ **أثر نفقات الاستهلاك الحكومي** : تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على السلع الاستهلاكية بغرض اشباع الحاجات العامة أو توفير الخدمات الاستهلاكية كالأمن التعليم الصحة،ما يدفع بالاستهلاك الوطني إلى الارتفاع [5]كما يمكن لها ان توزع خدمات أو سلع مجانا أو بمقابل جزئي،و هو ما يراه البعض تحويلا للاستهلاك من الأفراد إلى القطاع العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني،بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك أن يؤثر على هيكلة الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش اخرى و بتالي على التشغيل و الأسعار[6].غير أنه من المنطقي أن انفاق الأموال العامة من أجل الحصول على السلع الاستهلاكية،بغض النظر عن نوعها أو الفائدة المرجوة منها برفع من الاستهلاك العام.

➢ **اثر النفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد** [7]: تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها و عمالها مرتبات و معاشات توجه جزئيا أو كليا لإشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع و خدمات،أي أن مداخيل

---

[1] عبد الكريم صادق بركات،مرجع سابق،ص 322.

[2] السعيد عبد المولى ، مالية العامة ، دار الفكر العربي ، قاهرة ، 1975 . ص 151.

[3] عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1972 ، ص 59.

[4] عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية العامة،دار المنفعة الجامعية،الاسكندرية،1966،ص 166.

[5] عادل احمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 116.

[6] حسين مصطفى ، مالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 ، ص 30.

[7] عادل احمد حشيش ، مرجع سابق ، ص 117.

الأفراد تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي و من ثم الاستهلاك الوطني (الأثر المضاعف)،كما يمكن للدولة أن تحفز بعض الصناعات عن طريق إعانات اقتصادية،تؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج و تراجع الاسعار،أي أن زيادة المداخيل الحقيقية للمستهلكين و بتالي زيادة الطلب الفردي و الكلي.

3-**على المستوى العام للأسعار التشغيل** : تستطيع النفقات العمومية أن تمس بالمستوى العام للأسعار و كذا التشغيل بالطريقة التالية

- **أثر النفقات العمومية على المستوى العام للأسعار**[1] : لم يعد تحديد الأسعار مقتصرا على السوق بفعل قوى العرض و الطلب ،حيث اصبحت للدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في القطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار،اذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في ايطار برامجها الانفاقية بواسطة رفع المنح و الاعانات أو الإشراف المباشرة على الإنتاج و كذا تطبيق السياسة الضريبية،النقدية،و الائتمانية بالإضافة إلى السياسة الأجرة،كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة لأسعار أي العرض و طلب كتوجيه المستهلك و المنتج بواسطة الحملات الإعلانية وسعيا منها إلى المحافظة على استقرار الأسعار وفق الوضعية الاقتصادية بتطبيق سياسة تهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار في حالة التضخم،أو خفضها في حالة الانكماش أو الكساد.

- **أثر النفقات العمومية على التشغيل** [2]: مما لا شك فيه أن للإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق العمالة و زيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص و اقحامه في الحياة الاقتصادية و تطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء الى المشروعات العامة لنفس الغرض.إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار،الاستهلاك و صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي من أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التوظيف ،اذ ان العلاقة بين الإنفاق العام و حجم التوظيف طرديه،هذا و يؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الطلي الفعال على السلع و الخدمات مما يزيد من حجم التوظيف،غير أنه لو حدث انخفاض في حجم الإنفاق الخاص مع زيادة في الإنفاق العام تقلص حجم التوظيف ،لأنه في الحالة الأخيرة عند استخدام الدولة لأفراد في مشروعاتها لا يعني انها تخلق وظائف،بل تعمل على تحويل الموارد و خاصة البشرية منها من القطاع الخاص إلى العام نتيجة اغرائهم بالتحفيز الذي تمنح.[3]

[1] عبد الكريم صادق بركات،مرجع سابق،ص 334 -335.
[2] حمدي احمد عناني،اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1992،ص 186.
[3] عبد المنعم فوزي ، مرجع سابق ، ص 59.

فرع الثاني:الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة.

تتجلى الآثار غير مباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك و الإنتاج من خلال اثري المضاعف و المعجل او ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد[1] و الاستثمار المولد،زيادة على تأثيرها في اعاقة توزيع الدخل الوطني.

إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الاستهلاك و بشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف،غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج و غير مباشر على الاستهلاك بفعل أثر المعجل.

الشكل رقم (1، 1):مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل.

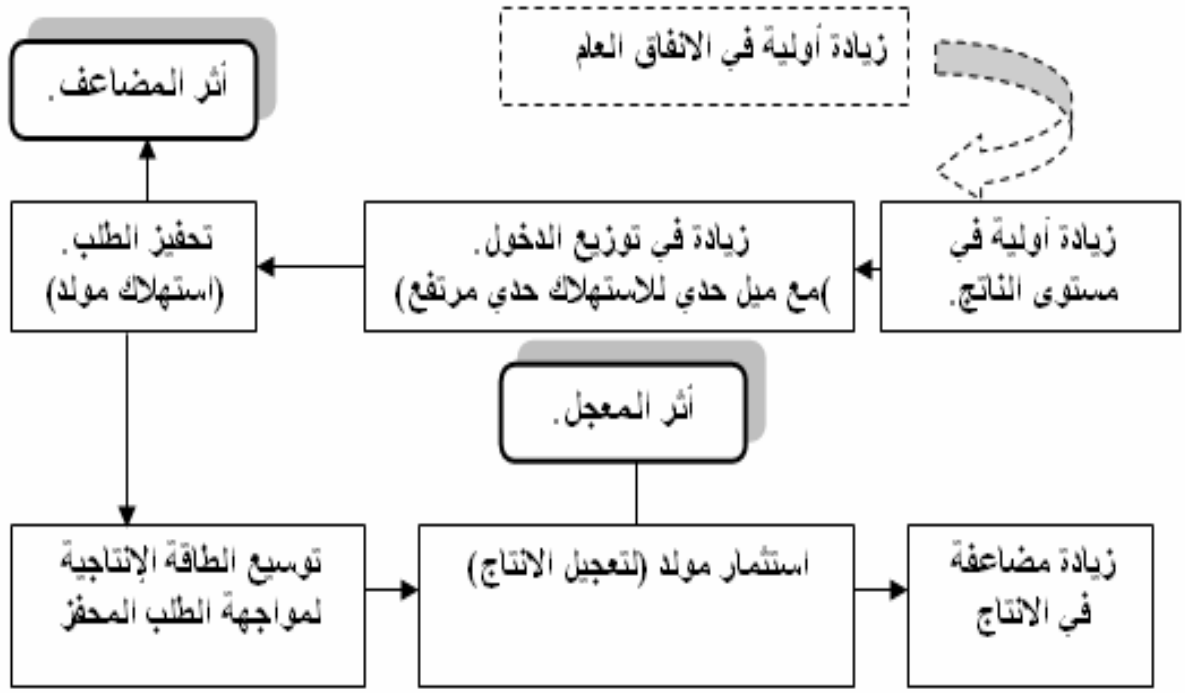

المصدر:وليد عبد الحميد عايب ،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ،بيروت،لبنان ،ص:149.

يوضح الرسم أعلاه أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات .فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال

[1] باهر محمد علتم ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998 ، ص 76.

إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبية أعلى تعوض العجز في الميزانية العمومية الذي احدثه التوسع في الإنفاق العام.

1. اثر النفقات العامة من خلال اثر المضاعف[1]:

يعتبر **كينز** أول من أشار لمبدأ المضاعف،إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني و الزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار،غير أن فكرة المضاعف و تحليل اثره لا يرتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن يتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام،حيث عمد **كينز** لتحليل أثر الاستثمار[2] على الاقتصاد الوطني و من ثم على الاستهلاك "على اعتبار أن الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بالمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار"ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية و تستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل.

الانتاج ⟸ الدخل ⟸ الاستهلاك ⟸ الانتاج

إن المضاعف بين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل و الزيادة الأولية في الإنفاق،و يعطى بالعلاقة التالية:

$$M=\frac{\Delta y}{\Delta G}=\frac{1}{(1-pmc)}$$

حيث M: تمثل مضاعف الاستثمار.

Pmc : ميل الحدي لاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية.

G: الانفاق الحكومي.

من الملاحظ ان المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك و عكسيا بالميل الحدي للادخار لأنه من الناحية النظرية:

[1] رفعت محجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية ، 1984 ، ص 103-108.

[2] رفعت محجوب ، مرجع سابق ، ص 106.

الميل الحدي للاستهلاك +الميل الحدي للادخار =الواحد الصحيح (1)[1] و عليه **الميل الحدي للادخار =1–الميل الحدي للاستهلاك،**

فيصبح المضاعف كالتالي :

$$\mathbf{M=\frac{\Delta y}{\Delta G}=\frac{1}{pms}}$$

Pms: ميل الحدي لادخار لدالة الادخار الكلية.

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال المنحنى سوق السلع و الخدمات (IS).

عند توازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي :

$$\mathbf{Y=C+I+G+\Delta S}$$

بحيث :

Y: الدخل،C :الاستهلاك، I الاستثمار،G الانفاق الحكومي ،ΔS صافي الصادرات.

الشكل رقم(1 ,2) :منحنى توازن في سوق السلع و الخدمات.

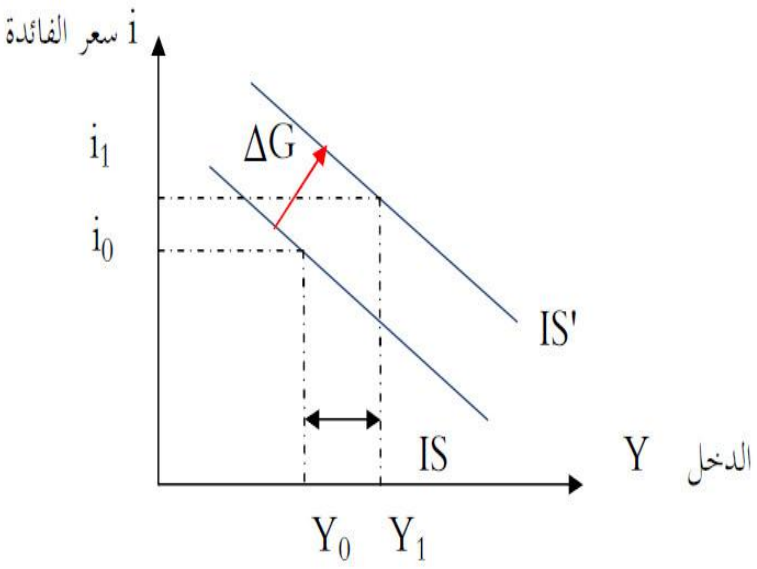

المصدر: Bec-f , Analyse macroéconomique, édition la découverte France,2000,p46

عند الزيادة في الانفاق الحكومي بمقدار ΔG ،فان منحنى IS سينتقل نحو اليمين $IS"$ و يرتفع الدخل من Y0 الى Y1 .

حيث Y1=Y0+ΔY

[1] عبد الكريم صادق بركات،مرجع سابق،ص 314.

وعليه $\Delta Y=M*\Delta G$

اي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف الاستثمار فزاد الدخل الوطني.

2. أثر النفقات العامة من خلال الأثر المعجل:[1]

إذا كان اهتمام **كينز** قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يفسر عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الانفاق الاستثماري،فإن اهتمام كل من "**كلارك**"،"**روبنسون**""و **هارود**" قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني.

يمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية:

$$\mathbf{v.}\,Y_t=\mathbf{K_t}$$

حيث أن:

K_t: مخزون راس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الانتاج في الفترة t .

Y_t: الناتج في الفترة t .

v: المعجل وهو كمية ثابتة ، أي نسبة رأس المال إلى الناتج بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية (t+1) ،فإن مخزون رأس المال سيرتفع كذلك و فق المعادلة التالية:

$$\mathbf{v.}\,Y_t=\mathbf{K_t}$$

و بتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية:

$$\Delta K=K_t-K_{t-1}=v.Y_t-vY_{t-1}=v.(Y_t-Y_{t-1})=v.\Delta Y$$

و بما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا تغير في مخزون رأس المال فإن:

$$I_t=\Delta.K_t=v.\Delta Y_t$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثم زيادة الاستثمار قصد الاستجابة للاستهلاك الصافي.

غير أن أثر المعجل يرتبط بالتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم ،كما أنه يتوقف على أسلوب الفني للعملية الإنتاجية و اختلافه من قطاع إلى اخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية و مدى توفرها،فظلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد من أثر المعجل.

[1] مايكل ايدجمان ،الاقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور،دار المريخ للنشر،الرياض،1998،ص 457-462.

3. أثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل:

إذ يقصد بها الحجم والكيف الذي يوزع به الدخل بين مختلف شرائح المجتمع ،فقد تؤدي النفقات العامة إلى حصول بعض الأشخاص على الأموال باعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل و هذا ما يعرف بالتوزيع الأولي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الاستهلاك على حد سواء.كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية على إعادة توزيع الدخل،أي توزيع الدخل على الأفراد باعتبارهم مستهلكين و هو ما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

المبحث الثالث:قواعد وأسس النفقات العامة.

تسير النفقات العامة وفق معايير و محددات تضبط الحجم الضروري و النوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها حرصا على إرصفاء الفعالية في أثرها على الاقتصاد و المجتمع،ورغم هذه الضوابط و المحددات فإن النفقات العامة في تطور و تزايد مستمر وذلك راجع لأسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول:ضوابط النفقات العامة ومحدداتها.

باعتبار أن النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية فإن إقرارها يكون بعد التقييد بجملة من الضوابط و المعايير و مراعاة لعدد من المحددات ،وذلك تجنبا لأية أثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي و اللامدروس لهذه النفقات.

الفرع الأول:ضوابط النفقات العامة.

يقصد بضوابط النفقات العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في اقرارها و التي تحدد النوع و الحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم و يزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا.[1]

1. **ضابط المنفعة**:يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة و يعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الاقتصاديين التقليدين و الحديثين [2].

و يعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بالمقدار المنافع و المزايا المترتبة عنها،و يتحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقة العامة إلى جميع الأفراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الأفراد أو توجيهها للمصالح الخاصة بهم،و المنفعة تتعدد سواء كانت منفعة اقتصادية أو اجتماعية.

2. **ضابط العقلانية الاقتصادية** : و تعني بيه الرشاد و حسن التسيير و ادارة الأموال العمومية،وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة و الحد منها بشكل لا يتحقق معه الأهداف المراد الوصول لها،و إنما يعني حسن و

[1] فلح حسين خلف،الاقتصاد الكلي،دار جدار للكتاب العالمي،الاردن،2008 ، ص 111.
[2] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره،ص 51.

كفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب أي استغلال لها في غير محله يتنافى و العمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة و توفر العقلانية في تسيرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة.[1]

3. **ضابط المرونة** : وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية و حتى السياسية،بحكم أن لها تأثيرا مباشرا و غير مباشر على حجم النفقات العامة و هو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة لهذه التغيرات.

لكن مرونة النفقات العامة تكون من اطارها الإيجابي و ليس من اطارها السلبي[2]،إضافة إلى كونها خاضعة إلى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها فالعمل وفق مبدأ المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة و بالأوجه المحددة لها،و التي قد يحصل تعارض فيها في وقت الأزمة أو مشابه ذلك،عندما يأخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الاهداف و الذي يستلزم تمتع النفقات العامة بمرونة كافية،أي مرونة الموارد المالية و قدرتها على الانتقال من قطاع إلى أخر.

4. **ضابط الإنتاجية** :و يقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية و بذات الإنتاجية منها[3] و تبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ و ضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص و ذلك نظرا لحاجتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي،وذلك بتطوير انشطتها الاقتصادية و زيادة درجة تنوعها و كفاءتها الانتاجية و ذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقيق ذلك و بما يقود الاقتصاد إلى النمو.

قاعدة الترخيص : و هذه القاعدة تعني أن النفقة العامة تخضع و جوبا لترخيص مسبق من السلطة التشريعية التي لها حق منح هذا الترخيص.

اولا:الرقابة الادارية:تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين الموظفين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات و تتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف الاعتماد المقرر له و تكون رقابة سابقة على صرف المنفعة العامة.

ثانيا:الرقابة السياسية البرلمانية : و هي تمارس من طرف السلطة التشريعية و دورها لا يقتصر على الرقابة في التنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية فقط بل يتوسع ليشمل حجم الإنفاق و تخصيصه و ذلك لحق البرلمان في السؤال و الاستجواب و حق طلب البيانات و الوثائق على مسار التنفيذ.

ثالثا:الرقابة المحاسبية : تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على تنفيذ النفقات العامة و فق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية للدولة.و يعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية فهي تقدم تقرير سنوي حول الوضعية.[4]

---

[1] سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره،ص 53 .

[2] فلح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

[3] فلح حسين خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

[4] مدوري حادة،"علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادي"مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسلن ، 2013/2012،ص 18.

الشكل رقم (3,1):وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.

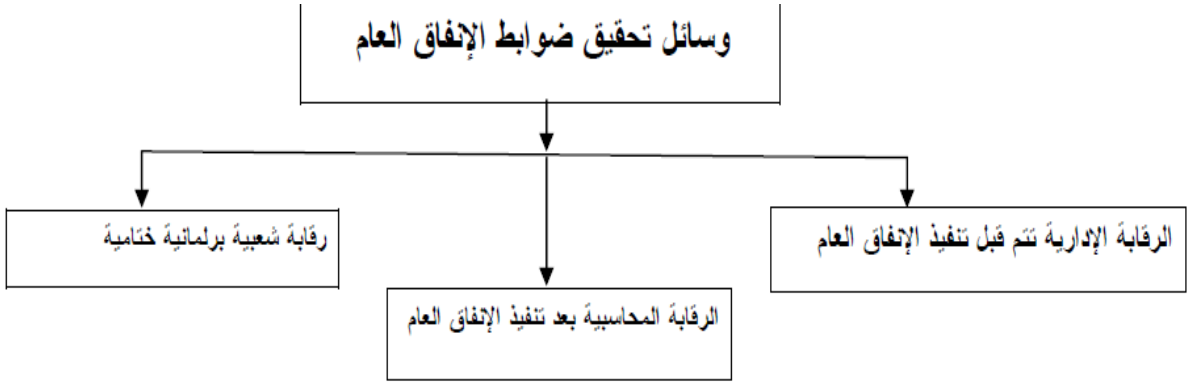

المصدر:نوزاد عبد الرحمن الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي ،المدخل الحديث في الاقتصاديات المالية العامة،دار المناهج،عمان ،2005،**ص** 42.

الفرع الثاني:محددات الإنفاق العام.

النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي تقتطعه الدولة من الدخل القومي بغرض انفاقه بهدف تحقيق اشباع للحاجات العامة،وبتالي فهو يخضع لمجموعة من المحددات وهي:

أولا:الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع و الدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد و نمط إدارة الدولة و الاقتصاد و رغم تعدد الفلسفة الاقتصادية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها لا تخرج عن النطاق الأشكال الرئيسية للدولة(الدولة الحارسة،الدولة المتدخلة،الدولة المنتجة،الدولة في ظل عصر العولمة).

فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر محددا كبيرا لحجم النفقات العامة ،فإنه في ظل الدولة الحارسة لم يكن للنفقات العامة أهمية كبيرة،فكانت تقتصر فقط على نفقات الأمن ،العدالة و بعض المنشآت لأنه آنذاك لم يكن ينظر للنفقة العامة إلا أنها استهلاك للدخل القومي لا أثر له على النشاط الاقتصادي.

أما في ظل الدولة المتدخلة و نظرا لبروز الفكر الاقتصادي الكنزي الذي يدعم من دور الدولة في الاقتصاد و يبرز من أهمية أثارها على الدخل القومي الاقتصادي،فقد زاد توجه نحو اتباع سياسات الانفاقية زادت من توسع حجم النفقات العامة و نفس التحليل ينطبق على حال الدولة المنتجة و لو أن حجم النفقات العامة فيها أكبر

باعتبار أن الدولة اصبحت العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج و التوزيع و هذا ما زاد في حجم النفقات العامة لإستعاب النشاط المتصاعد في الدولة المنتجة.

في حين أنه و في ظل الدولة الحديثة وازدياد وظائفها لتمتد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي،تدعيم تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول،فقد أدى ذلك إلى تطور حجم النفقات العامة بشكل جعلها من متطلبات أي سياسة اقتصادية[1].

ثانيا:تقلبات مستوى الأسعار: تؤثر الظروف والعوامل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها حيث هنا علاقة حتمية بين النفقات العامة والمستوى العام للنشاط الاقتصادي،ذلك لأن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الفعلي إضافة لكل من الطلب الاستهلاكي و الاستثماري إذا افترضنا أننا بصدد دراسة اقتصاد مغلق أي$D=C+I+G$ ،من هنا يتضح أن الإنفاق العام هو الآلية التي تستخدمها الدولة في رسم سياستها المالية و التأثير بشكل ملموس على الطلب الكلي و منه على المستوى العام للاقتصاد.

و على اعتبار أن أي اقتصاد يحقق توازنه بتعادل الطلب الكلي فإن الإنفاق العام يتحدد بالحجم اللازم لتحقيق هذه المعادلة و التي تتضمن الاستقرار الاقتصادي،غير أن النشاط الاقتصادي عادة ما يخضع لجملة من التقلبات المصاحبة للدورة الاقتصادية Business Cycle،ففي أوقات الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل فلابد من رفع حجم الإنفاق العام إلى مستوى الذي يحقق العمالة الكاملة و يقضي على البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان الاقتصاد متقدما أو ناميا فالبلدان المتقدمة تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة،ذلك لارتفاع دخلها القومي واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع اشباعها ،بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية يتحتم ألا يزيد الإنفاق العام عن حد معين لتجنب ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود.

أما في اوقات الرخاء التي يزيد فيها الطلب الكلي عن العرض الكلي و تترجم عادة بارتفاع معدلات التضخم فيجب تخفيض الإنفاق العام و بتالي انخفاض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتوافق مع العرض الكلي و بهذا نعالج الضغوط التضخمية و نحقق الاستقرار الاقتصادي.[2]

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي ،مرجع سبق ذكره،ص 43-44.

[2] ماصمي أسماء،"اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان ،2013-2014 ،ص 29.

ثالثا:المقدرة المالية للدولة : تعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق العام ، إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة و التي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة ، وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4،1) : العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة.

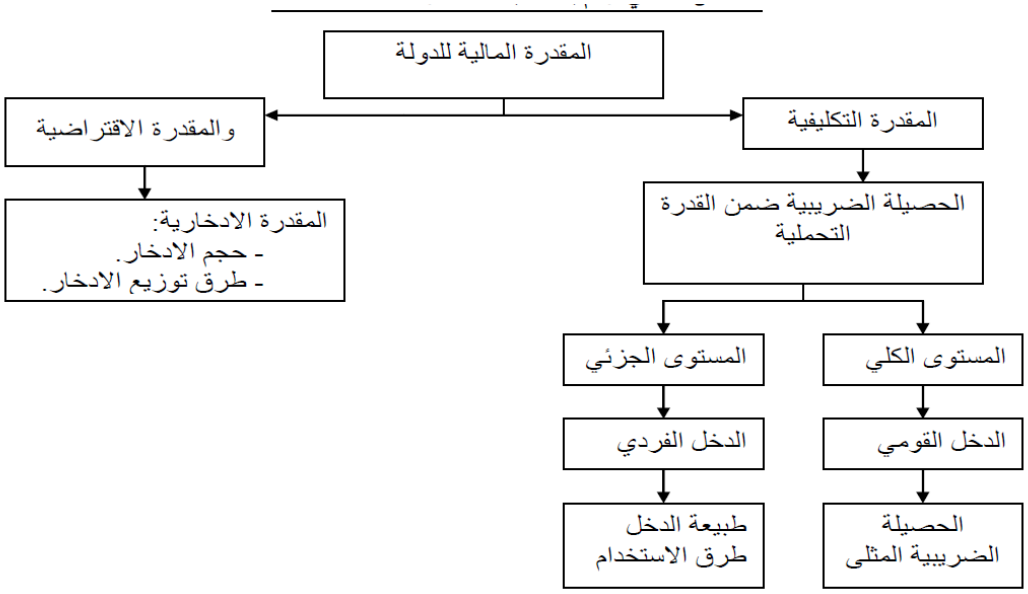

المصدر : نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق،ص 47.

المقدرة التكلفية : يقصد بالمقدرة التكلفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد أو الدخل على تحمل الاعباء الضريبية دون الأضرار بالمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي)،أما المقدرة التكلفية للفرد تعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي(المستوى الجزئي)و يتوقف ذلك على دخله و طرق استخدامه[1].

وكلما زادت مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي كلما زادت النفقات العامة على اعتبار أن الضرائب مصدر رئيسي لتمويلها.[2]

[1] ناصر مراد،فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق،دار هومة للنشر،الجزائر،2003،ص:147.
[2] د.طارق الحاج،امرجع سبق ذكره،ص:140.

❖ **المقدرة الافتراضية** : إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة ترتبط أيضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية للحصول على أعلى قدرة اقتراضية ممكنة تستند الدولة في ذلك إلى ما يلي:

1. **حجم الادخار الفردي** : إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بالمستوى الادخار الفردي و مدى وصوله إلى مستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الإقتراضية للدولة ومن تم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

2. **مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات** : إذ أنه و مع تطور الأسواق المالية و تعاظم نشاط القطاع الخاص فيها ، فإن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد و المؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك،والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية،لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية.و اضافة إلى تحصيل الدولة لإيراداتها من الضرائب و القروض،فإن المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا كالإيرادات المالية الخارجية في تمويل النفقات العامة للعديد من الدول النامية بالخصوص،وذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية فيها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية و انخفاض دخول الافراد وأرباح المؤسسات و عدم قدرتها على الاقتراض لغياب الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض.[1]

المطلب الثاني : تطور النفقات العامة وتزايدها.

لقد اثارت ظاهرة تزايد الإنفاق العام عبر الزمن و التي مست الكثير من الدول اهتمام الاقتصاديين الذين توصلوا في الأخير و بالاعتماد على الإحصائيات و الدراسات التي قامت بها بعض الدول إلى وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة نمو النفقات العامة كما و تنوعها كيفا إذ تندرج هته القوانين ضمن القوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

[1] بودخدخ كريم،"اثر ساسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر ، 2010/2009،ص 53.

الفرع الأول:النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.

لقد عجزت نظريات الرفاهية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العام الذي يستند إلى قواعد مخالفة للقواعد الإنفاق الخاص كما أن نظريات النمو لم تكن اكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة و علاقته بمكونات الاقتصاد القومي و نموه ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت الإنفاق العام و اسقطته من حسابها كلية إما بدمجه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل و التفسير الاقتصادي و إذا كانت النظرية التقليدية و النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي لم توقف في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة ايجابية في هذا المجال و من أهمها دراسة الاقتصادي الألماني " Adolphe Wagner" سنة 1893 و تلتها دراسة من قبل الاستاذين peacock and Wiseman في مدرسة لندن الاقتصاد سنة 1961 بالإضافة لدراسات اخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة:

اولا قانون واجنر : يعتبر الالماني Adolphe Wagner أول من لاحظ و شخص ظاهرة تزايد النفقات العامة عام 1893[1]

لذا يطلق على هذا التزايد المستمر في الإنفاق العام أي يعكس حجم الدولة "**قانون واجنر**" أو قانون الزيادة المستمرة لنشاط العام الذي ينص على أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذالك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة و هذا يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي و بعبارة أخرى فان نسبة النفقات العامة في الناتج القومي تميل إلى الزيادة نسبة أكبر من الناتج القومي.

[1] John loizides and George Vamvoukas :Government expenditure and economic Growth : Evidence from trivariate causality testing : journal of applied Economic , Vol VIII ,N ,1(may 2005), 125-152:p;126.

وانطلاقا من الظروف الاقتصادية التي عايشها "**وانجر**" أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا فإنه قد اعتبر أن عملية التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها و بتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد و ذلك للأسباب التالية:

- ✓ خلال عملية التصنيع فإن الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية و الإدارية بشكل يؤدي إلى احلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة ، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة,باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطور و تعقيدا توجب مراقبة و إدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي و هذا يزيد من نفقاتها العامة.
- ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة كالتعليم و السلع و الخدمات الثقافية و الترفيهية.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال لتمويل ما يسمى ب "الاحتكارات الطبيعية " و هي المشروعات ذات تغيرات تقنية بحجم الاستثمار الخاص عن الاستثمار فيها لأسباب عديدة مما يزيد من نفقات الدولة.

و قد اختبر قانون "**واجنر** " باستعمال العديد من العلاقات الرياضية التي تعبر عن التوجهات المختلفة و يمكن سرد هذه المعادلات كما يلي :

- ✓ المعادلة الأولى: $G=F(Y)$ peacock –wiseman tradinal
- ✓ المعادلة الثانية: $G=F(Y)$ Goffrman
- ✓ المعادلة الثالثة: $G/Y=F(Y/N)$ Musgrave
- ✓ المعادلة الرابعة : $G/N=F(Y/N)$ michas

المعادلة الخامسة: $G/N=F(Y)$ Mam

حيث:

G: الانفاق الحكومي الحقيقي .

Y:الناتج المحلي الحقيقي .

N:عدد السكان.

(Y/N) :نصيب الفرد من اجمالي الناتج الحقيقي .

(G/Y):نسبة الانفاق الحكومي الى اجمالي الناتج الحقيقي .

(G/N):نصيب الفرد من الانفاق الحكومي الحقيقي.

ويكمن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي(القطاع العام) والنشاط الاقتصادي(النمو الاقتصادي)للتعبير عن علاقة "**واجنر**" التي تؤكد على توسع النشاط الحكومي موازاة مع توسع النشاط الاقتصادي،على هذا الأساس فإن النشاط الحكومي يعبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي في المعادلة (1) و (2) و بنصيب الفرد من اجمالي الانفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة (4),و نسبة الانفاق الحكومي الحقيقي الى الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة (3) و (5) .

- أما النشاط الاقتصادي فيعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة (2) , (3) , (4) .لكن العلاقة الدالية الأكثر استخداما و انتشارا هي المعادلة (3) ل Musgrave التي تربط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي و نسبة الإنفاق الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي و يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(5,1): المنحنى الممثل لقانون وانجر.

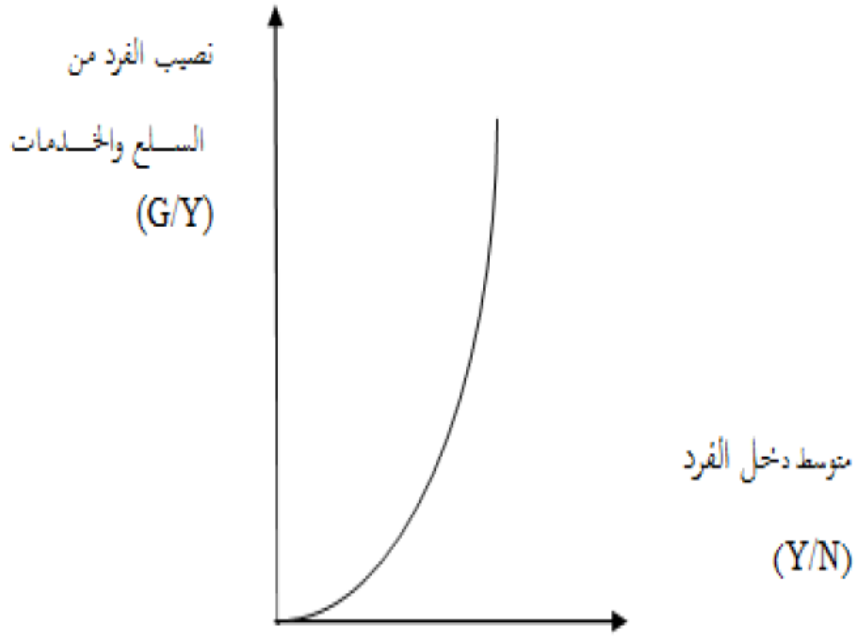

المصدر : وليد عبد الحميد عايب ،مرجع سابق ، ص :57.

-واجه قانون "واجنر" مجموعة من الانتقادات منها :

- اظهار للعلاقة سببية الرئيسية بين العوامل الاقتصادية و زيادة النفقات العامة و لكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النفقات العامة منها السياسة و الاجتماعية مثلا.
- لقد أوضحت دراسات متأخرة من خلال تحليل لبعض الإحصائيات لدول معينة أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة ,و تزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة و لكنها تنخفض بعد مستوى معين.
- جاءت بعدها دراسة Peacok and wiseman و نفت التزايد المستمر في النفقات العامة و إنما خلال الازمات و الحروب فقط.

ثانيا : فرضية بيكون – وايزمان Peacok and wiseman.[1]

قام كل من "**بيكون و وازمان** "بدراسة تطور النفقات في بريطانيا خلال الفترة الممتدة (1890-1950) و فسرا ارتفاع تدخل الدولة بمجموعة من الاعتبارات كالحروب و الأزمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الإنفاق الحكومي بشكل مستمر حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه و هكذا يستنتجان إن ظاهرة الرفع هذه تصبح دائمة و يفسر **بيكوك** و **وايزمان** حدوث أثر الرفع انطلاقا من وجود مستوى معين لأعباء الضريبية المقبولة من المكلفين في الظروف العادية بحيث أن هذا المستوى يتصف بثبات كبير في أوقات السلم,لكن في أوقات الأزمات الاجتماعية و الحروب يقبل المكلفون بتحمل معدلات الضريبة تسمح للدولة بمواجهة هذه الوضعية.

المهم عند المؤلفين أن هذا التغير في الأوضاع لا يزول بعد انتهاء الأزمة و يفسران ذلك بظهور مشاكل جديدة و بروز رغبات جماعية جديدة ناتجة عن فترة الأزمة و الحرب,إذ أن توافر الإيرادات و تقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي أدى إلى تزايد نشاط الدولة,هذا ما يسميه المؤلفان بأثر الكشف أي أن توافر الموارد المالية للدولة و التي تكن للتوفر لها بدون حدوث الأزمة تؤدي إلى الكشف عن الفروق الموجودة بين حجم الطلب على السلع و الحاجات الجماعية و بين طاقة العرض المحدودة لهذه السلع من طرف الدولة الناتج أساسا عن عدم كفاية موارد المالية العامة و بتالي فإن أثر الكشف هذا سيؤدي إلى إحداث أثر الرفع النفقات العامة التي لا تعود إلى تراجع مرة اخرى مرة اخرى و هو ما يسمى بأثر عدم الرجعية الذي جاء به Bird.R.M 1912.

[1] شيبي عبد الرحيم ،السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني :حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،جامعة ابو بكر بلقا يد ،تلمسان،2007/2006،ص:27.

الشكل(6,1) : تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك –وايزمان.

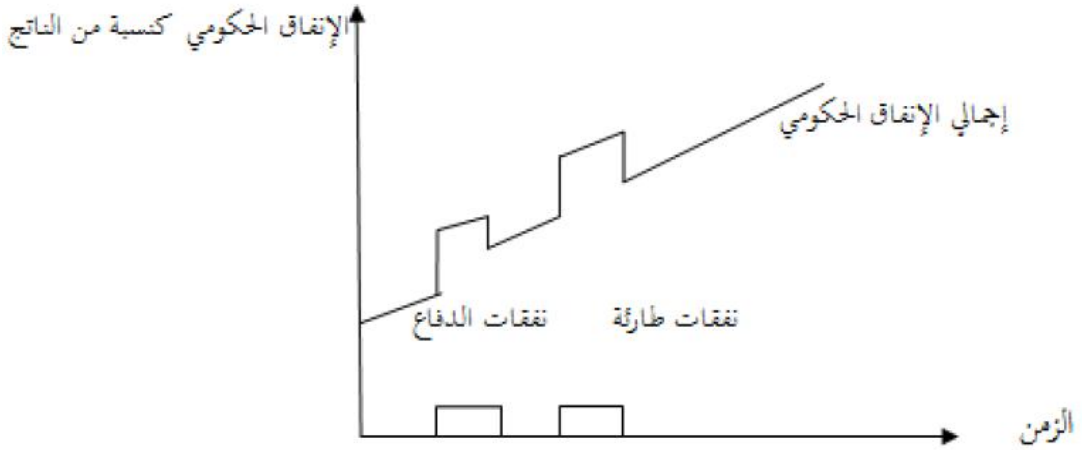

المصدر:وليد عبد الرحمن عايب ،مرجع سابق،ص 58.

الفرع الثاني:الأسباب الظاهرية و الحقيقية لتزايد النفقات العامة.

يمكن التميز بين نوعين من الأشكال تزايد النفقات العامة , التزايد الظاهري ما يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها و التزايد الحقيقي أي زيادة المنفعة و المقابلة لنمو الإنفاق العام ، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه من الأخر.

أولا:الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة تشهد الدول في ظل هذا النوع من الزيادة رصد مبالغ مالية ضخمة بغرض انفاقها دون أن ترافق تلك الزيادة في النفقات خدمات اضافية ما يعني ثبات مستوى الخدمات ذلك أو تراجعه ,كما يعرف الارتفاع الظاهري للنفقات العامة بأنه تزايد الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات لإشباع حاجته العامة[1]،و من أهم الأسباب الظاهرية تلك ما يلي:

- **التزايد السكاني و التوسع الجغرافي**[2]: من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي و التوسع الجغرافي الى زيادة النفقة العامة نتيجة ارتفاع الحاجات العامة,غير أن نمو النفقات ذلك لا يقود بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد الواحد و عليه تكون تلك الزيادة ظاهرية.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي ،مرجع سبق ذكره،ص 53.
[2] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

- **انخفاض قيمة النقود**[1]:هو تراجع مقدار ما يمكن الحصول عليه من السلع و الخدمات بنفس المقدار من النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى أو ما يعرف بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود التي تظهر في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار ،ما يتطلب رفع القيمة الاسمية لها أي الرفع من حجم النفقات العامة مقابل الحصول على نفس الحاجات التي كان بالإمكان توفيرها من قبل و بمقدار أقل من النقود و هذا لتراجع القدرة الشرائية.

- **اختلاف طرق المحاسبة المالية**:يؤدي تغير القواعد الفنية في اعداد الحسابات المالية احيانا إلى الزيادة ظاهرية في النفقات العامة إذ "ترتب على الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى طريقة الميزانية الإجمالية زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة لأن طريقة الميزانية الصافية كانت تعطي للإدارات أو الهيئات التي تحصل في نفس الوقت على ايرادات عامة الحق في خصم نفقات التحصيل و بذلك لا تورد إلى الميزانية العامة إلا المبالغ الصافية ،مما يؤدي إلى ظهور النفقات العامة بأقل من حقيقتها[2].

ثانيا :الاسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

المقصود بالأسباب الحقيقية تلك الاسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة الناتجة عن الزيادة حجم أو عدد الحاجات العامة،بالإضافة الى الزيادة عبئ التكاليف العامة بنسبة معينة ،أي ان هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة لأفراد و إلى تحسين نوعية تلك الخدمات و يمكن إجمال هذه الأسباب في ما يلي:

- **الأسباب الاقتصادية** : من أهم العوامل الاقتصادية التي تحسن مستوى نصيب الفرد من السلع و الخدمات:

1. **ارتفاع الدخل الوطني**:ينجم عن نمو الدخل القومي تحسن الإيرادات الذي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها العامة و بتالي التوسع في انجاز المشاريع الاقتصادية العامة قصد الوصول إلى مستوى التشغيل

[1] عبد المجيد قدي،المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،طبعة 2005،ص 186.

[2] منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1994 ، ص:40.

الكامل و كذا دعم معدلات النمو الاقتصادي ،كما أن ارتفاع الدخل الفردي يقود نحو زيادة الطلب على السلع و الخدمات العامة كونها تعتبر ذات مرونة داخلية عالية[1].

2. **المنافسة الاقتصادية الدولية و الدورة الاقتصادية** : إن تفوق الدول الناشئة من عدم قدرة اقتصاديتها على مجابهة السلع المستوردة في الأسواق المحلية ، أو مساعدة بعض المنتجين قصد تمكينهم من تصدير سلعهم إلى الأسواق الدولية،كما أن حركة الدورة الاقتصادية قد تدفع بالدولة لرفع نفقاتها العامة ، باعتبارها أداة اثبتت فعاليتها في حل الأزمات كالركود الاقتصادي من خلال دفع الطلب الكلي الفعال بغية تصريف الإنتاج و تحريك الاقتصاد[2].

- **الأسباب الاجتماعية** : أدى ارتفاع الوعي الثقافي لدى الاشخاص إلى رفع سقف مطالبهم الاجتماعية ، ما يستوجب زيادة النفقات العامة قصد توفير مختلف الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة أو الاستجابة للطلب المتزايد على خدمات أخرى مثل الهياكل الرياضية و الثقافية ،الامن العمومي، النقل.
- **الأسباب المالية** : تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسين هما:سهولة الاقتراض و وجود فائض في الايرادات.

1. **سهولة الاقتراض** :إن تطور سوق الائتمان في العصر الحديث أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه و لسد أي عجز في إيراداتها العامة ،مما يسفر على ارتفاع حجم الإنفاق العام لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد.

2. **وجود فائض في الايرادات العامة** : يؤدي وجود هذا الفائض إلى اغراء الحكومة بإنفاقه في المجالات غير ضرورية و بذلك تزداد النفقات العامة التي من الصعب الإنقاص منها في السنوات اللاحقة بسبب مرونة

[1] محمود حسن الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.
[2] علي خليل و سلمان اللوزي،ص 29.

الإنفاق العام ارتفاعا و عدم مرونته انخفاضا و تبرز خطورة هذا الوضع عندما تستوجب السياسة الاقتصادية و المالية الرشيدة خفض النفقات العامة لمكافحة التضخم مثلا[1] .

- **الأسباب الإدارية** كما ارتفعت أرقام الإنفاق الحكومي كنتيجة لإعادة نظر دورية و مستمرة في التقسيمات الادارية و ما ينجر عنه من ارتفاع في عدد الدوائر و الولايات ،فضلا عن توسع وظائف الدولة و تنوعها ما يتطلب خلق العديد من المصالح و الإدارات و يفرض التكفل بمستخدميها.[2]

- **الأسباب العسكرية** : تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب و عدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد النفقات العامة ، و مع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.فقد اصبح الإنفاق العسكري يشكل في حدود 10% - 15% في الدول المتقدمة و يتجاوز 30 % من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية ، كما أن تخصيصات الإنفاق العسكري تصل 25 % من اجمالي النفقات العامة في الدول العربية لعام 2001 و البالغة حوالي 209 مليار دولار[3]

[1] د-سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان،2011 ،ص 87 .

[2] محمود شهاب،اصول الاقتصاد العام،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية ،2004،ص 222.

[3] نوزاد عبد الرحمن هيتي ،د منجد عبد اللطيف الخشالي ،مرجع سبق ذكره،ص 60.

خاتمة الفصل الأول :

من خلال تطرقنا للجزء النضري فيما يخص أهم الأسس و مفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام،توصلنا كخلاصة إلى النتائج التالية :

- ✓ إن النفقات العامة أداة لإشباع الحاجات العامة.
- ✓ الإنفاق العام لا يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط بل يتعداه إلى مختلف نواحي الحياة الاجتماعية بغية تحقيق الأهداف و الغايات المنشودة من طرف المجتمع.
- ✓ ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء مع اختلافهما من دولة إلى أخرى على حسب الأسباب الظاهرية و الحقيقة.

الفصل الثاني:

تمهيد:

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي من الظواهر المثيرة للجدل و التي تثير انشغال الدول النامية و المتقدمة على حد سواء نظرا لتأثيرها المهم على مستوى المعيشة لذالك أصبح من الضروري زيادة معدلاتها و الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال التطرق لأهم مسببتها و الكشف عن العوامل المؤثرة فيها.

و من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للمفاهيم و النظريات النمو الاقتصادي بحيث يتضمن ثلاث مباحث اساسية سوف نحاول من خلالها طرح مفهوم واضح و دقيق للنمو الاقتصادي و من تم التطرق لأساسيته و في الاخير سوف نهتم ببعض النظريات المفسرة له من خلال المدارس الاقتصادية المشهورة.

المبحث الأول : النمو الاقتصادي و محدداته.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الاقتصادية الهامة و التي يسعى المسيرون إلى بلوغها و ذلك لأولويتها في تصنيف الدول في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

المطلب الأول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

هناك العديد من المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي حيث أن الاقتصاديين أمثال F.Perrous من فرنسا و S.Kzinets من و-م-أ قد اهتموا بمفهوم النمو الاقتصادي حيث يعتبرونه ارتفاع في الدخل الوطني بينما البعض يعتبرونه نمو في السلع و الخدمات و لذلك تعددت التعريفات للنمو الاقتصادي من مفكر اقتصادي لأخر و بتالي سوف نستعرض مجموعة من التعريفات.

الفرع الأول:تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت التعريفات النمو الاقتصادي ومنها :

- ✓ معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[1]
- ✓ يعبر النمو الاقتصادي عن الارتفاع المستمر لدخل الحقيقي و الذي يعتمد على معدل الإنتاج أو معدل استهلاك السلع و الخدمات.[2]
- ✓ كما يعرفه "**بونيه** " أنه عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية ،تقاس بتغيرات كمية حادثة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي :

-النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليس زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.[4]

لا يمكن اعتبار الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي تعبر عن النمو الاقتصادي ، إذ يجب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة الحقيقية في الدخل الوطني لتحسين نوعية و كمية الإنتاج و

[1] حربي محمد موسى عريقات،مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي،دار وائل لنشر،الطبعة الاولى،الاردن ،2006،ص 268.

[2] Jean olivier. Hairautault ; analyse macroéconomique ; tome :1 ;la découverte ; paris ;2000 ; p378.

[3] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة و مطبعة الشعاع الفنية،مصر ،1999،ص 41.

[4] د عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات الحديثة في التنمية،دار الجامعة،الاسكندرية 2000،ص 12.

ليس مردها ارتفاع تضخمي في الأسعار هذه المنتجات و عليه فلا بد عند حساب معدل النمو الاقتصادي استعمال الأسعار الحقيقية لاستبعاد اثر التضخمي كما هو مبين في المعادلة التالية [1]:

معدل النمو الاقتصادي=معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي-معدل التضخم

-النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الإجمالي الناتج المحلي،بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ،بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني[2].

فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل نمو السكاني،فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل،وبتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد،على الرغم من زيادة الإنتاج.

ومن جهة أخرى،حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج و هذا في حالة التدهور العام للاقتصاد فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل[3].

ومنه:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل القومي-معدل النمو السكاني.

-النمو الاقتصادي متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي،و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن مقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.

- و اجمالا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة)،و يأخذ معدل نمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

1. **معدل النمو ثابت**:أي نمو منتظم عبر الزمن.
2. **معدل النمو متزايد**:أي يزداد عبر الزمن.

[1] د عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق،ص 12 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية،ايمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية،دار الجامعة ،الإسكندرية ،2006،ص 73.

[3] D.N.Dwivedi ; Macroeconomics ;theory and policy ;3^{ed} edit;Tata McGraw-Hill Education private limited;New Delhi ;India;2010;p.383.

3. **معدل النمو متناقص**:أي متناقص عبر الزمن.[1]

الفرع الثاني:الفرق بين النمو الاقتصادي و بعض المصطلحات.

سوف نستعرض مجموعة من الفرو قات بين نمو الاقتصادي و غيره من المصطلحات المشابهة له.

أولا : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

هناك الكثير من الخلط و عدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، في حين لكل واحد منها مفهومه الخاص.

حيث تشير الأبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية الاقتصادية و التي تهتم بتحسين مستوى المعيشة خلال تطوير و إنشاء البيانات الأساسية و استدامة البنية التحتية و تطوير رأس المال المادي و البشري و توفير فرص العمل و الخدمات الصحية و التعليمية والأمنية ، أي أنها مجموعة الخطط الهادفة لبعث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أما النمو فيركز على الإنتاج و الإنتاجية أي التغير في معدل النمو و المعدل الإجمالي[2].

و يقول "**بونيه**" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة ، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ،في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا و واعيا ،أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة ،ومنه على عكس النمو الاقتصادي فإن التنمية تنطوي تغيرات في هيكل توزيع الدخل و تغير في هيكل الإنتاج وتغيير في نوعية السلع و الخدمات ،وهذا يعني اجراء مجموعة من التعديلات الهيكلية في بناء المجتمع.[3]

إن المفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شأن النمو الاقتصادي أو يهمشه بل هو عنصر رئيسي من عناصرها.[4]

---

[1] وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: " حالة الجزائر مصر ، السعودية " ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،سنة 2014/2013،ص 9.

[2] محمد الحسن خليفة ،"النمو الاقتصادي في الدول الافريقية بين المتغيرات المحلية و العالمية " ،ورقة بحثية مقدمة الى المجلة المصرفية و الاقتصادية،الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء،بنك السودان المركزي،السودان،العدد 69 ، سبتمبر 2013،ص 4.

[3] حمزة مرداسي ،"دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ،سنة 2009،ص 36-37.

[4] ياسر محمد جاد الله محمود،المالية الفكرية و النمو الاقتصادي،مطبعة الاسراء،مصر،2003،ص 129.

ثانيا:الفرق بين النمو الاقتصادي و التقدم التقني.

إن قياس النمو ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع و الخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة ، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين الفترة و أخرى لمتوسط الناتج الحقيقي ، متوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.[1]

و يعرف "R.Barré " التقدم بأنه "نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان " ،و يعبر التقدم الاقتصادي عن مجموع التحسينات في الميزان الاقتصادي و الاجتماعي المرافق للنمو.[2]

ومنه فإن التقدم ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي و استمراره و تحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.[3]

ثالثا:الفرق بين النمو الاقتصادي و التطور الاقتصادي.

التطور لغة يعني الحركة إلى الأمام ،وفي المجال الاقتصادي يعني التقدم اقتصاديا نحو أهداف محددة مسبقا إما كمية ، كزيادة المنتج أو نوعية ، كتوزيع افضل للمداخيل داخل الدولة ،فالتطور إذن يدل على التغير و الحركة ،و غالبا ما يستخدم للدلالة على الحالة الاقتصادية للبلد ما أو قطاع ما ،فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي للبلد ما خلال فترة معينه ، و هو ليس مرادفا للنمو،إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان ، فهناك لا يوجد كما أنه ليس مرادفا للتنمية ، إذ أنه يكون هناك تطورا اقتصاديا دون أن يكون مصاحبا بتغيرات هيكلية و ذهنية تضمن استمرارية هذا التطور (أي لا يوجد هناك تنمية).[4]

---

[1] بن شعيب فاطمة الزهراء،"دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي:دراسة حالة الأسواق المالية الخليجية "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،سنة 2010-2011،ص 127.

[2] جلال خشيب ،مفهوم التقدم و التطور الاقتصادي متاح في: www.alukah.net/culture/0/78626/ ،تاريخ الزيارة 2016/03/21.الساعة 21:52.

[3] خالد بن جلول ،"اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي:دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006 " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة يوسف بن خذة ،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سنة 2008-2009 ،ص 65.

[4] عبد الرحمن بن سانية ،"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"،جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،سنة 2012-2013،ص 8.

المطلب الثاني:قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من اهتمام بهدف معرفة مصادره و أساليب تحقيقه و كيفية قياسه كما اختلفت النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا حول محددات النمو الاقتصادي و هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا العنصر حيث سنتطرق في البداية لمعايير القياس ثم بعدها سنتناول أهم العوامل المحددة لنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي.

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على انتاج السلع و الخدمات،أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني ، و بتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك.و بتالي فإن المقاييس تكون بسيطة و ليست مركبه أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات،و هذا خلافا لمقاييس التنمية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة،وأهم هذه المقاييس :[1]

1. **المعدلات النقدية للنمو**:هي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني،أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة و يعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه ،والتي تهدف إلى محاولة الإنفاق على النظام المحاسبي موحد تلتزم به عالميا،ما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة و نفرق فيها بين:

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية**:يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة،حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا،باستخدام العملة المحلية.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة**:ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الاسعار على المدى الطويل،و يصلح هذا الاسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية** : و يستخدم عند اجراء دراسات الاقتصادية و الدولية،حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر.لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة اثر التضخم.

2. **المعدلات العينية للنمو**:و تعبر عن مدى التحسن في تصيب الفرد من الخدمات العينية،إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات،كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر،مرجع سابق ،ص 118-120.

النمو الاقتصادي،مثل:عدد الأطباء لكل الف نسمة،عدد الأسرة المستشفيات لكل الف نسمة،نصيب الفرد من السلع الغذائية....الخ.

الفرع الثاني:محددات النمو الاقتصادي.[1]

توجد العديد من العوامل التي تؤدي تركيبتها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و عند وضعها في شكل مجتمعات يمكن حصرها اساسا في العمل ، تراكم راس المال ، و التقدم التقني.

أولا –العمل:يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية انتاج سلع و خدمات قصد اشباع حاجته و يمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية ، كما لا يجب اغفال تركيبة العمال كالسن،الجنس و التكوين لما في ذلك من أثر بالغ على الإنتاجية عنصر العمل و المتمثلة في نسبة الانتاج المحقق الى عدد العمال او ساعات العمل ما معناه ارتفاع انتاجية عنصر العمل نتيجة تغيير او تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا) .

ثانيا–تراكم راس المال : يعتبر سلعة تستخدم في انتاج سلع و الخدمات أخرى و ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي للاستثمار،مستقبلا حتى يتم توسيع الانتاج،فهو يمثل بذلك الاستثمارات او كل مؤشر اذ يشرح مستوى و درجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني،إذن فتراكم راس مال يتعلق مباشرة بحجم الادخار،أي مجمل ما لا يخصص لاستهلاك من الدخل القومي.

ثالثا–التقدم التقني:هو تلك التغيرات ذات طابع التكنولوجي لطرق الانتاج او لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بإتباع اكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الانتاج بالمدخلات أقل حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج انتاج السلع الجديدة أو من نوعية احسن،فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات الطابع الكيفي حيث يفرض في الواقع تغير معتبر و مناسب في المعاملات الانتاج لأنه مدعو لتحسين و تطور الاداء الاقتصادي.

كما يمكن تعريفه على انه"السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى معيشة السكان "[2].

[1] ميشل توادروا ،"التنمية الاقتصادية"،ترجمة محمود حسن حسين و محمود حامد محمود،دار المريخ للنشر،الرياض،2006،ص 169-174.
[2] اسماعيل عبد الرحمن –حربي محمد موسى عريقات،"مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد"،دار وائل ،عمان،1999،ص 374.

المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي و نماذجه.

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل

تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي ، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها ، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية.

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ، وتباين طرق

التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميّزتها ، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه ، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو ، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني ، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي .وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

- ❖ الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض ، العمل ، رأس المال والتقدم التكنولوجي وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها ، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- ❖ إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي ، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- ❖ إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة(ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية)و ارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال ، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف.
- ❖ ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن ، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو ، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.
- ❖ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو ، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ، ومؤسسات تمويلية منظمة ، ونظام شرعي قانوني ، والأوضاع الاجتماعية المناسبة ، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

الفرع الأول :نظرية" Adam Smith "

حسب " A. Smith " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم،

وهذا لِما يخَلِّفه التقسيم من مزايا ، فهو يولد وَفْرَاتٍ خارجية وتحسُّنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات ، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية ، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة ، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات ، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية ، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها ، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.[1]

الفرع الثاني :نظرية" David Ricardo " :

اعتبر " Ricardo " الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان ، وهي

تتميز بتناقص الغلة ، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات .كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي ، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال ، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه ، وهو ما يضمن تحقيق النمو .أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور ، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور ، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف .وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا اكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح ان حصتي الاجور و الريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج لأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي،و هو ما يعيق ارتفاع حصة الارباح،فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها،فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي للمشروع و الاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة ل" Adam Smith "و " David Ricardo "يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي-اجتماعي(ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال ، الذي يتسارع كلما كانت الأجور

[1] مدحت القريشي ،مرجع سابق،ص 56-57.

الحقيقية عالية ، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

الفرع الثالث :نظرية" Robert Malthus " :

ركز " Malthus "على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية ، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح ، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين ، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع ، فينخفض العرض ، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو .وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية ، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية ، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة ، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف ، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات " Malthus " لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية ، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان[1].

الفرع الرابع :نظرية" Karl Marx " :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد ، فبينما اعتقد " Smith " أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد " Ricardo " أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع ، وبالنسبة ل " Marx " فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب " Marx " تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتَخَفّض معها معدل الربح بم وجب قانون فائض القيمة(الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى

[1] مدحت القريشي ،مرجع سابق،ص 59-60.

الأعلى والأرباح إلى الأسفل ، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحِل رأس المال محل العمل ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها ، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال ، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات " Marx " بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة ، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية ، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل ، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله" Marx".

الفرع الخامس : انتقادات النظرية الكلاسيكية.

يعتبر النموذج الكلاسيكي ان تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو،و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار ،كما ان توسيع السوق هو العامل مساعد في توسيع الاقتصاد ،ومن جهة أخرى أعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود،كما أيدو سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي [1]إلا أن هذا النموذج قد واجه العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين في صدد تقييم للنظرية الكلاسيكية ،و تتمثل هذه الانتقادات في ما يلي:

- **الأرباح مصدر للادخار** : اعتبر الاقتصاديون كلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الادخار[2] ،وأن الطبقة الرأسمالية فقط هي التي تقوم بالادخار في الاقتصاد الحر ، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالادخار،ولكن في الوقت الحاضر ،أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح و للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.[3]

- **الإدخارات توجه كلها للاستثمارات**:يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل ادخار يتوجه نحو الاستثمار،و كما قال Schumpeter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.[4]

- **قوانين غير واقعية**:إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية Malthus للسكان،و قد قللوا من

[1] مدحت محمد القريشي،مرج سابق،ص 64.
[2] مدحت محمد القريشي ،مرج سابق،ص 64.
[3] مدحت محمد القريشي ،مرجع سابق ،ص 65.
[4] مدحت محمد القريشي ،مرجع سابق ،ص 65.

أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.كما أن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان وعليه استنتاج الاقتصاديون الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا[1].

❖ **سياسة التجارة الحرة ضعيفة:**يشير بعض الى ضعف التحليل الاقتصادي في تأيد أطروحة التجارة الحرة ،وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة للآن المؤسسات أخذت تنمو و تتحول للاحتكار ،وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا،فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد[2].

❖ **إهمال النظرية للقطاع العام:**يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدارة أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل تراكم الرأسمالي ،و خاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيين مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في هذه الدول[3].

❖ **عدم صحة قانون Say لأسواق:**باستثناءMalthus ،فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا ان قانون Say للأسواق هو الوحيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة ،حيث يكون العرض و الطلب دائما متساويين ،لأن " **كينز**" اتبث ان قانون Say قد لا يكون صحيحا،حيث يمكن أن يحدث اختلال في التوازن بين العرض و الطلب في السوق[4].

❖ **الأجور ليست مرنه** : تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي و هو أن الأجور مرنة تماما ،إلا أنه في الواقع من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين ،لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال مما يتسبب في النزاعات الصناعية ،مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو[5].

❖ **مفاهيم خاطئة حول الأجور و الأرباح:**أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية،بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية و دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح[6] ،كما أن الاقتصاديات الناضجة و المتطورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود[7].

-ومنه نستخلص أن النظرية الكلاسيكية تشمل العديد من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي و مشاكل التنمية و لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود و حول اعتماد سياسة الحرية"دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة و خاصة في الدول النامية.

[1] مدحت محمد القريشي ،مرجع سابق،ص 65.
[2] مدحت محمد القريشي ،مرجع سابق،ص 65.
[3] مدحت محمد القريشي ،مرجع سابق،ص 65.
[4] T.R.jain ; V.K.Ohri ; « Développement Economics » ; V.K. publication ; New Delhi ; 2009-2010. P 91.
[5] T.R .Jain ; Anil Malhotra ; V.K publication ; New Delhi ; 2009-2010 ; p 103.
[6] مدحت محمد القريشي ،مرجع سابق،ص 66.
[7] T.R .Jain ; Anil Malhotra ; op. Cit ; p 103.

المطلب الثاني:النظرية الكلاسيكية الجديدة.

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون " Say " لتحليل النمو الاقتصادي ، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال " Jevons " و " Menger "و " Walras "و Alfred " " Marshallاهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان ، اعتمادا على الادخار ، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل ، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال ، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار :

- ❖ يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج K/Y، أو بالمعدل المنخفض(الأدنى)لإنتاجية رأس المالV/K بفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- ❖ معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- ❖ هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين V/K و K/Y بسبب تفضيلات الادخار(دالة الاستهلاك)والتكنولوجيا(دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.
- ❖ ثم ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (A. Marshall, J.Clarck, K.Wicksell)أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل ، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية) ، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- ❖ يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع ، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني ، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

❖ النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا ، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

الفرع الأول :نظريه Schumpeter .

يعتبر " Schumpeter " من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي ، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر ، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري ، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو ، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية ، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[1].

تتضمن نظرية النمو حسب " Schumpeter " ثلاثة عناصر وهي ؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي ، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار فيموّل عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار ، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين ، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل ، بسبب التغيرات الديناميكية الناتج عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات ، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم ، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه ، و أما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

انتقدت نظرية النمو ل " Schumpeter "لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات ، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده ، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير ، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات ، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية ، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها ، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم

[1] صلاح الدين نامق ،"قادة الفكر الاقتصادي"،دار المعارف القاهرة،1986،ص 52.

نظريته في النمو ، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات .[1]

الفرع الثاني :النموذج الكينزي للنمو.

في الوقت الذي أقر فيه " Schumpeter " أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي ، (حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج ، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون ، حيث يبدأ فيها

المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى)جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة ، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته ، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل ، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي ، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ، وأن الادخار هو دالة للدخل ، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية ، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي ، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني ، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي ، ولهذا وضع " Keynes " التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

-يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية ، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة ، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع ، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية لهذا فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية ، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية ، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد

[1] مدحت الفريشي ،مرجع سابق،ص 71-73.

المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة و أرباح ، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم ، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

-غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي ، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق ، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية(الواردات) وليس على السلع المحلية ، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب ، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق ، إن هذه التسريبات(الادخار -الواردات- الضرائب)يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق ، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية ، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا ، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال . وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب ا ولحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج ، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع ، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة ، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تفعيل الموارد العاطلة.

-وأخيرا ، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة ، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل ، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية ، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه Keynes " "في نموذجه مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

الفرع الثالث :**نموذج" Harrod-Domar "**

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد) ، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو ، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو

الاقتصادي .ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من " Roy Harrod " و " Evesy Domar "ا والتي عرفت فيما بعد بنموذج" Harrod-Domar " ، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن ، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر ، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية ا ولمتمثل حسبهما في أزمة البطالة ، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل ، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني(Y) ، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V) فإذا كان K هو رأس المال و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة(s)من الدخل الكلي ، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق(I = S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots (1.3)$$

$$V=\frac{K}{Y}=\frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots (2,3).$$

$$S=sY \dots\dots\dots\dots\dots (3,3).$$

$$I=\Delta K \dots\dots\dots\dots\dots (4,3).$$

$$I=\Delta K = V\Delta Y = sY=S \dots\dots (5,3).$$

و باستخدام خواص التناسب في الرياضيات و الرجوع الى العلاقة(3 .1) نستنتج العلاقات التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{V} \dots\dots\dots\dots\dots (6.3).$$

$$g=\frac{s}{V} \dots\dots\dots\dots\dots (7,3)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) و(معامل رأس المال/الناتج)(v)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار ، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير ويرتبط سلبا (بمعامل رأس المال/الناتج)، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي[1](GNP).

[1]ميشل توادرو ،مرجع سابق ، ص 126-127.

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة ، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها[1]:

- ❖ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- ❖ كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- ❖ أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي ، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية ، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

-من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات ، الأمر الذي يجعل النموذج غير

قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال ، وهو عكس

ما يتطلبه النموذج ، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي ، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية ، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام و اللاتوازن ، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل ، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد ، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات ، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني ، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج(V) في الدول الأقل تقدما يساوي 3% ، وكان معدل الادخار الكلي هو

6%، و وفقا للعلاقة (7.3) فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2% ، أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى 15% من خلال زيادة الضرائب أو المساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام ، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى5% .

من جهة أخرى لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نموا، بل هي

تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد .فالدولة التي تريد نموا عند مستوى 7% وهي لا تستطيع تحقيق سوى 15% من الادخار الوطني(بافتراض أن) V=3 فلا بد لها أن تسد هذه الفجوة الادخارية حتى تصل إلى 21% بما قيمته 6% من خلال المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي ، وعليه يصبح قيد

[1] مدحت القريشي ،مرجع سابق،ص 76-77.

رأس المال أداة منطقية مناسبة تبرر زيادة التحويلات الهائلة لرأس المال و المساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، وهو ما تم فعلا عند تطبيق خطة" مارشال "في أوروبا ، وربما ينطبق الوضع مع حالة الدول المتخلفة اليوم.

إن الاعتماد على الادخار والاستثمار وتحديد رأس المال يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو، ولكنه غير كاف ، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها. فمثلا توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية و السلعية ، توفر تسهيلات النقل المتطورة ، القوة العاملة المدربة ، الدافع نحو النجاح...إلخ ، وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات

مرتفعة من الناتج وبشكل فعال.[1]

الفرع الرابع :نموذج : " Solow Sawan".

يعتبر نموذج "سولو" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو ، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج "هارود–دومار" عن طريق إدخال عنصر العمل و متغير مستقل ثالث،و هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي و تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج(y) و رأس المال(K) و العمل(L) و المرودية العمل(A) ،حيث الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المتكررة ،وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج بالشكل التالي:[2]

$$Y(t)=F(K(t)),A(t)L(t)\ldots\ldots\ldots$$

حيث:t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ،وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل و التي تزداد عبر الزمن عن طريق التقدم التقني،و الذي يتم بزيادة حجم المعرفة،أما الجداء التالي (AL) يسمى بالعمل الفعلي ،و يقال على التقدم التقني(A) الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي ،حيث أن الطريقة التي تؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج ثابتة ،وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية [3].

[1] ميشل توادرو ،مرجع سابق،ص 130 .

[2] عز الدين المخلوفي ،دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،سنة 2006،ص 12.

[3] كويدري كريمة،الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،2010-2011 ،ص 46.

ومن الفرضيات الأساسية لنموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الإنتاج العمل و رأس المال لديهم وفرات حجم ثابتة،وهذا يعني إذا ضعفنا كميات عناصر الإنتاج ،فإنه يفترض أن تتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية بالإضافة إلى ذلك فإنه يفرض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستقلة بصفة كاملة.

و كذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر ،و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية.

$$\lim_{K\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty \ldots..$$

$$\lim_{K\to \infty}(F_K) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = 0 \ldots..$$

و يفترض نموذج "**سولو**" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار بحيث إذا رمزنا ب(S)نسبة الادخار فإن زيادة رأس المال تكتب ب$Sy(t) = \frac{dK(t)}{dK}$ و أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته(n) ،بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في توازن في المدى الطويل،و عليه فإن المتغيرة(L) تمثل كل من العرض و الطلب،و يمكن كتابتها $nL(t) = \frac{dL(t)}{dt}$ و إذا قمنا بالتعبير عن الزيادةA(t) في بزيادة أسية e^{nt} فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب

$$\frac{dK(t)}{dK} = SF\,(K(t)) - (n+\lambda)\,K(t) \ldots\ldots..$$

حيث أن النمو النظامي يعرف بقيمة K^0 من K حيث:

$$SF\,(K^0) = K^0\,(n+\lambda)$$

حيث تمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تسمى بمعدل ثابت

$$\frac{DK(t)}{dt} = 0^1$$

الفرع الخامس :نموذج" Mead "

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي ، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون

[1] صوايلي صدر الدين،نمو التجارة الدولية في الدول النامية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،سنة 2006،ص 40-45.

الصافي لرأس المال (K)، القدر المتاح من قوة العمل(L)، ا ولأرض والموارد الأخرى(N) ، والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي ، وهو يأخذ الشكل التالي[1] :

$$Y=F(K, L, N, T)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.5).$$

فإذا كانت N ثابتة فأن:

$$\Delta Y = \theta\Delta K+\omega\Delta L+\Delta\grave{Y}\ldots\ldots..(2.5).$$

حيث (Δ)هي التغير الطفيف ،بينما (θوω)هي الناتج الحدي لراس المال و العمل على التوالي،واما($\acute{Y}$) فهي مستوى الانتاج اذا تغير المستوى التكنولوجي،و بقسمة المعادلة(2. 5) على (Y) ينتج:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{\theta\Delta K}{Y}+\frac{\omega\Delta L}{Y}+\frac{\Delta\acute{Y}}{Y}$$

$$\Longrightarrow \quad \frac{\Delta Y}{Y}=\left(\frac{\theta K}{Y}.\frac{\Delta K}{K}\right)+\left(\frac{\omega L}{Y}.\frac{\Delta L}{L}\right)+\frac{\Delta\acute{Y}}{Y}\ldots\ldots.(3.5)$$

حيث ان ($y=\frac{\Delta Y}{Y}$) هو معدل النمو النسبي للناتج،و ان ($k=\frac{\Delta K}{K}$) هو معدل النمو النسبي لراس المال،بينما ($l=\frac{\Delta L}{L}$) هو معدل النمو النسبي للعمل في حين ($\gamma=\frac{\Delta\acute{Y}}{Y}$)عن المعدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال سنة،وبتالي فان العلاقة (3,5) تصبح:

$$\Longrightarrow \quad y=\left(\frac{\theta K}{Y}\right)k+\left(\frac{\omega L}{Y}\right)l+\gamma\ldots\ldots\ldots(4.5)$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لراس المال هو ($U=\frac{\theta K}{Y}$) ،و الناتج الحدي النسبي للعمل هو ($Q=\frac{\omega L}{Y}$) ،فان العلاقة الاساسية لنموذج "Mead" تصبح:

$$Y=UK+Ql+\gamma\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5,5).$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون راس المال و انتاجيته،و كذا معدل نمو السكان و الانتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي،وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y-1 = Uk-(1-Q)\,l+\gamma\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(6,5).$$

[1] محمد مصطفى،سمير احمد،"النماذج الرياضية و التنمية الاقتصادية"،مكتبة الاشعاع،الاسكندرية مصر،1999،ص 193.

فإذا كانت ($k=\frac{\Delta}{K}=\frac{sy}{K}$) فان العلاقة (6.5) تصبح

$UK=\frac{sy}{K}.\frac{\theta K}{y}=\theta.s$ ⟹ $U=\frac{\theta K}{Y}$

$Y-1=\theta.s-(1-Q)\ l+\gamma.$ ⟹

فإذا كان عدد السكان و المستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة ، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$y=(\theta.s)+r$……..(8,5).

$y=(\theta.s)+\frac{s}{V}$…… (9,5).

يعتقد " J.E.Mead " بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية و التقنية ، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا ، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية ، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد ، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة ، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج(كميا)هي أساس عملية النمو ، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني ، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة ، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

لقد أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة إلى عدم عمومياتها ، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للأخرى ، خصوصا وأنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره متغيرا خارجي ، مما أدى إلى رفض وعدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين والمعاصرين مما حذى بهم إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث ، والذي يطلق عليه نماذج النمو الداخلي.

المطلب الثالث:نماذج نظرية النمو الداخلي .

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة ، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري ، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي

الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم ، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة .كما أن أي زيادة في GNP ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كاف طالما أنه كان مؤقتا ونتيجة

التغيرات التكنولوجية ، وبالتالي ما هو إلا توازن قصير الأجل ، يجب البحث في المصادر التي تحوله إلى توازن طويل الأجل ، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الد ولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية ، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية ، وتسرّع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل ، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع ، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث و التطوير ، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج ، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية ، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة. [1]

وبالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج " Solow,1956 " قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو ، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره ، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابتg، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة" التقارب "بين الاقتصاديات العالمية ، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة ، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن ، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد .ولهذا تظهر أهمية التكنولوجية في اقتصاديات المعرفة(النمو الداخلي)من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام ، والتي تستخدم الأفكار والمعارف(وهي غير قابلة للمنافسة)لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

[1] خالد محمد السواعي،"التجارة و التنمية"،دار المناهج،عمان ،الطبعة الأولى 2006،ص 45.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات . فمثلا ركز " P.Romer " على أهمية البحث والتطوير ، بينما ركز " Lucas " على رأس المال البشري في بناء نموذجه ، في حين ركز " Barro " على البط نَ التحتية والنفقات الحكومية ، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : نموذج Robelo

إن الإفتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج ،لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم،و الذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل الإنتاج ،و لهذا قام "**ريبيلو**" 1991 باستعمال دالة"Cobb-Douglas" :

$$y = c + \dot{K} + \partial K = A.(\upsilon K)^{\alpha}.(\mu H)^{1-\alpha}$$

$$H + \partial H = B.[(1-\upsilon).K]^{\eta}.[(1-\mu).H]^{1-\eta}.$$

حيث:

Y: تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية و الرأسمال المادي.

و $A.B > 0$:هما عاملان تكنولوجيان و كل من α،η *يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع ،و هي محصورة بين 0 و 1 ،و كل من* υ ، μ يمثلان نسبة رأس المال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع،و بإفتراض أن $\alpha > \eta$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفرات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل

الداخلية في الإنتاج Hو K ، و بنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد ، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي ، و في الحالة النظامية كل من μوυ *ثابتة و* Yو Hو Kو C *تنمو بنفس المعدل* * *باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي،نتحصل على معادلة النمو للاستهلاك:*

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right).\left[A\alpha\left(\frac{\upsilon K}{\mu H}\right)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho.\right]$$

في هذا النموذج الحد.

إن المردودية رأس المال البشري و رأس المال المادي هي نفسها في القطاعيين،و هذه الشروط تؤدي إلى العلاقة بين μوυ :

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right).\left(\frac{\upsilon}{1-\upsilon}\right)=\left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right).\left(\frac{\mu}{1-\mu}\right)$$

و عليه فإن الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الانية لكل من نسبة kوHالمخصصة للإنتاج.[1]

الفرع الثاني :نموذج"Lucas " :

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي ، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1\text{-}\mu)\text{h}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1,2).$$

حيث ان μ هي الزمن المسخر للعمل،وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المرخص للحصول على المعارف،وأما β فهي مقدار الفعالية،ومنه:

$$\frac{\dot{h}}{h}=\beta\ (1-\mu)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2,2).$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة **"Cobb-Douglas "** و هي:

$$(\text{Y}=K^{\beta}hL^{1-\beta}).$$

و بما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان ، فإن هذا النموذج يشبه نموذج" Solow " ، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه ، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد$(1-\mu)$ ، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري ، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها ، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم(تفضيل تراكم رأس المال البشري)سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

الفرع الثالث :نموذج رومر "Paul Romer " .

تمكن "**رومر**"من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ،و هذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعليم عن طريق التمرن،بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ،وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ،بالإضافة إلى ذلك فإن

[1] صوايلي نصر الدين،مرجع سابق،ص 51-52.

الفرضية الثانية متمثلة قي أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد ،و عليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة (I) بالمؤشر (AI) ،هذا يعني أن التغير $(\frac{dAi}{dt})$ ليمثل التعليم الكلي للاقتصاد و الذي بدوره يتناسب مع التغير في (K_i) من المخزون رأس المال و منه دالة الإنتاج تكون:

$$y_i=\mathrm{f}\,(k_i, kL_i)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة ،بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحديي لرأس المال او العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

و إذا كان كل من $k_iوL_i$ ثابتة ،كل مؤسسة معرضة إلى المردودية متناقصة ل k_i كما هو ملاحظ في نموذج "سولو" بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل i ،فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في k_iو k وبتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المرودية الاجتماعية لرأس المال ،و بتحديد دالة الإنتاج بدالة "**كوب دو غلاص**":

$$y_i=(kL_i)^{1-\alpha}.\mathrm{A}.(k_i)^{a}$$

حيث:

$$\mathbf{1}< a <\mathbf{0}$$

وبوضع:

$$k_i=\frac{K_i}{L_i}\ ,y_{\mathrm{i}}=\frac{\mathrm{Y_i}}{\mathrm{L_i}}$$

ثم يوضع فيما بعد:

$$\mathrm{K}=\mathrm{Y}=y_{\mathrm{i}},\ k_i$$

الناتج المتوسط هو:

$$\frac{\mathrm{y}}{\mathrm{k}}=F(L)=A.a.L^{1-a}$$

التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي ميول نحو تناقص المردودية ، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون:

$$\mathbf{1}< a <\mathbf{0}$$

يأخذ قيد الميزانية للعائلة كتالي[1]:

$$\frac{dx}{dt}=X+W+IX-C-\Pi X$$

حيث:

W تمثل الاجر، x تمثل الأصول للفرد، r مرد ودية الأصل ، و عليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلوتني يعطى بالعلاقة التالية:

$$r=p-[u''(c).c/u'(c)].\ (c°/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير الزمنية :

$$U(c)=[c\ (1-\theta)]/\ (1-\theta)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب $\frac{1}{\theta}$ و بالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$c°/c=\ (1-\theta)\ (r-p)$$

و بتعويض r المتمثل في$(Aa{L^{1-a}}\ -\partial)$ نحصل على معدل نمو الاقتصادي في مركز:

$$gc=(1-\theta)(AaL^{1}-a-p-\partial\quad)$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط و نحصل على معدل نمو محدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$gc=(1/\theta)(AaL^{1}-a-p-\partial$$

و مع العلم أن $a<1$ فهذا يعني $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $(1-a)$عن طريق ضريبة جزافية إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته a من تكلفة المر دودية الحاصلة لرأس المال تساوي المرد ودية الاجتماعية.[2]

[1] صوايلي صدر الدين،مرجع سابق،ص 51-52.
[2] اشواق بن قدور،تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي،ص 97.

الفرع الرابع :نموذج بارو "Barro":

من الناحية النظرية تم التطرق إلى النفقات العامة الإنتاجية لأول مرة من قبل "بارو" 1990 من خلال إعطاء دور مهم و نشط للدولة في إحداث النمو الاقتصادي،و اعتبر أن النفقات العامة يمكن أن تسلك اتجاهين الأول لفائدة المستهلكين و الثاني في وظيفة الإنتاج،و اكد من خلال ذلك أن النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي،و أن النفقات العامة هي مكملة للإنتاج الخاص و لها طابع انتاجي حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص الامر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

كما أن الأبحاث المنجزة حول تقدير أثار الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصاد الكلي تعتمد على تقدير معادلة ذات الشكل المبسط للناتج الداخلي الخام الحقيقي PIB ،و الذي يلزم تغيير الانتقالي في الانفاق العام و الذي بدوره يعطي أثر إنتاجي جد مرتفع من التغيير الحاصل في الإنفاق العام ، "Barro" قدر مجموع المعادلات و التي تأخذ الشكل التالي:

$$\log(Y_t)=\beta_{2(G^*/Y)_t}+\beta_0+\beta_{1.\frac{(G-G_0)}{Y}}$$

من خلال هذه المعادلة فإن:

$\frac{(G-G_0)}{Y}$ تمثل المكون الانتقالي للنفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB ،أما G^*/Y تمثل المكون العادي و الدئم للنفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB ،"Barro "قام بتقدير على أساس المعادلات خاصة بالأنفاق العام ،و قام ببناء مكونات المؤقتة و العادية أو دائمة ، وبصفة ادق فإن "Barro" قام أولا بالتميز بين الإنفاق العام الانتقالي و العادي المخصص للدفاع،و أوضح أن الانفاق المخصص في فترات الحروب له خاصية مؤقتة ووقتية،أما الانفاق المخصص في فترات خارج الحروب له خاصية الانفاق العادي و ثانيا قام بدراسة الانفاق غير مرتبط بالإنفاق على الدفاع هذه النفقات لها خاصية العادية او الدائمة و بتالي قيمة β_{0+} في المعادلة الأولى تمثل القيمة المهملة يمكن أن تكون متعلقة بالسياسة النقدية.[1]

[1] بن عزة محمد،دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 2014-2015 ، ص 152-153.

المبحث الثالث:أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

يتحدد تأثير الإنفاق العام في حجم النشاط الاقتصادي بصفة عامة و النمو الاقتصادي بصفة خاصة حسب الوضعية الاقتصادية القائمة في كل بلد،حيث يختلف تأثيره في الأنظمة الليبرالية مقارنة بالأنظمة التدخلية ،لكن يبقى السؤال الأهم الذي يطرح هل فعلا الإنفاق العام يؤثر في النمو الاقتصادي المعبر عنه ب PIB أم العكس؟و كيف يؤثر أحداهما في الأخر إيجابيا أم سلبيا؟هذا التساؤل جذب اهتمام معظم الاقتصاديين في السنوات الأخيرة ،حيث حاولوا دراسة و تفسير العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي،غير أن هذه السنوات تباينت في مضمونها حيث يؤكد "**كينز**" على التأثير الإيجابي للإنفاق على الناتج الداخلي الإجمالي في المدى القصير انطلاقا من مضاعف الانفاق الحكومي،إذ اعتبره كمتغير خارجي للسياسة الاقتصادية تستطيع من خلاله الدولة التأثير إيجابيا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لبلد معين و تحقيق مختلف الأهداف الكلية ، على رأسها النمو الاقتصادي كما أكد "**كينز** "على فعالية السياسة الإنفاقية في معالجة الإختلالات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية كالكساد مثلا من خلال حقن الاقتصاد الوطني و بالإنفاق العام و بتالي تحفيز الطلب الكلي و معالجة هذه الظاهرة على هذا الأساس يعتبر الإنفاق العام حسبه متغير خارجي أو سببا في زيادة معدلات الناتج الإجمالي PIB أي اتجاه السببية يكون من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي ،إلا أن سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة تجعل الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير يتحول إلى نوع من الضغوط التضخمية المصحوبة بارتفاع عام في الأسعار في المدى المتوسط و البعيد نتيجة ارتفاع حجم الطلب الكلي. و في ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق عن الإيرادات و أيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية ،كل هذه الإجراءات ستؤدي إلى رفع معدلات الفائدة ،مما سيسفر عن انخفاض في طلب القطاع الخاص و بتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي .[1]

أما "RAM " فقد أكد من خلال دراسة أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعيين العام و الخاص،كما أستنتج " Ashaur "سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني إضافة الى دراسة Alexion التي أجراها سنة 2009 على 7 دول من أوربا الشرقية خلال الفترة من 1995-2005 و بينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

[1] ماصمي أسماء،مرجع سابق ،،ص 135-136.

لحد الآن لا زلنا نؤكد على أن الإنفاق العام يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ،غير أنه من خلال استقراء الواقع الاقتصادي تبرز لنا رؤى أخرى مثل Knob سنة 1990 قام بدراسة الاقتصاد الأمريكي من 1970 الى 1995 توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الانفاق العام له اثر عكسي على النمو الاقتصادي،متوافقا في ذلك مع دراستي Henrikson سنة 1999 و Folster سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بأمريكا خلال سنة 1970-1995،كما أشار Guessa أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على نمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي.[1]

المطلب الأول:مصادر تمويل الإنفاق العام.

إن علاقة ارتفاع حجم الإنفاق العام بمستوى الإنتاج يتوقف على مصدر تمويل هذا الارتفاع في الإنفاق العام و الذي يتكون من موارد أفراد المجتمع عن طريق إما الضرائب و الرسوم أو القروض و الإصدار النقدي.

الفرع الأول:تعريف الضرائب.

و التي تسمى كذلك بالإيرادات العادية حيث أن الضرائب هي عبارة عن مبالغ مالية يدفعها الأفراد حبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منهم في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفعهم للضريبة و هي تدفع لتحقيق أهداف مالية ،اقتصادية و اجتماعية.

الفرع الثاني:تعريف الرسوم.

و هي عبارة عن مبالغ نقدية يدفعها الافراد دبرا إلى الدولة أو مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.

الفرع الثالث : تعريف القروض.

تعتبر القروض من مصادر الإيرادات العامة للدولة التي لا تتصف بالدورية و الانتظام و تلجأ إليه الدولة عادة عندما تكون قد استنفدت كافة إيراداتها العادية حيث يمكن أن تلجأ إليه الدولة في حالتين أساسيتين هما:

- عند وصول الضرائب إلى مستوى الأمثل بمعنى أن الندرة التكلفية الوطنية أو ما يعرف بالطاقة الضريبية قد استنفدت فلا تستطيع الدولة فرض المزيد من الضرائب و إلا ترتب عن ذلك آثار اقتصادية بالغة الخطورة تتمثل في تدهور النشاط الاقتصادي و المستوى المعيشي.

[1] زكاري محمد،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة أحمد بوقره بومرداس ، سنة 2013-2014،ص 79-80.

- عند وصول الضرائب إلى مستوى أمثل قبل استنفاد المقدرة التكلفية الوطنية و لكن فرض المزيد من الضرائب يتبعه ردة فعل شديدة و استياء عام من جانب المكلفين و هذه القروض هي عبارة عن مبالغ مالية تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها و بدفع الفوائد على القروض وفقا لشروطه.

الفرع الرابع:تعريف الإصدار النقدي.

هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع النقود القانونية بحوزة الاقتصاد و يتجسد ذلك في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكونت ووضعها في التداول،إلا أن البنك المركزي لا يقوم بعملية الإصدار من الفراغ و لكن يقوم بذلك تبعا لحصوله على إحدى الأصول التالية:الذهب ،العملات الأجنبية،سندات الخزينة و السندات التجارية .وتسمى هذه الأصول بغطاء الإصدار النقدي أو مقابل الكتلة النقدية.

الفرع الخامس:الضرائب و الرسوم كمصدريين لتمويل الإنفاق العام.

و تسمى هذه الموارد بالإيرادات العادية و التي تكون في حوزة الأفراد إما معدة للاستهلاك "انفاق الاستهلاكي " أو الاستثمار على شكل مدخرات ،و بتالي هذا النوع من الإنفاق إذا استخدمته الدولة في مجال الاستهلاك فإنه لن يؤثرا كثيرا على مستوى الدخل القومي كونه لا يسهم في خلق وسائل دفع جديدة و إنما يقتصر على تحويل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد إلى آخرين،فمثلا إذا مول الانفاق العام عن طريق الضرائب الغير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية فهذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار و خفض القوة الشرائية للطبقات ذات الدخل المنخفض و هذا يعني انخفاض إنفاقها الاستهلاكي الذي يسهم في تخفيض الانفاق الكلي ومن تم خفض الدخل الفردي.

و أما إذا استخدمته الدولة في مجال استثماري فهذا ما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي و بتالي يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد و من ثم يكون للإنفاق العام آثر إيجابي على مستوى الناتج القومي،و هذا لا يكون بالطبع إلا إذا استخدمت تلك الموارد بكفاءة جيدة.

الفرع السادس:القروض و الإصدار النقدي كمصدرين لتمويل الإنفاق العام.

في هذه الحالة الحكومة تمول الإنفاق العام من الإيرادات غير العادية "مثل القروض و الإصدار النقدي " و الذي يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق الكلي و رفع مستوى الطلب الكلي و من ثم زيادة في الإنتاج القومي،و ذلك في حالة التشغيل الغير الكامل في الاقتصاد بحيث يسهم الإنفاق العام إلى رفع الأسعار و إحداث تضخم.[1]

[1] محمود حسين الوادي ، "مبادئ المالية العامة" ، مرجع سابق ، ص 93.

المطلب الثاني:أثر الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB.

سبق و ذكرنا أن الإنفاق العام يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مضاعف الإنفاق العام الذي يعكس مقدار زيادة الدخل عند زيادة الإنفاق بمقدار معين،لكن هل هذا يعني أن زيادة الإنفاق العام ستؤثر دائما إيجابيا على ناتج المحلي الإجمالي؟هذا ما يستوجب دراسة فعالية السياسة الإنفاقية في نماذج الاقتصاد الكلي"نموذج ISLM" و "نموذج منديل فليمنغ "

الفرع الأول:فعالية السياسة الإنفاقية في نموذج ISLM.

يرجع بناء نموذج ISLM إلى الاقتصادي البريطاني " **هيكس** " سنة 1937 و الذي عرض فيه أفكار "**كينز**" التي جاء بها في كتابه "النظريات العامة في استخدام النقود و الفعالية " [1]. ويقوم على جملة من المبادئ هي [2]:

- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار.
- ✓ الإنفاق العام و الضرائب يعتبران متغيران خارجيان.
- ✓ اقتصاد مغلق،عدم وجود حركة السلع و الخدمات أو رؤوس الأموال.
- ✓ الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.
- ✓ الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.
- ✓ عرض النقود القانونية بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.

أولا:حالة الكساد الاقتصادي.

أين يكون التوازن المحصل عليه عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاملة وتتميز هذه الحالة بالمرونة العالية في الجهاز الإنتاجي،من هنا تستطيع الحكومة زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يساهم في زيادة الطلب الكلي و الحد من مشكل البطالة،لكن في ظل الاقتصاديات المتخلفة التي تتميز بجمود في حركة الإنتاج ،نقض في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ،فلا بد أن يوجه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة و العامة ،هذا حتى يتمكن الإنفاق العام من توسيع الطاقة الإنتاجية و القيام بالوظيفة كما يجب [3]ويمكن توضيح أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج بالشكل التالي:

[1] Ulrich Kohli : Analyse macroéconomique, édition de borck, Belgique, 1999, p230.
[2] François Gauthei : Annalyse macroéconomique, les presse de l'université lavale, Canada, 1999, pp97-101.
[3] وليد عايب عبد الحميد،مرجع سابق،ص 131.

الشكل رقم(1,2):أثر التوسيع في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني في نموذج IS-.LM.

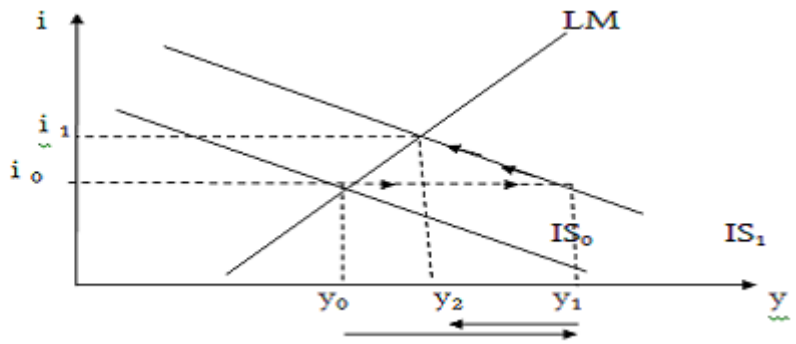

source :J.O.Hairault ;op cit ;p :64.

عند زيادة الإنفاق العام $G^{\nearrow}$ ← ينتقل المنحنى المعبر عن توان سوق السلع و الخدمات من IS_0إلى IS_1 و بالتالي يرتفع الدخل من $Y_0^{\nearrow}$ ← Y_1 عند نفس معدل الفائدة i_0.

إن ارتفاع الدخل من $Y_0^{\nearrow}$ ← Y_1 يؤدي إلى اختلال سوق النقد (الطلب على النقد من أجل المعاملات يرتفع على اعتباره يتناسب طرديا مع الدخل) $L_1^{\nearrow}$ من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد يجب أن ينخفض الطلب على النقد من أجل المضاربة $L_{2\searrow}$ ما يؤدي إلى $i^{\nearrow}$ (لأن العلاقة بين L_2 و معدل الفائدة عكسية) ←هذا ما ينتج عنه انخفاض في الاستثمار الخاص I ←و بتالي انخفاض مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 (أثر المزاحمة)سنعود إلى هذا المفهوم في العنصر اللاحق ← فالحصول على توازن جديد عند الدخل Y_2.

إذا افترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها بتمويل عن طري الضرائب $\Delta T = \Delta G$

فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:[1]

$$\frac{\Delta i}{\Delta G}|\Delta G = \Delta T = \frac{1-b}{\alpha_1 + \frac{(1-b)\ell_2}{\ell_1}} \quad ; \frac{\Delta y}{\Delta G}|\Delta G = \Delta T = \frac{1-b}{(1-b) + \frac{\alpha_1 \ell_1}{\ell_2}}$$

أما إذا قامت الدولة بتمويل نفقاتها عن طريق الاقتراض $\Delta G = \frac{\Delta B^g}{p}$ فإن تأثير الانفاق العام على معدل الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta i}{\Delta G}\Big|\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P} = \frac{1}{\alpha_1 + \frac{(1-b)\ell_2}{\ell_1}} ; \frac{\Delta y}{\Delta G}\Big|\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P} = \frac{1}{(1-b) + \frac{\alpha_1 \ell_1}{\ell_2}}$$

في حين لو تم تمويل النفقات العامة عن طريق التمويل (الإصدار النقدي) $\Delta G = \frac{\Delta M}{p}$ فإن تأثير ذلك على الدخل و معدل الفائدة سيكون معرف بالعلاقتين التاليتين:

[1] شيبي عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 39.

$$\frac{\Delta i}{\Delta G}\Big|\Delta G = \frac{\Delta M}{P} = \frac{1-\frac{(1-b)}{\ell_2}}{\alpha_1+\frac{(1-b)\ell_2}{\ell_1}} \quad ; \quad \frac{\Delta y}{\Delta G}\Big|\Delta G = \frac{\Delta M}{P} = \frac{1+\frac{\alpha_1}{\ell_2}}{(1-b)+\frac{\alpha_1\ell_1}{\ell_2}}$$

ثانيا:في حالة وجود تضخم في الاقتصاد.

هذه الوضعية تعكس مستوى من الدخل التوازني Y^* أكبر من ذلك الدخل الذي يضمن وضعية التشغيل الكامل ،هذا ما يؤدي إلى تزايد الطلب الكلي بدرجة كبيرة عن الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا و بتالي فإن فجوة okun الحاصلة في الإنتاج أو الدخل الوطني و المقدرة ب $Y_{Pe} - Y^*$ ما هي إلا عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار و بتالي تظهر فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني و تقاس بالعلاقة التالية :

الفجوة التضخمية = فجوة الإنتاج/المضاعف.

هنا تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية تتلخص إما في رفع مستويات الضرائب أو تخفيض مستوى الإنفاق العام أو المزج بين السياستين السابقتين،أي تخفيض الإنفاق و زيادة الضرائب ،لكن سنركز هنا على السياسة الثانية (تخفيض الانفاق و تأثير ذلك على منحنى IS-LM كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2,2) : أثر تخفيض الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM.

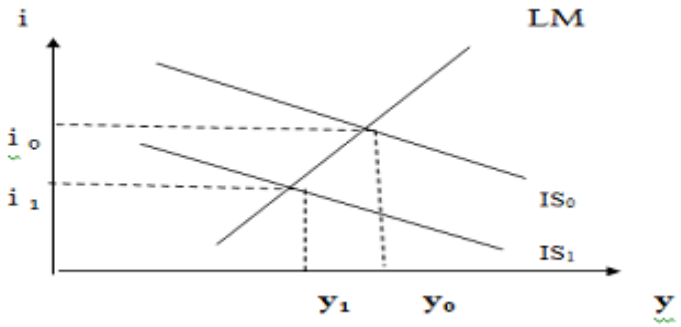

Source: J.O. Hainault; op cit: p: 65.

عند تخفيض مستوى الانفاق العام $G_{\searrow}$ ←يتجه IS_0 نحو يسار الى IS_1 ← مايساهم في انخفاض الدخل من Y_0 ← Y_1.

انخفاض الدخل يؤدي إلى اختلال سوق النقد $L_1 \searrow$ ←من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد يجب أن يرتفع الطلب على النقد من أجل المضاربة $L_2^{\nearrow}$ ما يؤدي ← الى انخفاض $i \searrow$ هذا ما ينتج ← ارتفاع في الاستثمار الخاص $I^{\nearrow}$

ثالثا:أثر المزاحمة.

تصطدم فعالية السياسة الإنفاقية في التأثير إيجابيا على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن ذلك التوسع في حجم الإنفاق الذي يسبب في بعض الأحيان انخفاض في استثمارات القطاع الخاص أو ما يعرف بأثر الازاحة.

يقصد بأثر الإزاحة "إبعاد و إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي " و الفكرة الأساسية التي تعطي تفسيرا لهذا التعريف تتمثل في ندرة الموارد ،إذ أن حدوث ارتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحويل الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.[1]

كما يفسر أثر المزاحمة على أنه يتمثل في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع في أسعار الفائدة ،الذي يرجع بدوره إلى زيادة في الانفاق العام[2]. بعبارة أخرى يمثل أثر المزاحمة ذلك الوضع الذي يصف أثر زيادة الانفاق العام في تخفيض كمية واحد أو أكثر من مكونات أخرى للإنفاق الخاص[3].

و المقصود من ذلك عندما ترفع الدولة من انفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على قدرة من الموارد المتاحة،مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة،و في حالى أخرى إذا عمدت الدولة الى تشجيع على الاكتتاب في الدين العام،ترفع سعر الفائدة،و يعتمد التزام الجمهور على الاستجابة لهذه المعادلات و عند زيادة الطلب الحكومي لهذه القروض سينخفض الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة[4].

الفرع الثاني:فعالية السياسة الإنفاقية في نموذج لاقتصاد مفتوح (منديل– فليمنغ) .

قام كل من الاقتصادي "روبرت منديل " و "ماركوس فليمنغ " بتطوير نموذج IS-LM الذي يعتبر نموذج خاص للاقتصاد المغلق بدمج الصادرات و الواردات في معادلة التوازن من خلال سوق السلع و الخدمات و أيضا بإدراج العلاقة التي تمثل توازن ميزان المدفوعات و بذلك يمكن تحليل صيرورة عمل اقتصاد صغير مفتوح على مدى القصير عن طريق نموذج منديل فليمنغ الذي يسعى لتحديد التوازن الداخلي و الخارجي من خلال ثلاث أسواق(سوق السلع و الخدمات ،سوق النقد،سوق الصرف الأجنبي و ميزان المدفوعات) غير أن هذا التوازن قد يستقر عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و كما هو الحال في الاقتصاد المغلق يمكن للدولة أن تتدخل هنا أيضا باتخاذ

[1] Leanne Ussher ;do budget deficits raise interest rates a survey of the empirical literature ;new school for social research ; working paper, $N^0$3; 1998, p:3.

[2] محمد السريتي،علي عبد الوهاب،مرجع سابق،ص 191.

[3] عامر يوسف العتوم ، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،الأردن،2011،ص 220.

[4] هاشم محمد العركوب ، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي و احتواء الدين العام للمدة 1990-2004 حالة دراسة لبعض البلدان العربية "المغرب،تونس ، الأردن " ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية /13-العدد/المجلد 5،الكويت،2009،ص 53.

سياسة إنفاقية توسعية من أجل الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي و امتصاص البطالة غير أن أثر هذه السياسة في الاقتصاد المفتوح يختلف عن أثرها في اقتصاد المغلق و هناك معياريين لتحديد فعالية سياسة الانفاق العام في اقتصاد مفتوح وهما نظام الصرف المتبع و حركة رأس المالي الدولي.

أولا:فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام الصرف الثابت.

يتحقق التوازن الخارجي عندما يتساوى ميزان الحساب الجاري و حساب رأس المال بإشارة مختلفة ومن خلال هذين الحسابيين يتحدد منحنى BP الذي يمثل النقاط المختلفة من الدخل و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات.

وتتم الملائمة في سعر الصرف الثابت عن طريق الكميات،حيث أن العجز الخارجي يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة و بما أن الدولة تتبع نظام الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل للمحافظة على قيمتها و منع انخفاضها من خلال شراء العملة الوطنية مما يقلص الكتلة النقدية الداخلية،حيث ينتقل منحنى LM إلى اليسار فينخفض الدخل ،تكبح الواردات و تزيد معدلات الفائدة الأمر الذي يحفز دخول رؤوس الأموال و يحسن وضعية ميزان المدفوعات.[1]

فيما يأتي سنوضح فعالية السياسة الإنفاقية في ظل نظام سعر الصرف الثابت ،إذ أن انتهاج سياسة انفاقية توسعية يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي و معدلات الفائدة داخليا و انخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية و زيادة رصيد حساب رأس المال خارجيا.

فإذا كان انخفاض رصيد الحساب الجاري أكبر من تحسن حساب رأس المال فإن السياسة الإنفاق العام أقل فعالية في الاقتصاد المفتوح مقارنى بالاقتصاد المغلق،حيث يتوقف أثر سياسة الإنفاق التوسعية على حساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة التي بدورها دالة في درجة الحرية انتقال رأس المال لذا نميز بين:

- **حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية** : تتميز هذه الحالة بأن منحنى BP أقل مرونة لسعر الفائدة بالمقارنة مع LM ،هذا ما يفسر الميل الكبير لمنحنى BP كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] وليد عايب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص : 93.

الشكل رقم (3,2): فعالية سياسية الإنفاق العام في حالى نظام الصرف الثابت و حركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.

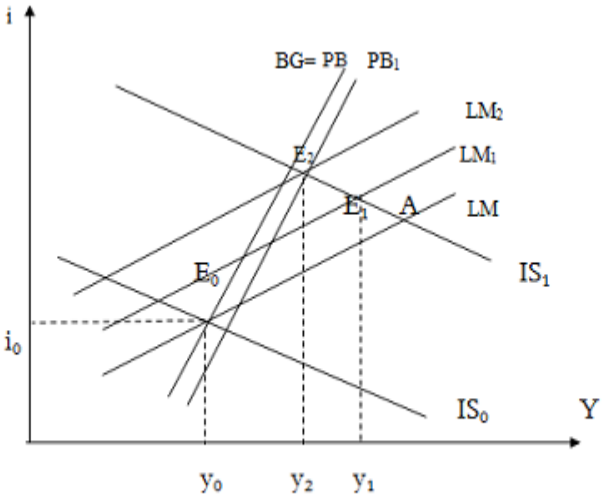

Source ; J.O.Hairault ; op cit ; p : 166.

يمثل Y_0 الدخل التوازني الداخلي والخارجي،لكن نفترضه دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل لذا تسعى الحكومة لزيادته من خلال اتباع سياسة انفاقية توسعية(ما يؤدي الى انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1 حيث يرتفع الدخل التوازني و معدل الفائدة إلى نقطة التوازن الداخلي A "توازن IS_1 مع LM فقط " التي تتعلق بالعجز في الميزان الكلي هذا ما يوحي بانخفاض في عرض العملة الوطنية.

من أجل تفادي هذا الانخفاض فإن البنك المركزي سيتدخل عن طريق شراء فائض العملة الوطنية و تخليه عن العملة الصعبة و بتالي انخفاض احتياطا ته من هذه الأخيرة التي سيقابلها انخفاض في عرض النقود الوطنية(انتقالLM إلى يسار LM_1) هذا ما يسفر عن ارتفاع معدل الفائدة الذي سيقوي من أثر الإزاحة و منه انتقال الوضعية A إلى النقطة E_1 التي تمثل التوازن في المدى القصير،لكن لحد الآن لازلنا نلاحظ عجزا في الميزان الكلي، هذا ما يستوجب زيادة التخفيض من عرض النقود الوطنية بالشكل الذي يعيد التوازن للميزان الكلي و هو ما يترجم بانتقال LM_1 إلى LM_2 أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة عند النقطة E_2.[1]

❖ **حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال**:يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

[1] J .O . Hairault ;op cit ;p : 167.

الشكل رقم(4,2) :فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت و حركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.

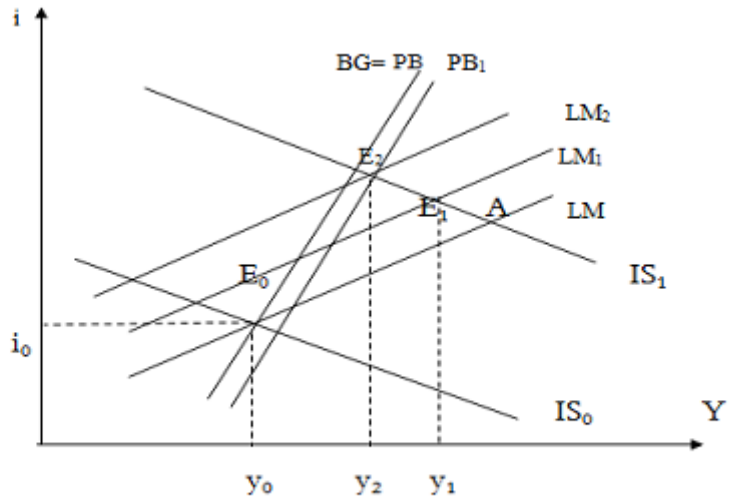

Source ; J.O.Hairault ; op cit ; p : 166.

إن زيادة الإنفاق العام تؤدي لانتقال IS_0 إلى IS_1 حيث يرتفع الدخل التوازني و معدل الفائدة إلى النقطة التوازن الداخلي A التي تتعلق هنا بفائض في الميزان الكلي هذا ما يوحي بارتفاع في الطلب على العملة الوطنية ، من أجل تفادي هذا الارتفاع فإن البنك المركزي سيتدخل عن طريق زيادة طلبه على العملة الصعبة و بتالي ارتفاع احتياطه من هذه الأخيرة التي سيقابلها بزيادة عرض النقود الوطنية انتقال (LM_0 يمين إلى LM_1 ،هذا ما يؤدي إلى الانتقال من الوضعية A إلى النقطة E_1 التي تمثل التوازن في المدى القصير ،لكن إلى غاية الآن لازلنا نشاهد فائض في الميزان الكلي،هذا ما يستوجب تعديلا في عرض النقد بالشكل الذي يعيد التوازن للميزان الكلي وهو ما يترجم بانتقال LM_1 إلى LM_2 أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة عند النقطة E_2.[1]

ثانيا:فعالية سياسة الانفاق العام في ظل نظام الصرف المرن.

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعني تحقق شروط التوازن الثلاث لكل من IS ,LM,BG في آن واحد و في ظل نظام الصرف المرن البنك المركزي لا يمكنه التدخل للحفاظ على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى وعليه فالموائمة في ظل هذا النظام من الصرف تتم آليا من خلال الأسعار حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية،هذا ما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية فتزيد الصادرات و تنخفض الواردات.[2]

❖ **حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس أموال الدولة** : يمكن توضيح هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

[1] J .O .Hairault; op cit ;p 166.

[2] وليد عايب ،مرجع سابق،ص 195-196.

نلاحظ من خلال الشكل أن التوسع في الإنفاق العام أدى إلى ارتفاع الدخل و معدلات الفائدة الناتجة عن لانتقال IS_0 إلى IS_1 بحيث ينتقل التوازن من E_0 الى A (التوازن الداخلي) ، بينما سيظهر عجز في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع الواردات نتيجة ارتفاع الدخل،هذا ما سيؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الوطنية في سوق الصرف و زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بما أن البنك المركزي ليس باستطاعته التدخل فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ومن انتقال BG إلى BG_1 الأمر الذي ينجر عنه ارتفاع الصادرات الوطنية ،هذا بدوره يؤدي لارتفاع الدخل (انتقال IS_1 الى IS_2) لنحصل في الأخير على النقطة E_1التي تضمن التوازن في الأسواق الثلاث.

❖ **حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية :** يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي

إن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى الانتقال من وضعية التوازن الأولي E_0 إلى وضعية A ،إذ ينجم عن ارتفاع معدلات الفائدة دخول قوي لرؤوس الأموال أي فائض في ميزان المدفوعات ،الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية ومنه ارتفاع قيمتها الخارجية و انخفاض سعر الصرف،هذا ما يدفع إلى انتقال منحنى BG إلى BG_1 ،لكن ارتفاع العملة الوطنية يصاحبه انخفاض في الصادرات الوطنية <الأثر المالي لسعر الصرف > و بتالي انخفاض الدخل (انتقال IS_1 الى IS_2) و تحقيق وضعية التوازن E_1.

و في الأخير يمكن تلخيص نتائج الحالات الأربع في الجدول التالي :

جدول رقم (1,2) :فعالية سياسة الإنفاق العام في نظام سعر الصرف الثابت و المرن حسب درجة حرية انتقال رؤوس الأموال.

نظام الصرف	حركة رؤوس الأموال	فعالية سياسة الانفاق العام	
نظام سعر الصرف الثابت	**حركة ضعيفة برؤوس الأموال**	**سياسة غير فعالة**	**مزاحمة كبيرة**
	حركة قوية لرؤوس الأموال	**سياسة فعالة**	**مزاحمة ضعيفة**
نظام سعر الصرف المرن	**حركة ضعيفة برؤوس الأموال**	**سياسة فعالة**	**مزاحمة ضعيفة**
	حركة قوية لرؤوس الأموال	**سياسة غير فعالة**	**مزاحمة كبيرة**

المصدر:وليد عايب ،مرجع سابق ،ص : 197.

خاتمة الفصل:

لقد كان و لا يزال النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية و مستويات المعيشة و التخفيف من الفقر و البطالة،و هناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي،أهمها كمية و نوعية الموارد البشرية و الطبيعية و تراكم رأس المال و معدل التقدم التقني...وغيرها.حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي،و بتالي فهو يعطي –نظرة عامة – حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط ولو بشكل نسبي ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

أما بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان و المكان و متطلبات تحقيق التنمية منها التحليل الكنزي و نظريات النمو الاقتصادية الحديثة فقد أكدت على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لما لها من أهمية و دور كبير في التأثير على عملية النمو الاقتصادي من خلال سياستها المالية في شكل إنفاق عام.

الفصل الثالث:

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات العمومية و النمو الاقتصادي،سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة (1970-2014)،فبعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (النفقات العامة و النمو الاقتصادي) سنحاول تطبيق نموذج الانحدار الذاتي "VAR" على معطيات الاقتصاد الجزائري باعتباره من النماذج الديناميكية الأكثر ملائمة في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة ،و اعتمادا على هذا قسمنا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول:تحليل تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني:عموميات عن التحليل القياسي.

المبحث الثالث:دراسة قياسية حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول:تحليل تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنتعرض في مبحثنا هذا إلى تحليل تطور كل من الإنفاق العام النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 كما سنجري تحليل وصفي لآثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 1970-2014.

من خلال مطلبنا هذا سنحاول تحليل التطور الإجمالي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 1970-2014، بعد ذلك سنميز بين تطور نفقات التسيير و التجهيز و توزيع كل منها حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2014 و في الأخير سنحلل العلاقة بين النفقات العامة و الجباية البترولية.

الفرع الأول:تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر.

عرف معدل اللإنفاق العام تصاعدا كبيرا نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية،الأمر الذي يمكن توضيحه في الشكل التالي.

الشكل رقم (1.3):تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة من 1970-2014.

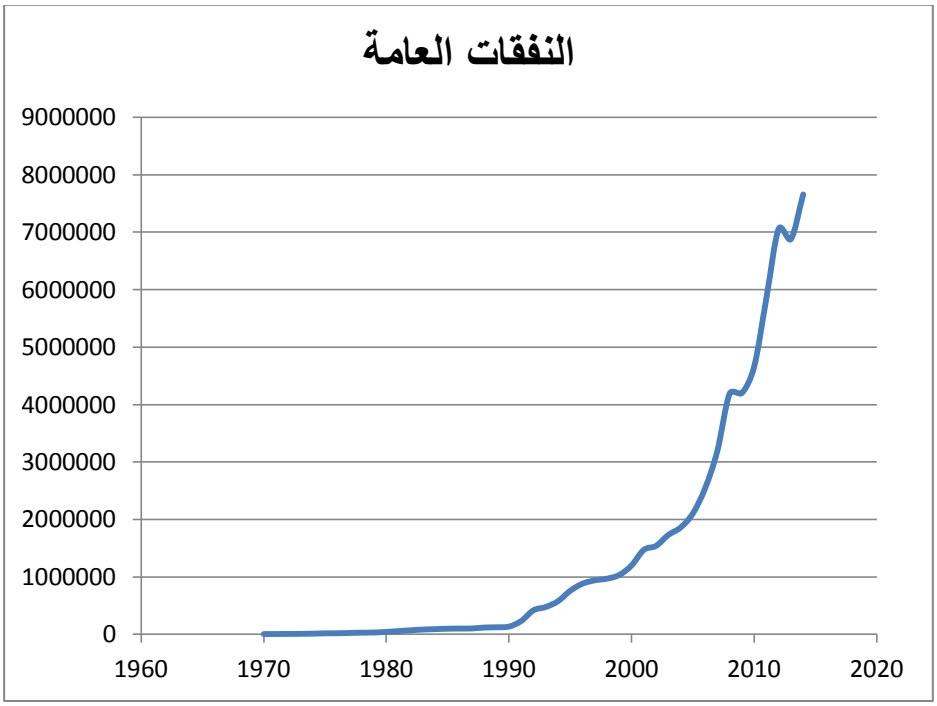

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق(01).

من خلال ملاحظة الشكل رقم ،يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الانفاق العام من سنة إلى أخرى خاصة مع التسعينات ، فبعدما حاولت الدولة إصلاح القطاع الصناعي و خلق التكامل بينه وبين القطاع الزراعي خلال المرحلة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 1985 سعت إلى إحداث إصلاحات هيكلية بين سنتي 1986 و 1998 غداة الصدمة النفطية سنة 1986 التي أبانت من هشاشة الاقتصاد الجزائري و تبعيته للمحروقات بنسبة قاربت 97 % ،فتغير دور الدولة خلال المرحلة من دور المنتج و الموزع إلى دور المراقب و المنظم لذلك شهد حجم النفقات العامة تطورا أكبر مما كان عليه من قبل.

في حين شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و 2014 نموا متسرعا لحجم الانفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات ، و الناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية و توقع تواصله في المدى المتوسط على أقل إضافة إى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة لاستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهته المادة في السنوات الأخيرة ،الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد المالية هامة مكنتها من إتباع سياسة انفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية ،من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها وهي "مخطط دعم الانعاش الاقتصادي " المطبق بين سنتي 2001 و 2004 و البرنامج "التكميلي لدعم النمو الممتد "بين 2005 و 2009 و برنامج "دعم النمو الاقتصادي " خلال مرحلة 2010 إلى 2014 ،كما تبنت الحكومة الجزائرية تطبيق مخطط خماسي من 2015-2019 الهدف منه بناء اقتصاد ناشئ يقوم على إعادة تصنيع البلاد و تنمية الزراعة المستدامة خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول وتبني الجزائر سياسة التقشف ، و العمل على تنويع من اقتصاد الجزائري بهدف تأمين موارد مالية أخرى خارج نطاق المحروقات.

سنتطرق بالتفصيل لهذه المراحل من فترة 1970 إلى غاية 2014.

❖ **الفترة 1970-1973** : شرعت الجزائر في هذه المرحلة في تنفيذ مخطط الرباعي الأول و خصص له حجم استثماري قدر ب 56.68 مليار دينار و سبب هذه الزيادة هو إقرار الدولة إنشاء صناعة جديدة تخص المحروقات و الفروع الكميائية بهدف تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الصناعة و دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و خاص[1].

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق،ص:210.

❖ **الفترة 1974- 1977** : خصص لهذا المخطط الرباعي الثاني ميزانية قدرها 110 مليار دينار كاستثمارات عمومية و هو ما يعادل 12 مرة حجم المخطط الأول و سعى هذا المخطط بالدرجة الأولى لتوسيع التنمية في كافة أنحاء التراب الوطني و رفع الناتج المحلي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40 % على الأقل.

من الملاحظ على مخططات التنموية السابقة تطور حجم الانفاق العمومي من سنة إلى أخرى خاصة بعد سنة 1974 هذا ما يؤكد تحقق أطروحة الأثر الرافع بشكل كبير في الجزائر التي تنص على عدم الرجعية في النفقات العامة إذا ما ارتفعت الى مستوى معين[1].

❖ **الفترة 1980–1984** :المخطط الخماسي الأول تميز بارتفاع الإعتمادات المالية المخصصة له ،كما تم فيه السعي لتدارك الإخفاقات السابقة في محاولة للإعادة التوازن و زيادة التكامل بين القطاعين الصناعي و الزراعي،حيث بلغت التكاليف الإجمالية 560.6 مليار دج وزعت بين برامج قديمة و أخرى جديدة .

❖ **الفترة 1985-1989** : مخطط الخماسي الثاني لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج على هيكل استثمارات مخطط خصص له مبلغ 828.38 مليار دج ،إلا أن المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له بسبب تأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول في سنة 1986 و الأزمة السياسية 1988[2] ،كل هذه الأسباب كانت سببا في الركود و تسجيل معدلات منخفضة في كل المجالات.

❖ **الفترة 1988-1998** : الفترة الانتقالية بعد النتائج الوخيمة للأزمة البترول سنة 1986 سعت الجزائر إلى تحويل نمط اقتصادها و التحول إلى اقتصاد السوق ، فانتهجت مجموعة من الإصلاحات لمواجهة الوضع السائد لكن هذه الإصلاحات فشلت لأن أثر الأزمة كان عميقا و هيكلي ، إضافة إلى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الإصلاحات و عندها لجأت الجزائر إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الصندوق و البنك الدوليين فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي ينص على جملة من الإجراءات و الشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثمارات و تحقيق وفرة مالية تمكنها من دفع أعباء الديون الخارجية[3]،أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي الذي يعبر عن التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغير جدري في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تحرير الواردات ،التحول نحو التصدير و القضاء على الملكية العامة.

[1] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق،ص:211.
[2] محمد شريف،مرجع سابق،ص : 147.
[3] مجلة التمويل و التنمية،دور صندوق النقد الدولي في التكيف،واشنطن،سبتمبر 1990 ، ص: 20-21.

❖ **الفترة 1999-2014**:فترة الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو.

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بهدف تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة ، إضافة إلى محاولة تخفيف تكلفة الإصلاحات المدعمة من صندوق النقد الدولي،و تتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ،و برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.[1]

أولا:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

خصص لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي مبلغ قدره 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية و الفلاحية ،إضافة إلى تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسة ،كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية[2] و جدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1.3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج).

	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية.	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**	**% 40.1**
التنمية المحلية والبشرية.	**71.8**	**70.2**	**53.1**	**6.5**	**204.2**	**% 38.3**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12.0**	**65.4**	**% 12.4**
دعم الإصلاحات	**30.0**	**15.0**	**-**	**-**	**45.0**	**% 8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.3**	**525.0**	**% 100**

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي:تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ، ص: 87.

[1] حاكمي بوحفص ،"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"،دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب و تونس،مجلة شمال إفريقيا ،العدد 07،2007،ص : 14.

[2] بيان اجتماع الوزراء الجزائري،المنعقد في 25-04-2001.

من الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال و الهياكل القاعدية قد خصص لها أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج،حيث استفاد ببرنامج قدره 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات ، ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج،هذا ما يدل على عزم الحكومة لتدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من أزمة 1986 و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين.

كما بلغت نسب المبالغ المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38.8% من إجمالي مبلغ المخصص للبرنامج و هذا مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الاطار المعيشي للمواطن.

أما قطاع الفلاحة فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص و هذا بسبب استفادة هذا القطاع سنة 2000 من "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقدر ب 45 مليار دج أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج،وجه أساسا لتمويل الإجراءات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف لألى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية و الخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي للبرنامج فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001 و 2002 و سنة 2003 بنسب قدرت 39.12% ،35.4% ، 21.73% على التوالي ،في حين سنة 2004 لم تحظى إلا ب 20.5 مليار دج أي ما يعادل نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج ،الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة ،بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد.

ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

لقد تم التسطير لإستراتجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع،التي من خلالها يتم البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع،مثل الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم إضافة إلى تجديد السكك الحديدية ،و إنشاء مليون وحدة سكنية و غيرها من المشاريع...،و تضمن هذا البرنامج محورين

المحور الأول : بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي أي ما يقارب 4200 مليار دينار جزائري و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج الغرض منه تدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية.

المحور الثاني : سعت الحكومة للتحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور و إدارة أحسن للدين العام و تخفيض التدريجي للإعلانات المقدمة من طرف الدولة.[1]

ثالثا : برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة 2010-2014.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضعته الحكومة لفترة 2010-2014 من النفقات ما يقدر ب 21.214 مليار دينار جزائري ،شمل هذا البرنامج على برنامج جاري إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دينار ،و برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دينار .

الفرع الثاني:تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 1970-2014:

ضمن هذه النقطة سيتم استعراض تطور حجم النفقات التسيير و التجهيز إضافة إلى تحليل تطور نسبتيهما من إجمالي النفقات العامة و ذلك خلال الفترة من 1970 إلى 2014.

أولا : تطور حجم نفقات التسيير و التجهيز.

لإظهار ذلك سيستعان بالشكل التالي:

الشكل رقم (2.3):تطور حجم نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة من 1970-2014.

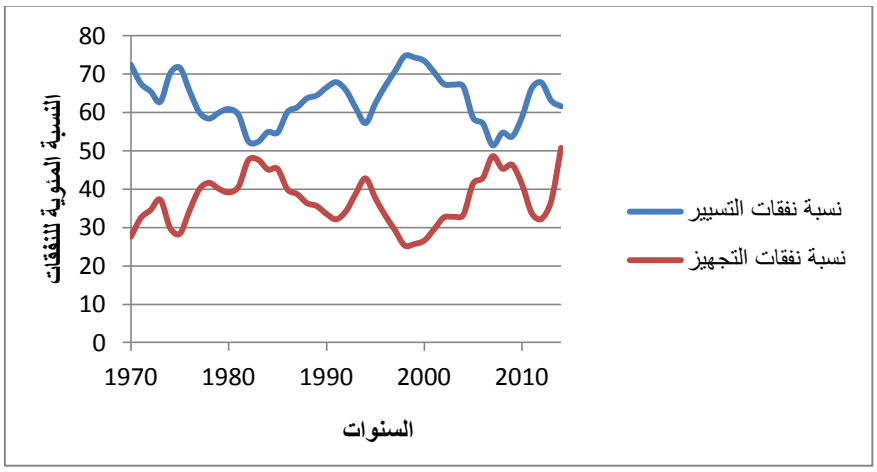

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على الملحق (1).

يتبين من خلال الشكل أن نهاية التسعينات كانت انطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير و التجهيز حيث كان حجم كليهما متواضعا و متقاربا نوعا ما قبل ذلك ، غير أنه ارتفع بوتيرة متوسطة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2005 ثم بوتيرة متسارعة بعد ذلك.

إذ انتقلت نفقات التسيير من 158 مليار دج سنة 1991 إلى 1241 مليار دج سنة 2004 ، ثم قفزت من 1233 مليار دج سنة 2005 إلى 2290 مليار دج سنة 2008 لتتضاعف مرة أخرى(بعد مراجعة الأجور سنة 2008) حيث بلغت 4714 سنة 2014 و مرد ذلك هو اتساع وتزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها

[1] عبد الرحمان تومي ،مرجع سابق ،ص : 201.

كذلك المرتبطة بالدفاع ،التعليم ،الصحة و كذا تسيير الإدارات ، فظلا عن التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية في ايطار الاتفاقيات المنعقدة بينها و بين الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

كذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز ،إذ شهدت هذه الأخيرة نموا متوافقا مع نفقات التسيير من حيث المنحنى لكن بصفة أقل من حيث الحجم ،تناسبا مع الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ،حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا خلال سنوات التسعينيات فانتقلت من 185 مليار دج سنة 1993 إلى 266 مليار دج سنة 1999 نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنتهي الأشغال بها في الآجال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية و تقلبات أسعار البترول ،لترتفع بعد ذلك من 434 مليار دج سنة 2011 إلى 2275 مليار دج سنة 2012 أين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية و المشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد لتصل إلى 2941 سنة 2014.

ثانيا:توزيع نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 200-2014.

يتم التعرض الأن لتوزيع نفقات التسيير و توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات .

أ. **توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها** : وهذا ممثل في الشكل التالي.

الشكل رقم(3.3):توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها.

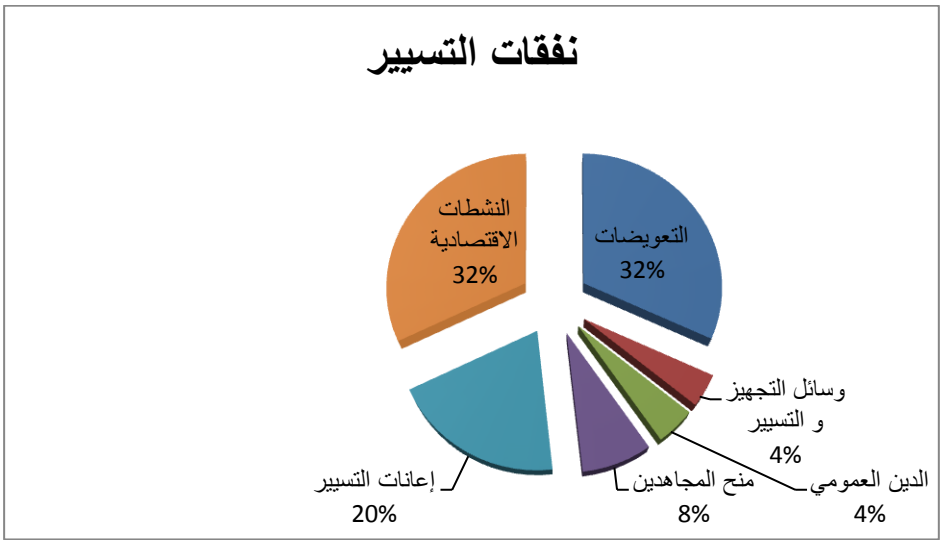

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (2).

تستحوذ التعويضات و النفقات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية على حصة الأسد من نفقات التسيير حيث يشكلان لوحدهما أكثر من نصفها ، إذ بلغ متوسط نسبتيهما إلى إجمالي نفقات التسيير 32% خلال الفترة من 1970-2014 متبوعين بكل من إعانات التسيير و كذا المنح المجاهدين بمتوسط نسبته إلى مجمل نفقات التسيير على توالي 20% و 8% لتأتي كل من وسائل التجهيز و الدين العمومي بنسبة 4%.

ب. توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات:

و هذا ممثل في الشكل التالي

الشكل (4.3) : توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات.

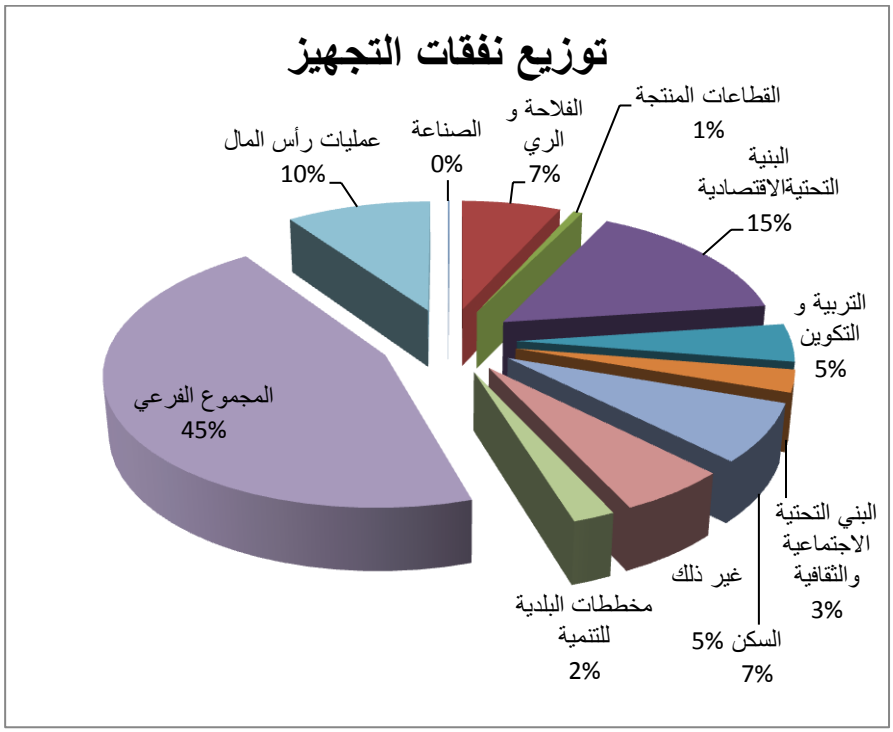

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق (3) .

من الملاحظ أن الانفاق العام على البنى التحتية الاقتصادية و الادارية يحتل الصادرة في نفقات التجهيز إذ بلغ متوسط نسبة الانفاق على هذا القطاع من إجمالي نفقات التجهيز بين الفترة 2000-2014 حوالي 15% متبوعا بعمليات رأس المال بنسبة 10% كما خصصت الدولة نسبة تقدر ب 7% لكل من قطاع السكن و الفلاحة و الري ، ليأتي بعد ذلك ما أنفق على قطاع التربية و التكوين حيث رصد لذلك نسبة % 5 من إجمالي نفقات التجهيز إضافة إلى ما استلمته المخططات البلدية للتنمية و كذا البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية فكانت

النسبة المتوسطة خلال هذه الفترة ب تقريبا 3% كما يمكن وصف الحصة المخصصة لقطاعات المنتجة و الصناعة بالزهيدة.

الفرع الثالث :علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة:1970-2014.

تتأثر السياسة الانفاقية لأي دولة بالوضعية الاقتصادية السائدة فيها ومن تم بمواردها المالية و إمكانيتها،إذ يجب أن تغطي مختلف النفقات العامة التي تصرفها بإيراداتها العامة ، فالجزائر مثلا تعتمد في تمويل نفقتها العامة بالأساس على الجباية البترولية التي تمثل أكثر من نصف الإجمالي الإيرادات العامة و الشكل التالي يبين نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة من 1970 إلى 2014.

االشكل رقم(*5.3*):نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة (1970-2014).

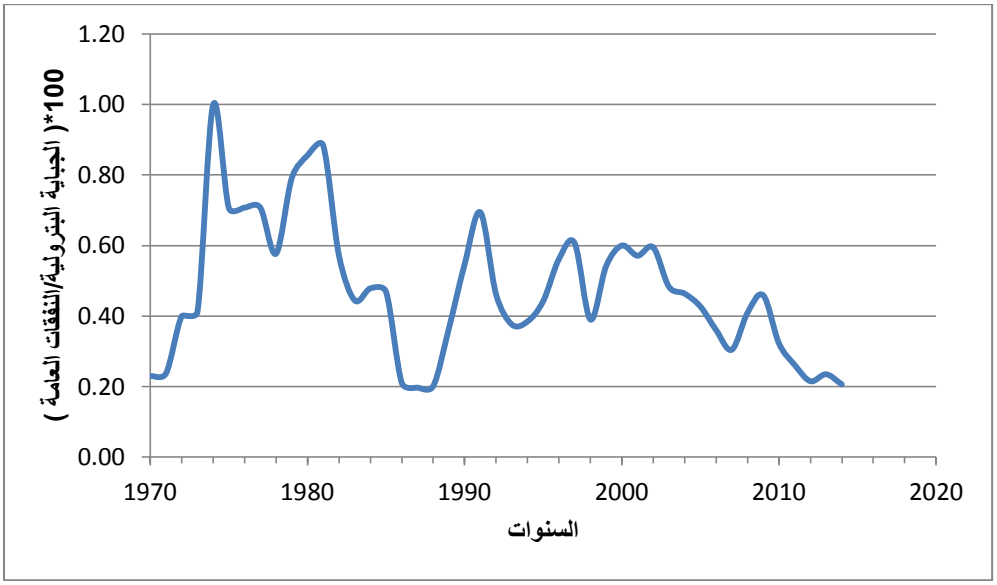

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على الملحق (4).

كانت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر مهمة جدا مع منتصف التسعينيات إذ بلغت سنة 1974 أكثر من 99% ،لتتراوح فيما بعد مابين سنتي 1982-2006 بين 40% و 60% الأمر الذي يمكن وصفه بالطبيعي لأن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد في تحصيل موارده على الجباية البترولية،في حين شهدت في السنوات الأخيرة تراجعا نسبا بعد توجه اهتمام الدولة الجزائرية غلى تنويع مصادر الدخل بدعم القطاعات المنتجة و تشجيع الاستثمار الخاص قصد تطوير و تنويع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني:تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.

حتى يتسنى لنا تقييم السياسات و البرامج التي اتبعتها الجزائر و الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الاهداف المتوقعة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي لا بد من استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء على مستوى الدخلي أو الخارجي.

الفرع الأول:وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.

يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(*6.3*) :تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2014.

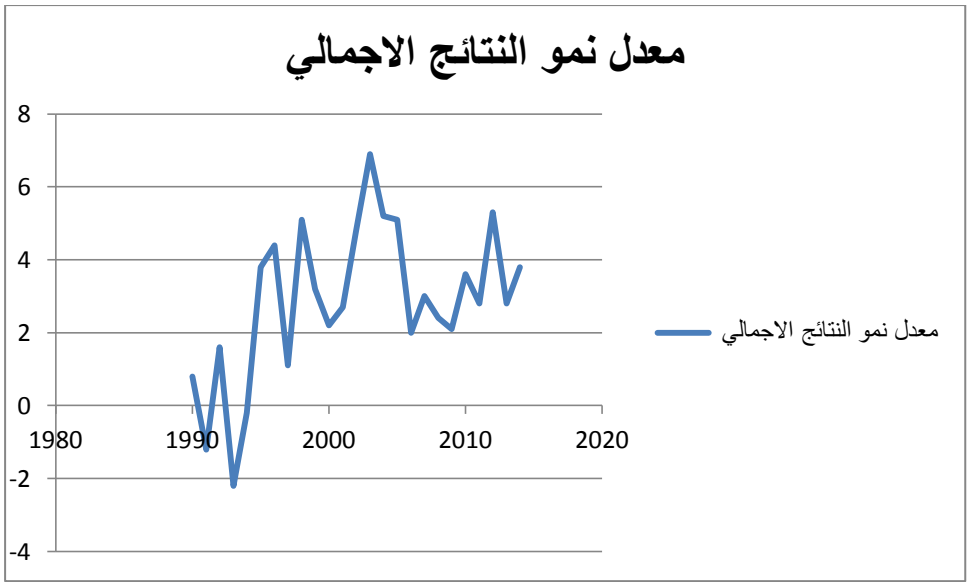

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق (5).

من خلال هذا الشكل يتضح أن معدلات النمو كانت ضعيفة في فترات التسعينيات نتيجة الأوضاع الاقتصادية و الأمنية السائدة في تلك الفترة.لترتفع نسبيا في مطلع الألفية حيث تراوحت بين 2% كأدنى مستوى سنة 2006 و 6.9% سنة 2003 و يعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات.

و بهدف عرض النمو العام و كذا نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين سنتين 1990-2014 سيتم تقسيم هذه الفترة إلى خمس فترات رئيسية.

أولا:الفترة مابين 1990-1994.

تتلخص معدلات النمو القطاعية و معدل النمو العام في جدول التالي:

الجدول رقم(2.3):معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1990-1994.

	1990	1991	1992	1993	1994
النمو العام	0.8	1.2	1.6	2.2-	0.2-
الفلاحة	6.2-	15.4	2.0	4.4-	0.5-
صناعة (خارج المحروقات)	3.5	0.7-	5.6-	1.3-	2.2-
البناء و الاشغال العمومية	3.1-	7.9-	0.4	4-	0.9
الخدمات	2.7	0.5-	3.1	0.35-	2.3
المحروقات	4.1	0.9	1.1	0.8-	0.4-

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات.

شهدت هذه الفترة معدلات نمو عام سلبية و ضعيفة حيث بلغ متوسط نمو الناتج الوطني الإجمالي 0.64 % نتيجة لتراجع سعر البترول و بداية الأزمة السياسية،ما انعكس على نمو القطاعات الاقتصادية حيث تراوحت معدلات النمو قطاع الفلاحة خلال هذه الفترة الفترة بين 6.2 % و 2% عدا سنة 1991 أين بلغت 15% و يمكن إيجاز التذبذب الشديد الذي عرفته معدلات النمو بهذا القطاع إلى ارتباطه بالظروف المناخية ،كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع الصناعة خارج المحروقات سلبية نتيجة تخلي الدولة عن العديد عن المؤسسات العمومية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها أمام الهيئات الدولية بغرض الحصول على تمويلات تمكنها الخروج من الأزمة،في حين تعرضت مؤسسات أخرى لعمليات تخريب و نهب بسبب تردي الأوضاع الأمنية أنداك فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الصناعي ، وعرف قطاع البناء و الأشغال العمومية بدوره معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات الذي سجل متوسط نمو قدره 2.66 % لتراجع القيمة المضافة لكل من قطاعات السكن ،الري،الطرقات،النقل،الاتصالات و السياحة نتيجة تدهور أوضاع الدولة الأمنية،و بالرغم من تجاوز المتوسط معدل نمو القطاع المحروقات لمتوسط معدل النمو العام حيث بلغ 1.59 % إلا أنه يعتبر محتشما و يفسر بانخفاض أسعار البترول.

ثانيا :فترة 1995-1999.

يمكن إجمال معدلات نمو القطاعية و معدل النمو العام في الجدول التالي:

جدول رقم(3.3): معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1995-1999.

	1995	1996	1997	1998	1999
النمو العام	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الفلاحة	15.0	23.7	13.5-	11.4	2.7
الصناعة (خارج المحروقات)	1.4-	8.7-	3.8-	8.4	1.6
البناء و الأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.4	1.7
الخدمات	2.4	6.0	5.4	7.9	5.7
المحروقات	4.4	3.6	6.0	4.0	6.1

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ تحسن الذي عرفته معدلات النمو العام خلال هته الفترة ، إذ سجلت سنة 1995 أول معدل إيجابي بعد سنوات من النمو السلبي ب 3.8 % ليتحسن أكثر سنة 1996 ،في حين بلغ أدنى مستوياته السنة التي والتها ليبلغ أعلى معدلاته سنة 1998 بما يفوق 5% و يرجع ذلك لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، و على الرغم من انتعاش معدلات النمو العام بعد سنوات من الركود إلا أنها تبقى غير كافية و هشة لاعتمادها على قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع 4.71% إلى جانب معدلات النمو الهامة التي سجلها القطاع الفلاحي خلال هته الفترة باستثناء سنتي 1997 و 1999 حيث انتقلت من 15 % إلى 27.3% بين سنتي 1995 و 1996 ووصلت سنة 1998 إلى 11.4 % ما يدل على مكانة القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائري و مدى مساهمته في خلق القيمة المضافة التي تحسن معدلات النمو العام،في الوقت الذي عرفت فيه معدلات نمو قطاع الصناعة تقهقرا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعة الثقيلة المعدنية و الميكانيكية حيث دفعتها هذه الأخيرة إلى العجز المالي ومن تم الاقتراض،كما شهدت جل الفروع الصناعية الأخرى تراجعا كبيرا ماعدا فرعي الصناعة الغذائية و البلاستيك التي يرجع لها الفضل في تسجيل معدل نمو قدره 8.4% بقطاع الصناعة سنة 1998.

و شهد قطاع البناء و أشغال العمومية معدلات نمو إيجابية لكنها متواضعة لتراجع حجم الاستثمار العام أو الخاص في هذا المجال،في حين تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات نتيجة انفتاحه على سوق الدولية حيث بلغ معدل نمو هذا القطاع سنة 1998 ما يقارب 8% ما يؤكد مكانة هذا القطاع و قدرته على جلب القيمة المضافة.

ثالثا : الفترة 2000-2004 .

تتلخص معدلات النمو القطاعية و معدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم(*4.3*): معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2004.

	2000	2001	2002	2003	2004
النمو العام.	2.2	2.7	4.8	6.9	5.2
الفلاحة	5-	13.5	1.3-	19.7	3.2
الصناعة (خارج المحروقات)	1.3	5.0	5.2	5.9	6.2
البناء و الأشغال العمومية	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0
الخدمات	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7
المحروقات	4.9	1.6-	3.7	8.8	3.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

عرف النمو في هته الفترة معدلات أحسن حيث بلغ متوسط 3.99% نتيجة لارتفاع أسعار البترول و تحسن مناخ الاستثمارات و تبني الجزائر مشروع الإنعاش الاقتصادي وتحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي رفع الاستثمارات الأجنبية و المحلية ، حيث احتل القطاع الفلاحي الصدارة بنمو متوسط بلغ 7.87% بفضل سياسة الدعم التي تبنتها الدولة و التي تهدف بالأساس إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع ،متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية بنمو تقريبا 5.5% نتيجة الاستثمار في مجال السكن و البنية التحتية،كما سجل قطاع الخدمات خار الإدارة العمومية معدلات نمو فاقت تلك التي عرفتها في الفترتين السابقتين بمتوسط قدره 5.06 % نتيجة انتعاش قطاعات النقل ،الاتصالات و السياحة ،بلغ متوسط نمو قطاع الصناعة 4.15 % و هو معدل يفوق متوسط معدل النمو العام لكنه يعتبر ضئيلا إذا ما قورن بحجم التشجيع و التسهيلات التي عرفها الاستثمار الخاص في هذا المجال كما حقق قطاع المحروقات تراجعا عن فترة السابقة في معدل نمو متوسط رغم تحسنه مقارنة بالفترة الأولى إذ بلغ 4.8 %.

رابعا :الفترة 2005-2009.

يمكن إجمال معدلات النمو القطاعية و معدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.3): معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2005-2009.

	2005	2006	2007	2008	2009
النمو	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	6.2
الصناعة (القطاع العمومي)	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	3.5
الصناعة(القطاع الخاص)	1.7	2.1	3.2	-	2.3
بناء و أشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
خدمات خارج الإدارة	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7
خدمات الادارة العامة	3.0	3.1	6.5	7.4	5.2
المحروقات	6.8	2.5-	0.9-	2.3-	1.9-

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

بعد تحسن معدلات النمو في الفترة السابقة عرفت هذه الظاهرة تراجعا خصوصا بعد سنة 2007 ،تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية و تأثيرها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره و بتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة ،في حين شهد نمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا لا سيما في قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغ متوسط نموه ب 9.57% لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها القاضي بتدعيم البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية للشاملة كالطرقات و الري ،قطاع الخدمات خاصة منها تلك المقدمة خارج الإدارة العمومية إذ فاق معدل النمو المتوسط لها 6.73 % متجاوزا بذلك معدلات نمو الخدمات الإدارة العمومية نتيجة استثمارات الخواص في هذا القطاع كفروع الاتصالات و السياحة ،كما تحسنت مردو دية

القطاع الفلاحي سنتي 2006 و 2007 ليسجل نموا سالبا سنة 2008 يجعل الجفاف ثم عاود الارتفاع بعد ذلك يبلغ 6.2% عام 2009 بفضل مردود الحبوب تلك السنة.و رغم هذا بقي نمو القطاع الصناعي غير كافي

خاصة العمومي منه إذ تجاوزت معدلات نمو بالقطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام إلا أنها عير كافية مقارنة بالآليات و التحفيزات التي طبقت لدعم إنتاجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

خامسا:الفترة 2010-2014.

يمكن استعراض معدل النمو العام و المعدلات القطاعية في الجدول التالي.

الجدول رقم(*6.3*): معدل النمو العام و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014.

	2010	2011	2012	2013	2014
النمو	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
الفلاحة	6	8.5	6.8	8.8	-
الصناعة خارج المحروقات	0.9	2.2	4.3	4.6	-
بناء و أشغال عمومية	6.6	5.9	7.3	6.6	-
الخدمات	6.9	7.1	6.8	7.8	-
المحروقات	2.6-	3.2-	3.4-	5.5-	-

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

عرف النمو خلال هذه الفترة محل الدراسة تحسنا ضئيلا مقارنة بالفترة السابقة سواء في مستواه العام حيث انتقل من 2.1 % سنة 2009 إلى 3.8 % سنة 2014 ، حقق الإنتاج الفلاحي نتائج متميزة من بين كل القطاعات حيث سجل نمو قدره 8.8 % سنة 2013.ليبقى معدل نمو القطاع الصناعي يسجل نموا ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل نسبة نم ب 2.2 % سنة 2011 و يسجل تقريبا نفس الوتيرة في السنوات اللاحقة و بذالك يبقى بعيدا كل البعد عن متطلبات السوق.

سادسا:توقعات الفترة من 2015-2019.

تبنت الحكومة الجزائرية تطبيق مخطط خماسي من 2015-2019 الهدف منه بناء اقتصاد ناشئ يقوم على إعادة تصنيع البلاد و تنمية الزراعة المستدامة خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول وتبني الجزائر سياسة التقشف ،و الأخطار التي تهدد الاقتصاد الجزائري ومنه تراجع الطلب العالمي على المواد الأولية فظلا عن ضعف النمو خارج القطاع النفطي نتيجة ضعف التنويع الاقتصاد الجزائري الذي يترنح تحت وطأة الارتفاع القياسي للإجمالي واردات السلع و الخدمات التي بلغت مستوى 67.75 مليار دولار عام 2013 منها 4.34 مليار دولار بالنسبة لواردات البلاد من الوقود و زيوت السيارات.

تحليل معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر:

نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم(*7.3*) :حجم العمالة النشطة و معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	حجم العمالة النشطة	نسبة النمو*[1]	معدل البطالة
2000	**8.850**	**–**	**29.5**
2001	**9.074**	**0.03**	**27.3**
2002	**9.305**	**0.03**	**25.7**
2003	**9.540**	**0.03**	**23.7**
2004	**9.780**	**0.03**	**17.7**
2005	**10.027**	**0.03**	**15.3**
2006	**10.267**	**0.02**	**12.3**
2007	**10.514**	**0.02**	**11.8**
2008	**10.801**	**0.03**	**11.3**
2009	**10.544**	**0.02–**	**10.2**
2010	**10.812**	**0.03**	**10.0**
2011	**10.661**	**0.01–**	**10.0**
2012	**11.422**	**0.07**	**11.0**
2013	**11.961**	**0.04**	**9.8**
2014	**11.450**	**0.04–**	**10.6**

Algeria: Statistical Appendix; IMF Country Report N .13/49; September 2014;p 13.

نلاحظ من الجدول السابق تطور حجم العمالة النشطة خلال الفترة (2000–2014)،حيث انتقل من 8.850 مليون عامل إلى 11.450 مليون عامل سنة 2014 و هذا راجع لتحسن أسعار البترول و برامج الإنعاش التي اتبعتها الحكومة الجزائرية و التي ساعدت على فتح مناصب شغل بعدد معتبر.

و الشكل التالي يوشح لنا تطور العمالة النشطة في الجزائر.

الشكل رقم (*6.3*): تطور حجم العمالة النشطة في الجزائر من 2000-2014.

*معدلات محسوبة من طرف الطالبة بإتباع العلاقة : نسبة النمو = (حجم العمالة النشطة للفترة (1+t)-حجم العمالة النشطة للفترة t)/حجم العمالة النشطة للفترة t.

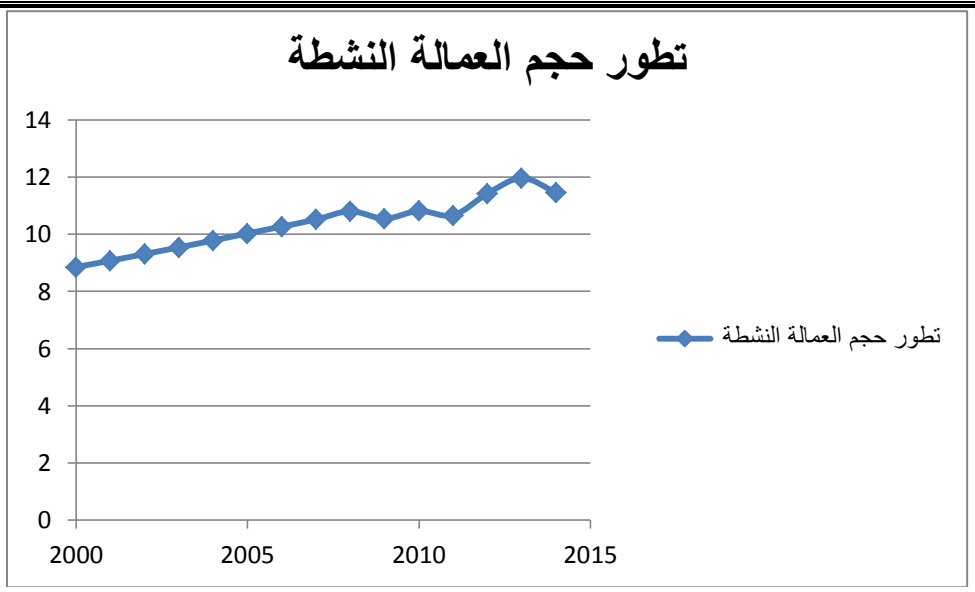

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم .

كما نلاحظ انخفاض معدلات البطالة 29.5% سنة 2000 إلى 10.6 % سنة 2014 و هذا مؤشر يدل على خلق مناصب الشغل من طرف الحكومة. و هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (7.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2014.

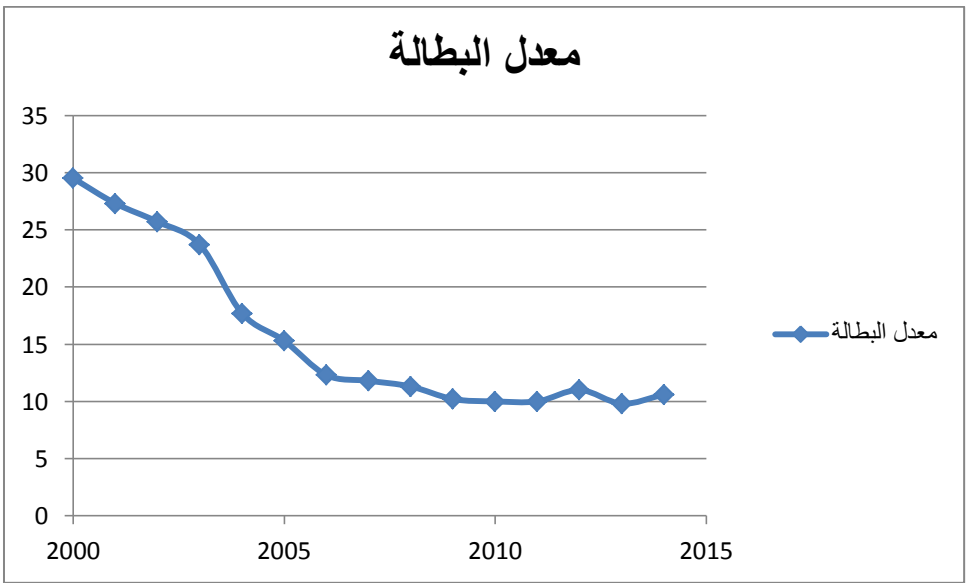

المصدر : من اعداد الطالبة.

تحليل معدلات التضخم في الجزائر:

نستعين بالجدول التالي لتوضيح:

الجدول رقم (8.3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

السنوات	معدل التضخم
2000	0.33
2001	1.41
2002	4.26
2003	3.96
2004	1.38
2005	2.31
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.32
2012	8.89
2013	3.26

المصدر: *www.word Bank.org*

الشكل رقم (8.3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2013.

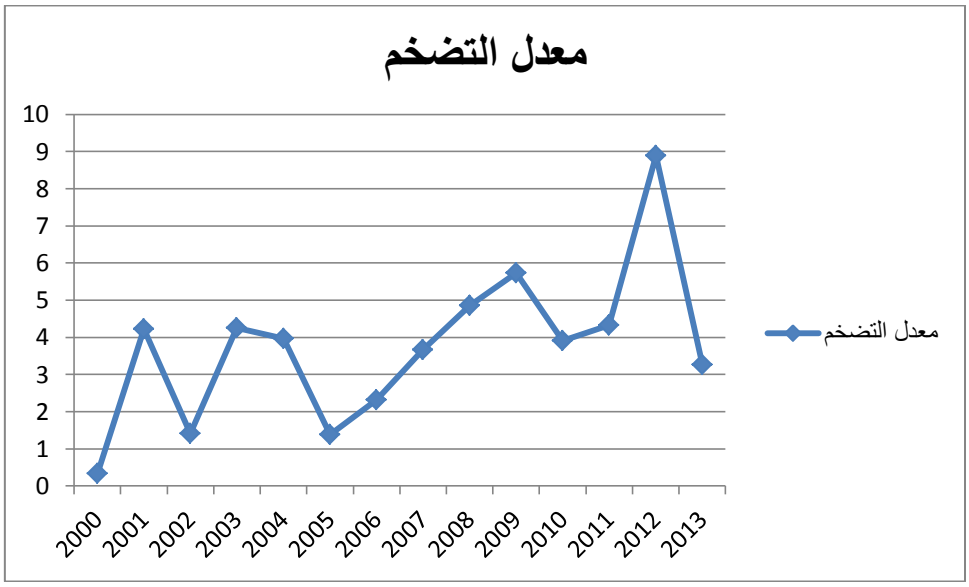

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (8.3) .

سجلت أصغر قيمة للتضخم سنة 2000 حيث بلغ% 0.3 ، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي .إن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم تزامن مع سياسة تحرير الأسعار أين أصبحت معظم الأسعار حرة والغي الدعم الحكومي على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية

باستثناء عدد قليل منها .و بعد سنة 2000 نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات ، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى % 5.7 لينخفض سنة 2013 إلى 3.26% و هذا راجع لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع سماح بمعدلات التضخم مرتفعة نسبيا.

الفرع الثاني:وضعية مؤشرات التوازن الخارجي.

يعرف ميزان المدفوعات على أنه" سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة ، أي ينشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون و التزامات عليها من قبل العالم الخارجي و يقصد بالمقيمين الأفراد و الهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة ،وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم.[1]

و لتحليل هذا المؤشر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (9.3):تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر من 2000-2013.

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2000	7.57
2001	5.19
2002	3.65
2003	7.44
2004	9.25
2005	16.95
2006	17.73
2007	29.6
2008	37
2009	3.9
2010	15.3
2011	20.1
2012	12.05
2013	0.53

المصدر:http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm 29/03/ 2014

[1] Guendouzi Brahim , relation économique international ,édition elmaarifa , Alger, 1998, p: 5.

و نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (9.3): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال سنة 2000-2013.

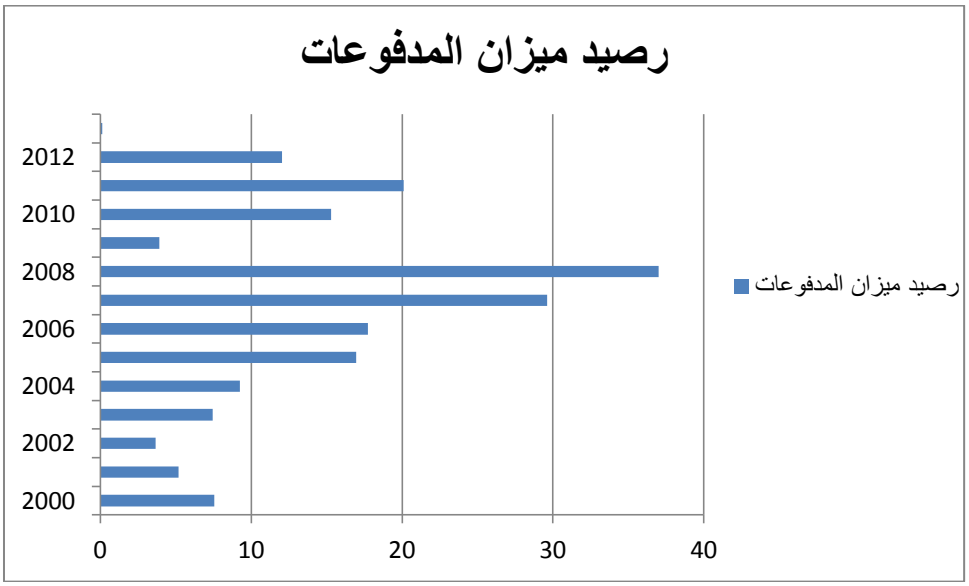

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4).

سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة خلال هذه المرحلة ، حيث وصل إلى 37.0 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراكم الاحتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف

المبحث الثاني:عموميات عن التحليل القياسي.

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي سنة 1930،ثم إصدار المجلة الدورية Econometrica سنة 1933،حيث نشر محرر هذه المجلة Frish Ranger مقالا جدد فيه الإطار و الطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي.[1]

المطلب الأول:ماهية الاقتصاد القياسي و نماذج الانحدار.

إن علم الاقتصاد القياسي يقوم على اربعة علوم اقتصادية و رياضية اساسية تاتي في مقدمتها النظرية الاقتصادية سواء في جانبها الجزئي او الكلي ومن تم الرياضيات فالأساليب الاحصائية،اذ يقوم الاقتصاد القياسي بترجمة الظواهر الاقتصادية اعتمادا على النظرية الاقتصادية في شكل صيغ رياضية قابلة للقياس ،ليتم بعدها دراسة

[1] William H. Greene ; Economitric analysis ; fifth edition ; new York university ; 2003 ; p : 01.

هذه النماذج(و التأكد من صحة فرضياتها باستخدام الاساليب الاحصائية)،من هنا كان لابد من التعرف على النماذج الانحدارية بالإضافة لتحديد مفهوم الاقتصاد القياسي،علاقته بالعلوم الاخرى ،اهدافه ومنج تحليله[1].

الفرع الأول:ماهية الاقتصاد القياسي.

أولا : مفهوم الاقتصاد القياسي:

يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد،او القياس الاقتصادي،و بصورة اكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية،وبغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية،او تفسير بعض الظواهر ،او رسم بعض السياسات او التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[2].

بعبارة أدق فهو "اسلوب من الاساليب التحليل الاقتصادي يهتم بتغير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية،معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية،الرياضية و الاحصاء للوصول الى هدفه الخاص باختيار الفروض التقدير ومن تم التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية "[3].

ثانيا:أهداف الاقتصاد القياسي.

يمكن تلخيص أهداف الاقتصاد القياسي في ما يلي:

- ✓ اختبار النظرية الاقتصادية.
- ✓ تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.
- ✓ رسم و تقييم الدراسات الاقتصادية.
- ✓ التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

ثالثا:منهج البحث في الاقتصاد القياسي.

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إنجازها في ما يلي:

- ✓ المرحلة الاولى:تعيين النموذج (او مرحلة و ضع الفروض).
- ✓ المرحلة الثانية:تقدير معلمات النموذج(مرحلة اختبار الفروض).

[1] ماصمي اسماء،مرجع سبق ذكره،ص 181.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق،ص 4.
[3] حسين علي بخيث ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع،2009،ص 18.

- ✓ المرحلة الثالثة:تقيم المعلمات المقدرة للنموذج.
- ✓ المرحلة الرابعة:اختبار مقدرة النموذج للتنبؤ.

الفرع الثاني: نماذج الانحدار.

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي وغير الخطي وهناك الانحدار البسيط والمتعدد،كما أن درجة الخطية تحدد على أساس درجة العلاقة المراد قياسها،فإذا كانت من الدرجة الأولى يتحقق الانحدار الخطي وإذا كانت من الدرجة غير الأولى فنتواجد عندها في حالة الانحدار غير الخطي،أما عن صفتي بسيط ومتعدد فيتحدا دن بعدد المتغيرات المستقلة،فإذا كان النموذج يحتوي على متغير مفسر واحد كالأتي :

$$y_t = a + bx_i + \varepsilon_i$$ [1]

نكون في حالة انحدار بسيط ، لكن هذه الفرضية نادرا ما تتحقق عمليا لأن الظواهر الاقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة وهنا نتحدث عن الارتباط المتعدد الذي يعد الأنسب للتعبير عن واقع الحياة الاقتصادية لكونه يحتوي على أكثر من متغير مفَسر ويعطى بالشكل المصفوفي التالي :

$$Y=AX+\varepsilon$$

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ . \\ y_n \end{bmatrix}_{(n,1)} = \begin{bmatrix} a_0 \\ . \\ a_k \end{bmatrix}_{(k+1,1)} \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & . & x_{k1} \\ . & x_{12} & . & . & . \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & . & x_{km} \end{bmatrix}_{(n,k+1)} . + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}_{(n;1)}$$

حيث: Y شعاع المتغير التابع، X شعاع المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الدالة على الحد الثابت، ε شعاع الأخطاء العشوائية، و A شعاع يحتوي المعالم المراد تقديرها.

المطلب الثاني : تحليل السلاسل الزمنية.

لقد كان لتطور الحاصل في أساليب تحليل السلاسل الزمنية حديثا دورا مهما في إعطاء طرق دقيقة في التنبؤ و الحصول من خلالها على نتائج تساهم في اتخاذ قرارات صائبة و تؤدي إلى تحليل منطقي للمتغيرات و الظواهر

[1] Cadoret. I et Benjamin .C et autre ; « économétrie appliquée : méthodes, application corrigés « , de Boeck Bruxelles ; 1^{ere} édition ;2004 ;p :15.

الاقتصادية ،و بذلك يمكن تجنب الاثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة ،حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالة غياب الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مضللة من خلال ما يعرف باسم الانحدار الزائف بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا ، و يرجع هذا إلى اتصاف البيانات الزمنية غاليا بالاختلاف و التباين أو بالصفة الموسمية أو تواجد عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في الاتجاهات المعاكسة .

الفرع الأول :مفهوم السلاسل الزمنية.

السلسلة الزمنية تعبر عن تلك السلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن ،بحيث أن لكل قيمة إحصائية فترة زمنية تقابلها ،يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة y_t [1].

كما يمكن تعريفها على أنها "عدد المشاهدات الإحصائية التي تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي آخذت على فترات زمنية متلاحقة و متساوية ".[2]

الفرع الثاني:مركبات السلسلة الزمنية.

يقصد بمركبات السلسلة الزمنية العناصر المكونة لها،و هذا بمعرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها و إدراك طبيعتها و اتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة و التنبؤات الضرورية ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

[1] معترف أحمد،الإحصاء الرياضي و النماذج الإحصائية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007،ض 159.

[2] أحمد عبد السميع طبيه ، مبادئ الإحصاء،الطبعة الأولى،دار البداية للنشر و التوزيع،عمان ،2007،ص 173.

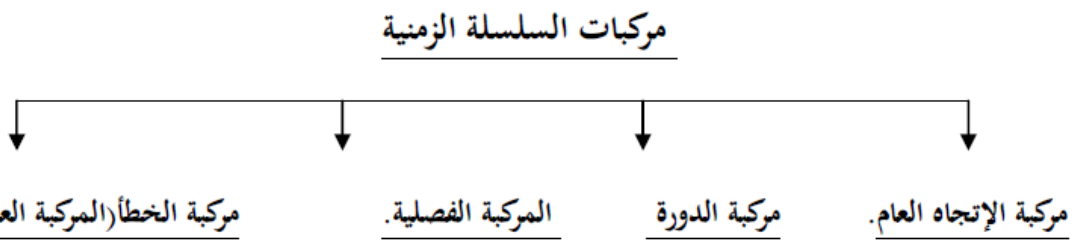

و يلاحظ على أن السلسلة الزمنية الواحدة يمكن أن تتضمن أكثر من مركبة واحدة من المركبات السلاسل الزمنية "الاتجاه العام ، الدورية ، العشوائية " و ما يهم هو تأثير كل مركبة من مركبات السلاسل الزمنية.[1]

الفرع الثالث : استقرارية السلاسل الزمنية.

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا يتغير مستواها عبر الزمن ، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بزيادة و لا بنقصان[2]. بمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام و لا على مركبة الفصلية [3]،و يعد شرط الاستقرار أساسا في دراسة و معالجة السلاسل الزمنية و استخدامها في عمليات التنبؤ ،و الاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك،و ما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية ، كقيمة معامل التحديد R^2 أو القيم الإحصائية t-Stat و P والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو إحصائية "دربين واتسون" "DW" التي ستكون أقل مما هي عليه. وتعد السلسلة الزمنية Y_t مستقرة Stationary إذا تحققت الخصائص التالية:[4]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن .E(Yt).
- ثبات التباين –Variance– عبر الزمن $\text{Var}(Yt) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$.
- أن يكون التغاير covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$\text{Cov}(Yt - Yt-k) = E[(Yt-\mu)(Yt-k-\mu)] = yk$$

[1] مرجع سابق /ص 183.
[2] شرابي عبد العزيز،طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص 30.
[3] Régie Bourbonnais ,Econométrie , Dunod 5 Emme édition ,Paris ,2003,p 225.
[4] محمد بن صالح بن سليمان المعيجل ، محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود، 2007 ، ص

حيث أن الوسيط الحسابي μ و التباين σ^2 و معامل تغاير Y_k ثوابت ومن ذلك خلص Kaiser and "Agustin Maravall" إلى أن الاستقرارية من الناحية الاحصائية تتمثل في كونه الوسط الحسابي و التباين ثابتتين.[1]

الفرع الرابع : اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية.

إن عدم استقرارية السلاسل الزمنية في الكثير من الأحيان يكون نتيجة لوجود جذر الوحدة ، و قد اقترح Dickey & fuller اختبارا يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم و جودها.

1. اختبار Dickey & fuller D-F[2]:

بافتراض انه لدينا السياق العشوائي X_t ، نقوم بحساب الانحدار التالي:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

-يقوم اختبار D-F على اختبار قيمة p فيما إذا كانت p=1 **أي ان فرضيات الاختبار هي"**

- **قبول الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار و وجود جذر الوحدة $p=1$: H_0**
- **قبول الفرضية يعني قبول الاستقرار و عدم وجود جذر الوحدة $p<1$: H_1**

نحسب إحصائية الاختبار t^* ثم نقارنها مع t الجد ولية التي قدمها.

-و يمكن أن نضيف إلى معادلة حدا ثابتا ،و انحدار خطيا بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة و في هذه الحالة تكون القيم الجد ولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

2. الاختبار المعزز (Augmanted Dickey & Fuller) ADF:

نقوم بحساب الانحدار:[3]

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

إذن: $\varphi = p-1$

إذن في هذه الحالة فرضيات الانحدار

[1] Regina Kaiser and Agustin Maravall " Notes on time series analysis ARIMA models and Signal Extraction " Banco , Spanish , without date. p 6.

[2] Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74: pp .427-431

[3] Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072

$$H_0 : \varphi = 0$$
$$H_1 : \varphi < 0$$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسة الزمنية غير مستقرة و تحتوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى[1] $\Delta = (1 - B)$ ثم نقوم باختيار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الولى مرة ثانية ،و نعيد الكرة حتى تسبح السلسلة مستقرة و نشير هنا ايضا غلى أنه يمكن ان نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، و انحدار خطيا بالزمن ، هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة حسب المعادلة المستخدمة .

المطلب الثالث:التكامل المتزامن.

يعتبر الأخذ بشرط الاستقرار عاملا أساسيا في دراسة و تحليل السلاسل الزمنية ،بينما إذا غابت صفة الاستقرار فإن علاقة الانحدار المقدرة بين المتغيرات تكون تعبر عن العلاقة الزائفة ، و يحدث هذا حتى و إن كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا و القيم t المحسوبة كبيرة ،و ذلك راجع للأسباب محددة من بينها احتواء البيانات الزمنية على عامل الاتجاه الذي يعكس الظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات معاكسة.

لكن لا يجب أن يفهم على أنه في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير مستقرة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفا،فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة فإنها متساوية التكامل ،فإذا كانت السلسلتين متساويتا التكامل فإن العلاقة المقدرة بينهما لا تكون زائفة بالرغم من كون السلسلتين الأصليتين غير مستقرتين ، و لاختبار ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات السلسلة زمنية زائفا ام لا تستعمل نظرية أو اختبار التكامل المتزامن .

[1] - عثمان نقار ، منذر العواد ، في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية استخدام نماذج VAR بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية –المجلد – 28 العدد الثاني ،2012،ص 342.

و يعرف التكامل المتزامن أنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.[1]

و يعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل خطية متكاملة برتبة أقل او تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.[2]

الفرع الأول:اختبار التكامل المتزامن ذو متغيرين ل Engel & Granger 1987.

العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين ، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF.

حيث أثبت كل من Engel & Granger بطريقة اختبار التكامل المتزامن بين متغيرين و ذلك وفق مرحلتين ،الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $Xt=\alpha+\beta Yt+\varepsilon t$ ، بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي εt لمعادلة الانحدار السابقة ،فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند مستوى ،فإن ذلك يعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرين X وy .

الفرع الثاني : اختبار التكامل المتزامن لعدة متغيرات Johansen 1988.

من خلال هذا التوجه لJohansen 1988 يتم استخدام اختبار الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك لأسباب التالية :

أ. عند تقدير العلاقة بين اكثر من متغيرين و السلاسل الأصلية غير ساكنة و لها نفس رتبة التكامل.

ب. التأكيد على صحة نتائج اختبار "جرانجر" بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

و بالمقابل يعتمد اختبار Johansen 1988 إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة و إن هذه المقاربة ليست اكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار DF بينما يتفوق هذا الاختبار على اختبار Engel & Granger للتكامل المشترك ،نظرا لأنه يتناسب مع العينات الصغيرة الحجم ، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا ، أي يتحقق

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق ، ص 670.

[2] Régie Bourbonnais, « Econométrie » ,Dunod 5eme édition , Paris 2003 , P277

التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة و هذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك ،حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد ،فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل.

المطلب الرابع:تقنية شعاع الانحدار الذاتي « VAR»

إن شعاع الانحدار الذاتي هو تعميم للمسارات"AR" في الحالة المتعددة،اذ يعرف على انه نظام معادلات حيث ان كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمتها الماضية،القيم الماضية لمتغيرات داخلية اخرى من نفس النظام ، متغيرات خارجية تساعد على تحديد المتغيرات الداخلية و اطراف اخرى كالحدود الثابتة و العشوائية ، و حتى نتعرف اكثر على نموذج شعاع الانحدار الذاتي سنحاول التطرق في هذا المبحث الى تقديم هذا النوع من النماذج ، تقدير مساره ، التحليل الديناميكي له بالإضافة الى شرح مفهوم التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول :تقديم نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

يتم خلال هذا المطلب عرض النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي ، المسار$\mathrm{VAR}(p)$ و شروط استقرار النموذج $\mathrm{VAR}(p)$.

أولا / النموذج العام[1]

تتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على فرضية استقرار السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من k متغيرة $(X=X_1,X_2,\ldots..X_k)$ مرتبطة خطيا بالماضي.

و يمكن نمذجة الشعاع "X" على الشكل الاتي :

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} \phi_i X_{t-i} + U_t$$

بحيث :$X_t=(X_{1t},X_{2t},\ldots..X_{kt})'$

و يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي $\phi(L)X_t = \phi_0 + U_t$

[1] Lardic . S ,Mignon .V, « Econométrie des séries temporelles macro économique », Economica , Paris ,2002,p 83-85.

$$\phi(L) = \left[I_k - \sum_{i=1}^{k} \phi_i . L^i \right]$$ مع :

و L هو معامل التأخير بحيث: $L^i . X_t = X_{t-i}$

ثانيا/ المسار $\mathbf{VAR}(p)$:

نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة (p) يرمز له بـ $\mathrm{VAR}(p)$، و يتكون من k متغيرة ، و يكتب بالشكل المصفوفاتي التالي [1]:

$$X_t = A_0 + A_1 . X_{t-1} + ... + A_p . X_{t-p} + U_t$$

حيث X_t شعاع بعده $(k \times 1)$ و يتكون من: $. X_t = (X_{1t}, X_{2t}, ..., X_{kt})'$

A_i : مصفوفة المعالم ذات بعد $(k \times k)$:

$$A_i = \begin{pmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \cdots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \cdots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \cdots & a_{ki}^k \end{pmatrix}$$

A_0 : شعاع القيم الثابتة ذو البعد $A_0 = (a_0^1, a_0^2, ..., a_0^k) : (k \times k)$

ε_t : شعاع الضجيج الأبيض ذو البعد $U_t = (U_{1t}, U_{2t}, ..., U_{kt})' : (k \times 1)$

و الشعاع U_t لا بد أن يحقق الفرضيات التالية:

i/ $E(U_t) = 0$

ii/ $E(U_t U_t') = \Omega_\mu$

iii/ $E(U_t U_s) = 0, \forall t \neq s$

حيث Ω_μ : مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة و ذات البعد $(k \times k)$.

و باستعمال معامل التأخرير L يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

[1] Bourbonnais .R , Econométrie , Dunod ;6ème édition ,Paris ,2005 ,p 257.

$$X_t = A_0 + A_1.L^1.X_t + ... + A_p.L^p X_t + U_t$$
$$\Rightarrow \left[I_k - A_1.L^1 - A_2.L^2 - ... - A_p.L^p\right].X_t = A_0 + U_t$$
$$\phi(L).X_t = A_0 + U_t = I_k - A_1.L^1 - A_2.L^2 - ... - A_p.L^p$$
$$\phi(L) = I_k - A_1.L^1 - A_2.L^2 - ... - A_p.L^p$$ حيث:

ثالثا/ شروط استقرار النموذج(p) VAR:

يعتبر شرط السكون أساسا لدراسة و تحليل السلاسل الزمنية حتى يتم التوصل لنتائج سليمة و منطقية ، كما تكون السلسلة الزمنية (X_t) ساكنة إذا تحققت الشروط التالية:

$$\text{i/ } E(X_t) = A_0, \forall t$$
$$\text{ii/ } V(X_t) \prec \infty$$
$$\text{iii/ } Cov(X_t, X_{t+h}) = E\left[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)\right] = \Gamma_h, \forall t$$

و يعتبر النموذج VAR (p) مستقرا إذا كانت جذور الكثير الحدود المعرف انطلاقا من المحدد : $Det(I_k - A.Z - A_2.Z^2 - .... A_p.Z^p) = 0$ خارج الدائرة الأحادية.

الفرع الثاني : تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي.

توجد عدة طرق لتقدير النموذج "VAR" ستستعرض من بينها طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و طريقة التقدير بواسطة أعظم احتمال ، إضافة إلى كيفية تحديد درجة التأخر.

أولا/ التقدير بطريقة المربعات الصغرى[1]:

تعتبر من أكثر الطرق شيوعا و تطبيقا كما أن نتائجها غالبا ما تكون مقاربة للواقع[2]. و تقدم على النحو التالي:

بالانطلاق من نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (p):

[1] Bourbonnais .R , op .cit , p259.
[2] Clement . E, Germain .J.M, Var et prévision conjoncturelles , Annales d'économie et de statistique, N^0 32, 1993 ,p200.

$$X_t = A_0 + A_1.X_{t-1} + ... + A_p.X_{t-p} + U_t$$

و باعتبار: $X = (X_1, X_2, ..., X_t)'$ ذو البعد $(k \times T)$.

$B = (A_0, A_1, ..., A_p)$ ذو البعد $[k \times (k.p+1)]$

$$Z_t = \begin{pmatrix} 1 \\ X_t \\ \vdots \\ X_{t-p+1} \end{pmatrix}$$ ذو البعد $[(k.p+1) \times 1]$

$Z = (Z_0, Z_1, ..., Z_{T-1})$ ذو البعد $[(k.p+1) \times T]$

$U = (U_1, ..., U_T)$ ذو البعد $(k \times T)$

$x = Vec(X)$ ذو البعد $(k.T \times 1)$

$\beta = Vec(\beta)$ ذو البعد $[(k^2.p + p) \times 1]$

$b = Vec(B)'$ ذو البعد $[(k^2.p + k) \times 1]$

$\mu = Vec(U)$ ذو البعد $(kT \times 1)$

باستعمال هته التعريفات و نموذج الانحدار الذاتي السابق نتحصل على $X = B.Z + U$

بإدخال المعامل Vec *يصبح النموذج اعلاه كما يلي*

$$Vec(x) = Vec(B.Z) + Vec(U)$$

و تقدير المربعات الصغرى يكون كالأتي : $x = (Z' \otimes I_k).B + \mu$

و بما ان مصفوفة التباينات المشتركة ل U هي $E(UU') = \Omega_\mu$ مع $\Omega_\mu = I_T \otimes \Omega_\mu$

فتقدير النموذج VAR(p) يستلزم تقدير شعاع المعالم β بتصغير الكمية التالية :

$$f(\beta) = \mu'.(I_T \otimes \Omega_\mu)^{-1}.\mu = \mu'.(I_T \otimes \Omega_\mu^{-1}).\mu$$

$$f(\beta) = (x - (Z' \otimes I_k)\beta)'.(I_T \otimes \Omega_\mu^{-1}).(x - (Z' \otimes I_k)\beta')$$

$$f(\beta) = x'.(I_T \otimes \Omega_\mu^{-1}).x + \beta'.(ZZ' \otimes \Omega_\mu^{-1}).\beta - 2\beta'.(Z_T \otimes \Omega_\mu^{-1}).x$$

و باشتقاق $f(\beta)$ بالنسبة الى β نجد :

$$\frac{\partial f(\beta)}{\partial \beta} = (2.ZZ' \otimes \Omega_{\mu}^{-1}).\beta - 2.(Z \otimes \Omega^{-1}).x = 0$$

فنحصل على مقدار β الذي يعطي العلاقة التالية :

$$\hat{\beta} = \left[(Z.Z')^{-1}.Z \otimes I_k\right].x = 0$$

ثانيا /التقدير بطريقة المعقولية العظمى[1]

ليكن لدينا النموذج VAR(p):

$$X_t = A_0 + A_1.X_{t-1} + ... + A_p.X_{t-p} + U_t$$

$$\mu = Vec(U) \rightarrow N(0, I_T \otimes \Omega_{\mu})$$

حيث أن شعاع الأخطاء العشوائية يمثل ضجيج أبيض، أي

فتصبح دالة الكثافة لـ μ على الشكل التالي :

$$f(\mu) = \frac{1}{(2\pi)^{\frac{kT}{2}}}.(I_T \otimes \Omega_{\mu})^{\frac{-1}{2}}.\exp\left\{\frac{-1}{2}\mu'.(I_T \otimes \Omega_{\mu-1}).\mu\right\}$$

بعد الاشتقاق يتحصل على مقدر يتطابق مع مقدر المربعات الصغرى و يتحقق ذلك في حالة استقرار المسار VAR(p) و عندما تكون الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا تقاربيا.

ثالثا /تحديد درجة التأخير(P) لمسار شعاع الانحدار الذاتي [2]:

لتحديد درجة تأخير النموذج" VAR" يعتمد في غالب الأحيان على المعيارين" Akaike" و "Schwarz" فلاختيار درجة التأخير يقوم الباحث بتقدير النموذج " VAR" باستخدام كل القيم التي يمكن ان تأخذها درجة التأخير من 0 الى h (بحيث تمثل h اكبر تاخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية و من خلال المعطيات الموجودة) و تعطى الدالتين Aic(p) و Sc(p) بالعلاقتين التاليتين :

[1] Lardic . S ,Mignon .V , op .cit ,p 90-95.
[2] Bourbonnais .R , Econométrie , Dunod , 2ème édition ,paris,1998np239.

$$Aic(h) = \ln(\left|\sum_{\varepsilon}\right|) + \frac{2.k^2.h}{n}$$

$$sc(h) = \ln(\left|\sum_{\varepsilon}\right|) + \frac{k^2.h.\ln(n)}{n}$$

حيث Aic :هو معيار "Akaike"، Sc : هو معيار "Schwarz"،

n : عدد المشاهدات، K : عدد متغيرات النموذج،

h : درجة التاخير، Ω_{μ} مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للبواقي.

يختار التاخير p =h الذي يعطي ادنى قيمة للمعيارين Aic و Sc.

المبحث الثالث:دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1970-2014.

لقد أسسنا هذه الدراسة القياسية على بيانات سنوية خاصة بمعدلات الناتج الداخلي الخام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات ،و سلسلة زمنية سنوية للإنفاق الحكومي مصدرها وزارة المالية مقدرة بوحدة مليون دج كلا السلسلتين تحتوي على بيانات من 1970 إلى 2014.

المطلب الأول : تحليل متغيرات الدراسة :

سوف نتطرق إلى تعرف على متغيرات الدراسة و التحليل الوصفي لهذه السلاسل.

الفرع الأول : متغيرات الدراسة.

سنتعامل في هذه الدراسة مع متغيرين أساسين:

1. **معدل النمو الاقتصادي** : سنعبر عليه بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام من سنة 1970 إلى 2014 سوف نرمز لها في السلسلة الأصلية ب (GDP)و بعد إدخال اللوغاريتم العشري ب (LGDP).

2. **الإنفاق الحكومي**:هو مشتريات القطاع الحكومي من سلع و خدمات بمليون دينار جزائري،و سنرمز للسلسلة الأصلية بالرمز G و السلسلة اللوغارتمية بالرمز LG .

الفرع الثاني :التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم(10.3):تغيرات الإنفاق العام (بمليون دج).

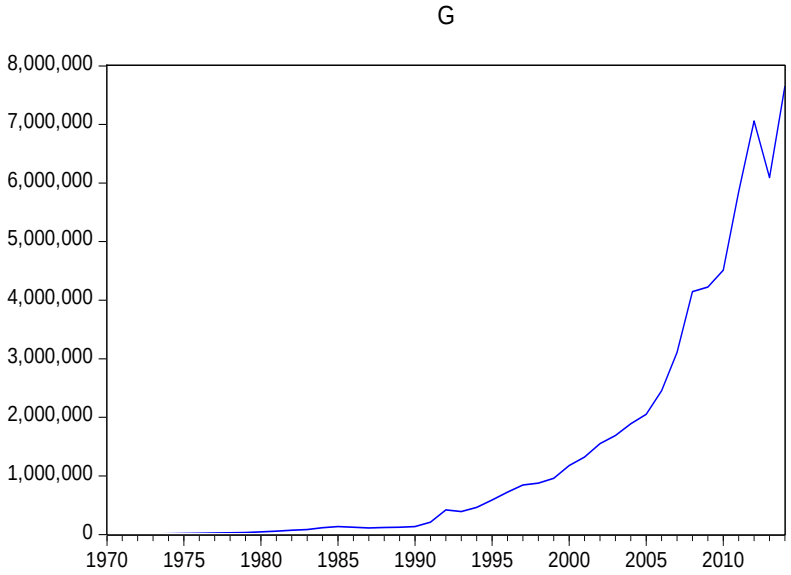

المصدر:من إعداد طالبة اعتمادا على الملحق (5).

الشكل رقم(11.3) : تغيرات النمو معدل الناتج الداخلي الخام

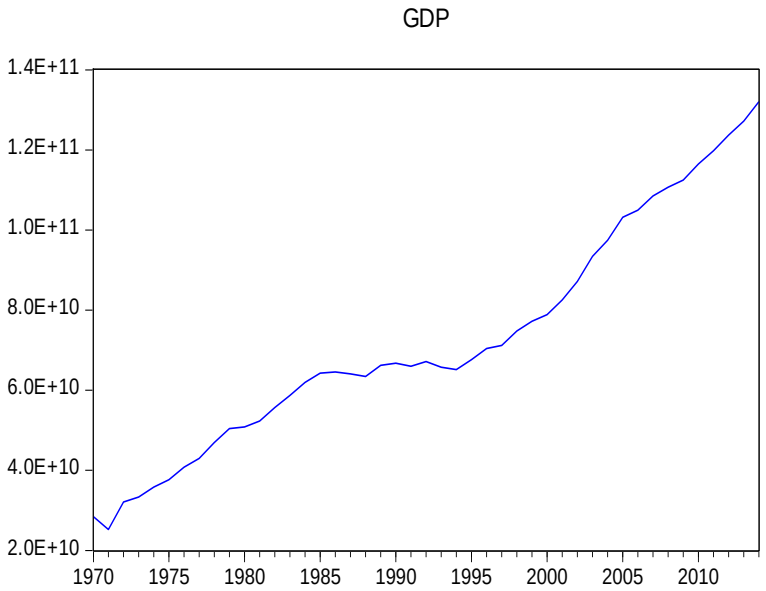

المصدر:إعداد الطالبة اعتمادا على ملحق (6) .

إن قراءة وتتبع السلسلتين الزمنيتين اللتان تمثلان تطور الإنفاق العام وتغيرات النمو الاقتصادي في الفترة بين(1970و2014) توحي بأن الاقتصاد الجزائري والسياسة الاقتصادية مرتا بثلاث مراحل خلال هذه الفترة:

المرحلة الأولى (من بداية السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات) : كان الاقتصاد الجزائري إبان هته الفترة حديث عهد بالاستقلال وعرفت السياسة الاقتصادية خلال هذين العقدين تطورا ملحوظا حيث تضاعف حجم الإنفاق العام بحوالي خمس مرات في سنة 1988 مقارنة بسنة 1970 , وهذا راجع لتلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة أنذلك والمتمثلة في برنامج الصناعات الصناعية و الثورة الزراعية وهي مشاريع سعت من خلالها الحكومة إلى تقوية الاستثمار في البنية التحتية لقطاعي الصناعة والزراعة , وإلى قدرة الخزينة العمومية على تمويل المشاريع الحكومية نتيجة لتأميم قطاع المحروقات , وقد كان لهذه السياسات انعكاسا إيجابيا على الاقتصاد الجزائري مما انعكس إيجابا على نمو الاقتصادي حيث عرفت معدلاته ارتفاعا بسيطا .

المرحلة الثانية (العشرية السوداء من نهاية الثمانينات إلى نهاية التسعينيات) : تميزت هذه العشرية بعدة تغيرات على الصعيد السياسي والأمني و الاقتصادي...الخ , فمن حالة اللاإستقرار الأمني والسياسي التي عاشتها الجزائر والتي كان لها وقع كبير على التشغيل و الاقتصاد إلى الدخول في اقتصاد السوق وإعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي (برنامج إعادة الهيكلة) وما خلفه من آثار سلبية مست المؤسسة العمومية وأدت إلى تسريح جماعي للعمال , كما تميزت هذه الفترة بانهيار في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري الناتج عن إعادة جدولة الديون الخارجية , وكان لهذه العوامل تأثير محسوس على السياسة الاقتصادية حيث تراجع حجم الإنفاق العام ما بين سنتي 1988 و 2000 مما انعكس سلبا على معدلات النمو اقتصادي.

المرحلة الثالثة (العشرية الأخيرة فترة الإنعاش الاقتصادي) : لقد عرف الاقتصاد الجزائري في مطلع هذه الألفية صحوة لا بأس بها مقارنة بالعقود الفارطة ،حيث استقرت الأوضاع السياسية والأمنية وانتعشت أسعار النفط وهو ما مكن الحكومة من تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية معتبرة يترجمها الاتجاه التصاعدي لمنحنى الإنفاق العام خلال هذه الفترة تحسن معدلات لى تحسن معدلات النمو حيث بلغت 5.2 % سنة 2004.

نلاحظ أن منحنى النمو الاقتصادي و منحنى معدل الإنفاق العام يتجهان في نفس الاتجاه و هذا ما يتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طرديه بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعدل النمو الاقتصادي بدلالة الإنفاق العام:

سنحاول تقدير معادلة خط الانحدار للوغاريتم معدل النمو الاقتصادي مع لوغاريتم الانفاق العام و تكون معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

$$\mathbf{L}GDP_t = \mathbf{a} + \mathbf{b}\ \mathbf{L}(G_t) + \varepsilon_t$$

حيث a و b معالم النموذج مقدرة بطريقة المربعات الصغرى و ε_t تمثل سلسلة بواقي أو الأخطاء و بالاستعانة ببرنامج « Eviews 7 » تحصلنا على النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم :تقدير النموذج الخطي البسيط للوغاريتم معدل الناتج الداخلي الخام بدلالة لوغاريتم .

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 05/11/16 Time: 16:48
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.190576	0.006584	28.94647	0.0000
C	22.53405	0.083831	268.8035	0.0000

R-squared	0.951186	Mean dependent var	24.92663
Adjusted R-squared	0.950051	S.D. dependent var	0.419915
S.E. of regression	0.093848	Akaike info criterion	-1.850854
Sum squared resid	0.378720	Schwarz criterion	-1.770558
Log likelihood	43.64423	Hannan-Quinn criter.	-1.820921
F-statistic	837.8979	Durbin-Watson stat	0.323304
Prob(F-statistic)	0.000000		

.

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام "Eviews 7.0"

يمكن كتابة معادلة خط الانحدار المقدرة كما يلي:

LGDP = 0.190576479283*LG + 22.534053757

من خلال نتائج التقدير تبدو النموذج معرفة و مقبولة إحصائيا (T-Sat=28.94 ,prob =0 و معامل التحديد R= 0.95 يعني أن 95% من حقيقة معدل النمو الاقتصادي تفسر في هذا النموذج بدلالة الإنفاق العام و الباقي يفسر بدلالة متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج و هي نسبة ضعيفة من مقدرة هذا النموذج في تفسير معدل النمو الاقتصادي بدلالة الانفاق العام ، إلا أن Dw stat=0.32 و هي تقترب من الصفر مما يدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ،و هذا ما يضعف من مقدرة هذا النموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام لأنه من بين الفرضيات الأساسية لهذه النماذج هي أن سلسلة الأخطاء تتبع توزيع طبيعي أي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم وهذا ما يتنافى ويتناقض مع نتائج التقدير , وعلى هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية هي أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط

الذاتي بين الأخطاء وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على أن يسمح لنا ذلك بمعرفة مدى قدرة الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث:تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي:

بعد أن تأكدنا من أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ضعيف في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام نتيجة لوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء سوف نحاول نمذجة هذه العلاقة باستخدام متجهات الارتباط الذاتي , وفي هذا النموذج سنحاول إدراج التأخيرات الزمنية لكل من الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي في تقدير النموذج الذي يفسر معدل النمو الاقتصادي , وذلك من أجل تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين وتقدير مدى تكيف العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الأول :دراسة استقرارية السلاسل .

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار , وذلك لأنها معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن , ولذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار ومعرفة درجة تكاملها , ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على

اختبارات ديكي فولور الموسع ADF.

الجدول رقم (10.3): نتائج اختبار ADF للمتغيرات.

المتغيرات	التأخر	T –ADF	القيم الحرجة الجدولية لاختبار ADF		
			1%	5%	10%
LG	1	2.94-	4.18-	3.51-	3.18-
LGDP	8	2.52-	4.23-	3.54-	3.20-

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews الملحق (7) .

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Tcal في كل من سلسلة LG و LGDPأكبر من القيم الجد ولية و عند مختلف مستويات الدلالة ما يعني هذه السلاسل تحتوي على جذر أحادي و بتالي فهي غير مستقرة.

-إذن نقوم باختبار ADF على التفاضلات الأولى للمتغيرات غير مستقرة فتحصلنا على ما يلي:

الجدول رقم (11.3): نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات الدراسة .

المتغيرات	التأخر	T –ADF	القيم الحرجة الجدولية لاختبار ADF		
			1%	5%	10%
DLG	0	-5.63	-4.18	-3.51	-3.18
DLGDP	0	-10.11	-4.18	-3.51	-3.18

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامجEviews .

نلاحظ أن قيم Tcal لكل متغيرين أصغر من القيم الحرجة الجد ولية و عند مختلف مستويات المعنوية أي نرفض فرضية العدم و نقول أن السلاسل DLG وDLGDP مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني : –تحديد درجات التأخر في النموذج Détermination De Nombre De Retard Dans VAR

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج ،حيث تمثل هذه الأخيرة عدد علاقات التكامل المتواجدة بين المتغيرات المدروسة ، ويتم تحديد عدد درجات التأخر بالاعتماد الجدول التالي:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1482.730	NA	5.96e+29	74.23650	74.32094	74.26703
1	-1476.646	11.25510	5.38e+29	74.13231	74.38564	74.22390
2	-1474.582	3.611645	5.94e+29	74.22912	74.65134	74.38178
3	-1459.101	25.54425	3.36e+29	73.65505	74.24616	73.86877
4	-1447.058	18.66648*	2.27e+29*	73.25290*	74.01290*	73.52769*

من خلال الجدول التالي و بالاعتماد على المقاييس الظاهرة نستنتج أن درجة التأخر هي4.

الفرع الثالث :تقدير النموذج Estimation De Model VAR:

أعطت نتائج تقدير نموذج متجه الارتباط الذاتي var المقدرات المعرفة في المعادلة التالية:[1]

DLGDP = 0.023523092173*DLG(-1) - 0.0353860754371*DLG(-2) + 0.0272643177907*DLG(-3) + 0.0321264800882*DLG(-4) + 0.398936943478*DLGDP(-1) + 0.0477554673671*DLGDP(-2) + 0.0795034274283*DLGDP(-3) + 0.0909634260821*DLGDP(-4) + 0.00360849873712

R^2=20% , F-statistic=2.49

التحليل الإحصائي و الاقتصادي:

بعد التحليل الاحصائي للمعالم المقدرة في النموذج متجهات الارتباط الذاتي و التأكد من أن سلسلة الأخطاء مستقرة أصبح نموذج أشعة أو متجهات الارتباط الذاتي صالح للتفسير و يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- يعرف معدل الناتج الداخلي الخام في هذا النموذج بدلالة التأخيرات اربعة للمعدل الناتج الداخلي و التأخيرات اربعة كذالك للإنفاق العام زائد ثابت ، أي أن معدل الناتج الداخلي في السنة t يعرف و يتأثر بمعدل الناتج الداخلي الخام و الإنفاق العام في السنوات الأربعة السابقة .
- يرتبط معدل الناتج الإجمالي في الفترة t ارتباط طردي مع السنة السابقة لها t-1 (b=0.02) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع معدل الناتج الإجمالي في سنة ما فيتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا في السنة المقبلة , والعكس صحيح ففي حالة انخفاض وتراجع معدل الناتج الإجمالي فنتوقع أيضا أن يدوم هذا التحسن ليمس السنة المقبلة , وقد يفسر ذلك بالتوجه الذي ينتهجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة , فسنوات من الانتعاش والازدهار الاقتصادي تتبعها دائما سنوات من الانكماش والتراجع في أداء النشاط الاقتصادي.

[1] تم اعداد المعادلة بناءا على نتائج برنامج Eviews ملحق رقم.

- يرتبط معدل الناتج الإجمالي في الفترة t ارتباط سلبي مع الفترة t-2 وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بينهما كما أن الارتباط مع السنوات t-3 و t-4 كان موجب و بتالي وجود علاقة طردية أي كلما زاد ناتج الاجمالي في الفترة t سوف يكون له أثر موجب على سنوات 3 و 4 السابقة.
- يتأثر معدل الناتج الإجمالي في الفترة t بحجم الإنفاق العام في السنوات الأربعة التي تسبق هذه السنة , والعلاقة طرديه بين معدل الناتج الداخلي الخام والإنفاق العام الذي يصاحب التأخر الأربعة ,أي أن الحكومة عندما تقرر زيادة الإنفاق العام في سنة ما فهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل الناتج الإجمالي في السنوات الأربعة المقبلة ويبرز هذا حقيقة فعالية السياسة المالية(سياسة الإنفاق الحكومي) التي تنتهجها الحكومة في كما يبرز أيضا الميزة الإيجابية لسياسة الإنفاق العام في معالجة الركود الاقتصادي خلال الأمد المتوسط والطويل.
- معامل التحديد R^2=20% أي أن من حقيقة معدل النمو الاقتصادي تفسر في هذا النموذج بدلالة الإنفاق العام و الباقي يفسر بدلالة متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج و هي نسبة مقبولة تقريبا لأنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي غير الإنفاق العام.

الخلاصة:

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة تحليلية قياسية العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 ،حيث تطرق في الشق الأول من هذا الفصل إلى تحليل تطور النفقات العمومية بشكل عام بشقيها أي نفقات التسيير و التجهيز ، تطور نسبة نفقات التسيير و التجهيز من إجمالي النفقات العمومية ،إضافة إلى توزيع نفقات التسيير حسب طبيعتها و نفقات التجهيز حسب القطاعات ،كما تم استعراض النمو العام و تحليل نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2014 ،فتم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ التزايد المستمر لحجم الانفاق العام و تسارع هذا التزايد خاصة بين سنتي 1990-2014.
- ✓ أخذت نفقات التسيير و التجهيز نفس المنحى الذي عرفته النفقات العمومية في شكليها العام حيث تزايد حجم كل منها بعد سنة 1999.

كما احتوى هذا الفصل في شقه الثاني على دراسة تطبيقية على حالة جزائر ،الهدف منها معرفة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2014 من خلال دراسة توصلنا إلى:

- ✓ نتائج التقدير مقبولة عموما و هذا ما اثبتته الاختبارات الاحصائية.
- ✓ رغم أهمية التقنية المستعملة في نموذج الانحدار الذاتي VAR إلا أن النتائج المتوصل إليها تبقى رهينة الصحة والمصداقية المعطيات المستعملة في الدراسة.

الخاتمة العامة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 وذلك من خلال معالجة المشكلة المطروحة.

من أجل ذلك خصصنا القسم الأول من هذا البحث للإلمام بالجانب النظري الخاص بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة ، حيث خصص الفصل الأول لتوضيح المفاهيم الأساسية حول الإنفاق العام و الاثار الاقتصادية له ، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا موضوع النمو الاقتصادي نظرياته و نماذجه .

أما الفصل الثالث فقد خصص لفهم ظاهرة النمو الاقتصادي و علاقته بالنفقات العامة ، و لقد ازدادت أهمية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة و توسع سلطتها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و ترجع اهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة و كيفية تمويلها.

و الملاحظ في الفترة الأخيرة أنه رغم برامج الإنفاق الحكومي الضخمة التي خصصتها الجزائر إلا أنه النتائج لم تكن في مستوى الإمكانيات المتاحة ، حيث لاحظنا من خلال معدلات النمو القطاعية المحققة مؤخرا مدى هشاشة القطاع الصناعي ،و هو الذي من المفروض ان يكون ركيزة النشاط الاقتصادي إذ أنه لم يستفيد من الظروف الإيجابية التي أتاحتها السوق المحلية خاصة مع إقرار كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو.

و بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي ،كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الاشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية ،كما نشير إلى جملة من الاقتراحات و التوصيات.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى المتمثلة في أن الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير :يمكن تأكيدها في الجزائر حسب ما ورد في ميزانية التسيير لسنة 2014 ،حيث قدرت قيمتها الإجمالية ب 4.972.278.494.000 بينما نفقات التجهيز قدرت ب 3.885.784.930 فقط.
- بالنسبة لفرضية الثانية المتمثلة في أن النمو الاقتصادي يؤثر في الإنفاق العام ، فهي صحيحة من وجهة نظر Wagner الذي ينص على أنه : كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة و هذا يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي ، أما من الناحية التطبيقية فتبقى هذه الفرضية قابلة للتحقق في اقتصاديات معينة دون الأخرى أي هذا لا ينطبق على كافة الاقتصاديات.
- بالنسبة للفرضية الثالثة التي ترى أن الإنفاق العام يحفز و يؤثر النمو الاقتصادي مباشرة ، فهي صحيحة إذا اعتبرنا أن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالنتاج المحلي ، إذن فالنفقات العامة تؤثر على الانتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و على هذا الأساس فدرجة تأثير الإنفاق العام على الإنتاج الوطني تتوقف على قدرة الطلب الكلي في التأثير على هذا الإنتاج هذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي و مستوى التشغيل في الدول المتقدمة و على درجة النمو في البلدان النامية ، بالإضافة إلى ذلك هناك تأثير غير مباشر للإنفاق العام على الناتج المحلي من خلال المعجل و المضاعف حسب ما ورد في النظرية الكينزية و من خلال دراستنا القياسية على الاقتصاد الجزائري من 1970-2014 توصلنا إلى أن الإنفاق العام يساهم إيجابا في تفسير الناتج الداخلي الإجمالي و بالتالي نقبل هذه الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على أن الإنفاق العام يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري و على المدى الطويل نظريا و حسب Barro 1990 فهذا صحيح ،أيضا من خلال الدراسة الميدانية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014 توصلنا لقبول هذه الفرضية.

النتائج:

- تخصيص الجزائر لبرامج انفاقية هامة سواء كما تعلق منها بالنفقات التسيير أو التجهيز و نموها من سنة إلى أخرى.
- تمثل الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العمومية في الجزائر.

- شهدت الجزائر بين فترتي 1995-2014 معدلات نمو عام متذبذبة رغم تحسنها عموما مقارنة بما عرفته قبل سنة 1995 ، إلا أنها تبقى رهينة ما يحدث في قطاع المحروقات إذ يلاحظ تأثرها (سلبي) بعد كل أزمة بترولية.
- رغم المخصصات المالية الهامة التي تضخها الدولة في السنوات الأخيرة (خاصة بعد سنة 2000) جاءت معدلات نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات متواضعة ، ما يؤكد هشاشته و عدم استفادته من الظروف الإيجابية التي وفرتها السوق المحلية تزامنا مع تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو.
- من خلال المحاولة التي قمنا بها في المجال القياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مقاسا ب (GDP) تبين وجود تأثير طردي وحيد للإنفاق العام على الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل.

التوصيات:

- ترشيد الإنفاق العام.
- الاعتماد على أدوات تمويلية جديدة ترتكز على عدم الاعتماد الكلي على الايرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات العنيفة في أسعار البترول.
- يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل انفاق حكومي و تحقيق معدل جيد للادخار على اعتباره مصدرا للاستثمارات.
- من أجل تحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من اخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.
- و أخيرا أقول أن إنفاقا أكثر رشدا و تجارة خارجية أكثر ربحا مع عوامل أخرى متمثلة في إيرادات عامة أكثر جدوى و سياسة نقدية أكثر فعالية من شأنها أن تحقق معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

🕮.الكتب:

- ✓ أحمد عبد السميع طبيه ، مبادئ الإحصاء،الطبعة الأولى،دار البداية للنشر و التوزيع،عمان ،2003.
- ✓ ابراهيم مشروب،الاقتصاد السياسي مبادئ مدارس انظمة،الطبعة الاولى،دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة و النشر،بيروت ، 2002بد العظيم،السياسات المالية و النقدية،دار الجامعة،الاسكندرية ، 2007.
- ✓ اسماعيل عبد الرحمن –حربي محمد موسى عريقات،"مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد"،دار وائل ،عمان،1999.
- ✓ السعيد عبد المولى،مالية العامة ،دار الفكر العربي،قاهرة ، 1975 .
- ✓ الرزاق فارس،الحكومة و الانفاق العام،دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ، بيروت 1979.
- ✓ باهر محمد علتم ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998.
- ✓ جلال خشيب ،مفهوم التقدم و التطور الاقتصادي متاح في:
www.alukah.net/culture/0/78626/ ،تاريخ الزيارة 2016/03/21.الساعة 21:52.
- ✓ حسين مصطفى ، مالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1988.
- ✓ حمدي احمد عناني،اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1992.
- ✓ حربي محمد موسى عريقات،مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي،دار وائل لنشر،الطبعة الاولى،الاردن ،2006.
- ✓ حسين علي بخيث ،سحر فتح الله،الاقتصاد القياسي ،دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع،2009.
- ✓ خالد الخطيب–احمد الشامية،اسس المالية العامة،دار وائل لنشر و التوزيع ،عمان،طبعة 2006،2.
- ✓ خالد محمد السواعي ،"التجارة و التنمية"،دار المناهج،عمان ،الطبعة الأولى 2006.
- ✓ سوزي عدلي ناشد،اساسيات المالية العامة،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت ،2009.
- ✓ سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، عمان،2011.
- ✓ شرابي غبد العزيز،طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000.
- ✓ صلاح الدين نامق ،"قادة الفكر الاقتصادي"،دار المعارف القاهرة،1986.

- ✓ طارق الحاج،مالية العامة،دار الصفاء للنشر و توزيع ،عمان،الطبعة الاولى ،2009.
- ✓ عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية العامة،دار المنفعة الجامعية،الاسكندرية،1996.
- ✓ عامر يوسف العتوم ، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ،الطبعة الأولى ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،الأردن،2011.
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات الحديثة في التنمية،دار الجامعة،الاسكندرية 2000.
- ✓ عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،1972.
- ✓ عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003.
- ✓ عبد المجيد قدي،المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،طبعة 2،2005.
- ✓ عمر صخري،تحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الخامسة ،2005.
- ✓ فلح حسين خلف،الاقتصاد الكلي،دار جدار للكتاب العالمي،الاردن،2008.
- ✓ مايكل ايدجمان ،الاقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور،دار المريخ للنشر،الرياض،1998.
- ✓ محمد سعيد فرهود ،مبادئ المالية العامة ج 1،مديرية الكتب و المطبوعات جامعية ،حلب،1997.
- ✓ محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر احمد،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية،مكتبة و مطبعة الشعاع الفنية،مصر ،2003.
- ✓ محمد عبد العزيز عجمية،ايمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية،دار الجامعة ،الإسكندرية ،2006.
- ✓ محمد مصطفى،سمير احمد،"النماذج الرياضية و التنمية الاقتصادية"،مكتبة الاشعاع،الاسكندرية مصر،1999.
- ✓ [1]محمود شهاب،اصول الاقتصاد العام،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية ،2004.
- ✓ محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام،مبادئ المالية العامة،الطبعة الاولى،دار المسيرة ،الاردن،2007.
- ✓ منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1994 .
- ✓ ميشل توادروا ،"التنمية الاقتصادية"،ترجمة محمود حسن حسين و محمود حامد محمود،دار المريخ للنشر،الرياض،2006.

- ✓ معترف أمحمد،الإحصاء الرياضي و النماذج الإحصائية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007.
- ✓ مدحت قريشي ،تطور الفكر الاقتصادي،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر ،الاردن ،2008.
- ✓ محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2010 .
- ✓ ناصر مراد،فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق،دار هومة للنشر،الجزائر،2003.
- ✓ :نوزاد عبد الرحمن الهيتي،منجد عبد اللطيف الخشالي،المدخل الحديث في الاقتصاديات المالية العامة،دار المناهج،عمان ،2005.
- ✓ وليد عبد الحميد عايب ،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ،بيروت،لبنان،2010 .

الرسائل الجامعية :

- ✓ أسماء ماصمي،"اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان ،2013-2014 .
- ✓ حمزة مرداسي ،"دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ،سنة 2009.
- ✓ حادة مدوري ،"علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادي"مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان ، 2013/2012.
- ✓ خالد بن جلول ،"اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي:دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006 " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة يوسف بن خذة ،الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سنة 2008-2009 .
- ✓ صدر الدين صوايلي،نمو التجارة الدولية في الدول النامية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،سنة 2006.
- ✓ عبد الرحيم الشيبي،السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني :حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،جامعة ابو بكر بلقا يد ،تلمسان،2007/2006.
- ✓ عبد الرحمن بن سانية ،"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"،جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،سنة 2012-2013.

- ✓ عز الدين المخلوفي ،دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر- ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،سنة 2006.
- ✓ فاطمة الزهراء بن شعيب،"دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي:دراسة حالة الأسواق المالية الخليجية "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،سنة 2011-2010.
- ✓ كريم بودخدخ ،"اثر ساسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر ، 2010/2009.
- ✓ محمد بن عزة،دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 2014-2015.
- ✓ [1]زكاري محمد،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2012،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، سنة 2013-2014.
- ✓ محمد بن صالح بن سليمان المعيجل ، محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود،2007 .
- ✓ [1]كويدري كريمة،الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،2010-،2011.

المجلات:

- ✓ د.حاكمي بوحفص ،"الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"،دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب و تونس،مجلة شمال إفريقيا ،العدد 2007.
- ✓ بيان اجتماع الوزراء الجزائري،المنعقد في 25-04-2001.

✓ عثمان نقار، منذر العواد، في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية استخدام نماذج VAR بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية –المجلد – 28 العدد الثاني ،2012.

✓ محمد الحسن خليفة ،"النمو الاقتصادي في الدول الافريقية بين المتغيرات المحلية و العالمية " ،ورقة بحثية مقدمة الى المجلة المصرفية و الاقتصادية،الإدارة العامة للبحوث و الإحصاء،بنك السودان المركزي،السودان،العدد 69 ، سبتمبر 2013.

✓ مجلة التمويل و التنمية،دور صندوق النقد الدولي في التكيف،واشنطن،سبتمبر 1990.

✓ هاشم محمد العركوب ، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطور الإنفاق الحكومي و احتواء الدين العام للمدة 1990-2004 حالة دراسة لبعض البلدان العربية "المغرب،تونس ، الأردن " ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية /13-العدد/المجلد 5،الكويت،2009.

المراسيم و القوانين و الجرائد الرسمية:

-البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول،منشور على الموقع:

www.premie-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf.

-برنامج التنمية الخماسي المنشور على الموقع:

www.mae.dz/photos/gov/ProAr.pdf.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد رقم 28 لسنة 1984،القانون رقم 84/17 ، المتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية.

المراجع باللغة الفرنسية:

OUVRAGE :

- Bourbonnais .R , Econométrie , Dunod , 2^{éme} édition ,paris,1998.
- Bec-f , Analyse macroéconomique, édition la découverte France,2000.
- Cadoret. I et Benjamin .C et autre ; « économétrie appliquée : méthodes, application corrigés « , de Beock Bruxelles ; 1^{ere} édition ;2004

- D.N.Dwivedi ; Macroeconomics ;theory and policy ;3^{ed} edit;Tata McGraw-Hill Education private limited;New Delhi ;India;2010.

- François Escalle ; maitriser les finances publique pourquoi ; comment ; edition economic ; 2005 .
- Guendouzi brahime , relation économique international ,édition elmaarifa, Alger, 1998.

- Jean olivier. Hairautault ; analyse macroéconomique ; tome :1 ;la découverte ; paris ;2000.
- Régie Bourbonnais ,Econométrie , Dunod 5 Emme édition ,Paris ,2003.
- T.R.jain ;V.K.Ohri ; « Develepmement Economics » ;V.K. publication ;New Delhi ;2009-2010.

- T.R .Jain ;Anil Malhotra ;V.K publication ;New Delhi ;2009-2010 .
- Ulrich Kohli :Annalyse macroéconomique, édition de borck ,Belgique,1999.

- William H. Greene ; Economitric analysis ; fifth edition ; new York university ; 2003 .

Theses:

- ahmed Zakan ;dépublique productives ; croissancea long terme et politique economique-essai d'analyse econoétrique appliqué au cas de l'Algerie ;these pour l'obtentoin du diplôme de dectorat d'état en sciences économique ;universite d'Ager ; 2003.

Rapport:

- *Algeria: Statistical Appendix; IMF Country Report N .13/49; September 2014.*
- Ministre des finance :"La Situation Economique et Financiére" . (1999-2004).

Revues et articles :

- Clement . E, Germain .J.M, Var et prévision conjoncturelles , Annales d'économie et de statistique, N^0 32, 1993.
- Dickey D. and Fuller W.(1979), " Distribution of the estimators for Autoregressive Time SeriesWith a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74.

- John loizides and George Vamvoukas :Government expenditure and economic Growth : Evidence from trivariate causality testing : journal of applied Economic , Vol VIII ,N ,1(may 2005).
- Leanne Ussher ;do budget deficits raise interest rates a survey of the empirical literature ;new school for social research ; working paper, $N^0$3; 1998.

Site internet:

-***www.word Bank.org***

.http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm

الملحق رقم (1) :إجمالي تور نفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز من 1970-2014.

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1970	5876	4253	**1623**
1971	6941	4687	**2254**
1972	8197	5365	**2832**
1973	9989	6270	**3719**
1974	13408	9406	**4002**
1975	19068	13656	**5412**
1976	20118	13170	**6948**
1977	25473	15282	**10191**
1978	30106	17575	**12531**
1979	33515	20090	**13425**
1980	44016	26789	**17227**
1981	57655	34205	**23450**
1982	72445	37996	**34449**
1983	84825	44391	**40434**
1984	91597	50271	**41326**
1985	99841	54660	**45181**
1986	101817	61154	**40663**
1987	103977	63761	**40216**
1988	119700	76200	**43500**
1989	124500	80200	**44300**
1990	136000	90400	**45600**
1991	232800	158000	**74800**
1992	420131	276131	**144000**
1993	476627	291417	**185210**
1994	577603	330403	**247200**
1995	759617	473694	**285923**
1996	883300	590500	**292800**
1997	940900	665200	**275700**
1998	970700	725000	**245700**
1999	1034400	768600	**265800**
2000	1199910	880970	**318940**
2001	1471780	1037720	**434060**
2002	1540940	1038630	**502310**
2003	1730920	1163420	**567500**
2004	1860030	1241240	**618790**
2005	2105080	1232540	**872540**
2006	2543350	1451970	**1091380**
2007	3194910	1642730	**1552180**
2008	4188400	2290416	**1897984**
2009	4199680	2255130	**1944550**
2010	4657620	2736180	**1921440**
2011	5853569	3879206	**1974363**
2012	7058173	4782634	**2275539**
2013	6879800	4335600	**2544206**
2014	7656100	4714450	**3885784**

الملحق رقم (2) : توزيع نفقات التسيير حسب القطاعات من 2000-2014.

السنوات	التعويضات	وسائل التجهيز و التسيير	الدين العمومي	منح المجاهدين	إعانات التسيير	النشاطات الاقتصادية	نفقات التسيير
2000	282500	61500	204000	59800	589700	214200	**880990**
2001	326900	66600	243800	56120	73200	271100	**1037720**
2002	336200	68800	139600	77330	88400	328300	**1038630**
1003	374500	63400	161220	62100	102100	400100	**1163420**
2004	442300	71640	177600	74400	113300	362000	**1241240**
2005	452600	76000	81600	74100	125740	422500	**1232540**
2006	490840	95700	107200	91030	142100	525100	**1451970**
2007	584120	93900	91100	102410	165200	606000	**1642730**
2008	380816	111700	89100	99900	209400	999500	**2290416**
2009	829200	112500	86500	115730	236500	874700	**2255130**
2010	1138900	121800	50700	148280	316000	960500	**2736180**
2011	1443225	186283	47687	1631921	562128	1476691	**3879206**
2012	1907410	135150	94380	177490	4264100	1950500	**4691340**
2013	1714680	149090	104280	192780	400950	1594580	**4156300**
2014	1899140	174560	115840	195160	427860	1729480	**4542040**

الوحدة:مليون دينار جزائري.

المصدر:وزارة المالية المديرية العامة للتقدير و السياسات.

الملحق رقم (3) :توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات.

	الصناعة	الفلاحة و الري	القطاعات المنتجة	البنية التحتية الاقتصادية	التربية و التكوين	البني التحتية الاجتماعية و الثقافية	سكن	غير ذلك	مخططات البلدية للتنمية	المجموع الفرعي	عمليات رأس المال	مجموع نفقات التجهيز
2000	7300	43100	2000	63800	38800	12300	69500	22500	30900	290200	28740	**318940**
2001	6400	59600	7500	84600	53500	15900	78000	27100	36100	368700	65360	**43406**
2002	7600	102400	8600	94200	56000	27400	88400	22600	41100	448300	54010	**502310**
2003	5900	83500	12400	102300	60000	31500	74900	27400	43100	441000	126500	**567500**
2004	200	97500	9900	101200	61800	30800	65900	39200	27900	434400	184390	**618790**
2005	100	138500	12100	185200	84500	35600	67500	66800	37200	627500	245040	**872540**
2006	100	181600	11600	263900	84100	32900	89700	79500	51100	794500	296880	**1091380**
2007	200	199000	1500	434800	126200	41800	184700	96600	79300	1177600	374580	**1552180**
2008	0	247400	23400	619600	135700	54900	187600	93300	78900	1440800	457184	**1897984**
2009	100	282300	17200	484200	144900	68500	230800	119900	77600	1425500	519050	**1944550**
2010	200	294500	15300	495400	153500	71200	293500	119600	65300	1508500	412940	**1921440**
2011	166	204186	27098	704599	137902	89198	271419	321462	64450	1820480	153883	**1974363**
2012	622	185011	24189	628509	146936	112156	614065	455644	61860	2228992	46547	**2275539**
2013	305	129613	22286	713925	273134	235901	194007	200000	40000	1811979	732222	**2544206**
2014	554	359575	49802	1078715	250809	207589	293678	500000	100000	2802093	108369	**3885784**

الوحدة:مليون دينار جزائري.

المصدر:وزارة المالية المديرية العامة للتقدير و السياسات.

الملحق رقم (4): تطور الجباية البترولية والإيرادات العامة في الجزائر من سنة 1970.2014.

السنوات	الناتج الداخلي الخام*	الجباية البترولية **	السنوات	الناتج الداخلي الخام	الجباية البترولية	السنوات	الناتج الداخلي الخام	الجباية البترولية
1970	24072	1350	1989	422043	45500	2008	11042838	**1715400**
1971	24923	1648	1990	554388	74400	2009	10225479	**1927000**
1972	30413	3278	1991	862133	161600	2010	11991652	**1501700**
1973	34593	4114	1992	1074696	193800	2011	14519834	**1529400**
1974	55561	13399	1993	1189725	179218	2012	15843013	**1519040**
1975	61574	13462	1994	1487404	222176	2013	16159000	**1615900**
1976	74075	14237	1995	2004995	336148	2014	26404500	**1577730**
1977	87241	18019	1996	2570029	496200			
1978	104832	17365	1997	2780168	570800			
1979	128223	26516	1998	2830491	378700			
1980	162507	37658	1999	3238198	560100			
1981	191469	50954	2000	4123514	720000			
1982	207552	41456	2001	4227113	840600			
1983	233752	37711	2002	4521773	916400			
1984	263856	43841	2003	5247483	836100			
1985	291597	46786	2004	6135917	862200			
1986	296551	21439	2005	7543965	899000			
1987	312706	20479	2006	8460500	916400			
1988	347717	24100	2007	9408287	973000			

الوحدة : مليون دينار جزائري.

المصدر : *الديوان الوطني للإحصائيات.

**وزارة المالية المديرية العامة للتقديرات.

الملحق (5) : تطور معدل النمو من 1990-2014.

السنوات	معدل النمو
1990	**0.8**
1991	**1.2-**
1992	**1.6**
1993	**2.2-**
1994	**0.2-**
1995	**3.8**
1996	**4.4**
1997	**1.1**
1998	**5.1**
1999	**3.2**
2000	**2.2**
2001	**2.7**
2002	**4.8**
2003	**6.9**
2004	**5.2**
2005	**5.1**
2006	**2.0**
2007	**3.0**
2008	**2.4**
2009	**2.1**
2010	**3.6**
2011	**2.8**
2012	**5.3**
2013	**2.8**
2014	**3.8**

www.world Bank.org

الملحق رقم (6): تطور الإنفاق العام و الناتج الإجمالي في الجزائر من 1970-2014.

GDP	G	السنوات
28426520039	6014	**1970**
25205306620	6796	**1971**
32117602214	7729	**1972**
33342303009	9913	**1973**
35841281180	12495	**1974**
37649596253	17756	**1975**
40807176208	20177	**1976**
42953056657	25472	**1977**
46911110256	30106	**1978**
50419041715	33515	**1979**
50817658174	44016	**1980**
52342185932	57654	**1981**
55692087985	72443	**1982**
58699462421	85632	**1983**
61986630280	115735	**1984**
64280133898	135301	**1985**
64537255077	125441	**1986**
64085495889	111323	**1987**
63444637411	119700	**1988**
66236202827	124500	**1989**
66766092835	136500	**1990**
65964899331	212100	**1991**
67152269037	420131	**1992**
65742070876	390500	**1993**
65150394509	461900	**1994**
67626106105	589100	**1995**
70398775420	724609	**1996**
71173161906	845100	**1997**
74802995732	875700	**1998**

77196692757	961700	**1999**
78895020532	1176100	**2000**
82534072086	1321000	**2001**
87155980107	1550600	**2002**
93431210691	1691400	**2003**
97448752754	1891800	**2004**
1,03198E+11	2052000	**2005**
1,04953E+11	2452700	**2006**
1,08521E+11	3108500	**2007**
1,10691E+11	4144000	**2008**
1,12462E+11	4224800	**2009**
1,16511E+11	4512800	**2010**
1,19774E+11	5853600	**2011**
1,23726E+11	7058100	**2012**
1,2719E+11	6092100	**2013**
1,32024E+11	7656100	**2014**

الوحدة : مليون دينار جزائري.

المصدر :وزارة المالية.

الملحق رقم (7) نتائج اختبار ADF على المتغيرات.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.943976	0.1596
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.523845	0.3155
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

الملحق رقم (8) نتائج اختبار ADF للفروق الأولى على المتغيرات.

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.633539	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.11673	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

الملحق رقم (9) تقدير النموذج **Estimation De Model VAR**.

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/27/16 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1975 2014
Included observations: 40 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLG	DLGDP
DLG(-1)	0.299004	0.023523
	(0.17169)	(0.02664)
	[1.74153]	[0.88297]
DLG(-2)	-0.267223	-0.035386
	(0.18223)	(0.02828)
	[-1.46642]	[-1.25144]
DLG(-3)	0.068542	0.027264
	(0.18833)	(0.02922)
	[0.36395]	[0.93298]
DLG(-4)	-0.016021	0.032126
	(0.18182)	(0.02821)
	[-0.08811]	[1.13873]
DLGDP(-1)	-0.348215	0.398937
	(1.10891)	(0.17207)
	[-0.31401]	[2.31847]
DLGDP(-2)	0.995049	0.047755
	(1.16137)	(0.18021)
	[0.85679]	[0.26500]
DLGDP(-3)	0.196640	0.079503
	(0.66154)	(0.10265)
	[0.29725]	[0.77451]
DLGDP(-4)	-0.934518	0.090963
	(0.55078)	(0.08546)
	[-1.69673]	[1.06435]
C	0.149570	0.003608
	(0.06499)	(0.01008)
	[2.30150]	[0.35784]
R-squared	0.205445	0.391349
Adj. R-squared	0.000398	0.234277
Sum sq. resids	0.661037	0.015916
S.E. equation	0.146027	0.022659
F-statistic	1.001941	2.491535
Log likelihood	25.29897	99.82859
Akaike AIC	-0.814948	-4.541430
Schwarz SC	-0.434950	-4.161432
Mean dependent	0.158193	0.032597
S.D. dependent	0.146056	0.025894

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.09E-05
Determinant resid covariance	6.56E-06
Log likelihood	125.1771
Akaike information criterion	-5.358854
Schwarz criterion	-4.598858

الكلمات المفتاحية :

النفقات العمومية–النمو الاقتصادي–منهجية شعاع الانحدار .

الملخص :

من خلال بحثنا هذا حولنا معرفة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، من اجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى قسم نضري لتوضيح مفاهيم أساسية حول المتغيرات ، وقسم تطبيقي لتحليل تطورها خلال الفترة من 1970–2014 بالاعتماد على تطبيق منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR .

فتمت ملاحظة التزايد المستمر لحجم النفقات العمومية بنوعيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) و تغطية الجزء الأكبر منها بالاعتماد على الجباية البترولية.

أما الجانب القياسي فنلاحظ الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

Mots clés :

Dépense publique, Croissance économique, Méthodologie du vecteur autorégressif.

Résumé :

On cette recherche nous avons essayé de connaitre la nature et la direction de la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie, ce mémoire a été distingué entre une partie théorique pour éclaircir les différentes notions sur ces deux variables, et une partie pratique pour analyser l'évolution de ces variables pendent la période (1970-2014). En utilisant la méthodologie de vecteur autorégressif VAR.

Nous avons remarqué une augmentation permante du volume des dépenses public et une grande partie de ces dépenses est couverte par la fiscalité pétrolière.

Dans le coté économique nous avons remarqué l'impact positif du la dépenses publics à la croissance économique.

Keywords:

Public Spending , Economic Growth , Var methodology.

Abstract:

We have try trough this research to know the nature and the direction of the relationship between public spending and economic growth in Algeria for the periode 1970-2014. This search was distinguished between a theoretical part to clarify the different notions of these variables .and a partical part to analyze the evolution of these variable during the period (1970-2014).tools by the application of VAR methodology.

We have noticed a continuous increasing of the public spending and the great part of public spending coverd by the oil tax revenue .while the economic growth in Algeria remains tributary of oil fecteur.

The econometric cas we noticed the positive impact of spending to economic growth.